تحقيق الأمن والسلام
في عالم حافل بالاضطرابات

تحد شاق أمام منظمة التعاون الإسلامي

منظمة التعاون الإسلامي
مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية
والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية

تحقيق الأمن والسلام في عالم حافل بالاضطرابات

تحد شاق أمام منظمة التعاون الإسلامي

منظمة التعاون الإسلامي

مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية

(سيسرك)

© يناير 2019 | مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)

Turkey–Kudüs Cad. No: 9, Diplomatik Site, 06450 Oran, Ankara
الهاتف +90–312–468 6172
الموقع الالكتروني www.sesric.org
البريد الالكتروني pubs@sesric.org

تخضع المادة المقدمة في هذه الطبعة لقانون حقوق الطبع والنشر. يعطي المؤلفون الإذن بعرض ونسخ وتحميل وطباعة المواد المعروضة على أن لا يتم إعادة استخدامها، في أي ظرف كان، لأغراض تجارية. وللحصول على الإذن لإعادة إنتاج أو طبع أي جزء من هذا المنشور، يرجى إرسال طلب يشمل جميع المعلومات إلى دائرة النشر بسيسرك.

كما توجه جميع الاستفسارات بشأن الحقوق والتراخيص إلى دائرة النشر بسيسرك على العنوان المذكور أعلاه.

هذا العمل من إعداد موظفي سيسرك. ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار سيسرك أو دوله الأعضاء أو شركائه أو منظمة التعاون الإسلامي جهات مسؤولة عن المحتوى والآراء والتفسيرات والشروط الواردة في هذا العمل. لا تعبر الحدود والألوان وباقي المعلومات الظاهرة على أي خريطة واردة في هذا العمل بأي حال عن رأي سيسرك بشأن الوضع القانوني لأي مكون كان.

يرجى الاستشهاد بالعمل بالصيغة التالية: *سيسرك (2019). تحقيق الأمن والسلام في عالم حافل بالاضطرابات: تحد شاق أمام منظمة التعاون الإسلامي. دراسات بناء القدرة على التكيف. مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية. أنقرة.*

الرقم الدولي المعياري للكتاب: 978-975-6427-77-4

تم تصميم الغلاف من قبل سفاش بهليفان، دائرة النشر، سيسرك.

ترجم هذا التقرير من الانجليزية إلى العربية مترجمان من فريق وحدة الترجمة العربية: محمد أمين عزاوي (النصف الأول من التقرير) وإحسان الخليع (النصف الثاني من التقرير).

لمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع دائرة الأبحاث عبر البريد الإلكتروني: research@sesric.org

المحتويات

تمهيد i

توطئة ii

شكر وتقدير iii

ملخص 1

1. مقدمة 6

2. الراديكالية والتطرف العنيف في بلدان منظمة التعاون الإسلامي: تهديد للسلم والأمن 8

1.2. المسارات التاريخية والمعاصرة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي 9

2.2. مكافحة أسباب الإرهاب والتطرف العنيف: اجتثاث الراديكالية من دول المنظمة 11

3.2. دور وسائل التواصل الاجتماعي في مجال الراديكالية والتطرف العنيف 22

4.2. سبل المضي قدما 26

3. الصراعات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي: الدوافع والآثار ومكامن الضعف 29

1.3 اتجاهات الصراعات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي 30

2.3 محفزات الصراعات في دول منظمة التعاون الإسلامي والآثار المترتبة عنها 33

3.3 أوجه الضعف إزاء الصراعات 44

4. إدارة الصراعات: العناصر الأساسية 47

1.4. تحليل الصراعات وأنظمة الإنذار المبكر 47

2.4. بناء القدرات المؤسساتية لفض النزاعات والحيلولة دون نشوبها 53

3.4. الوساطة لفض النزاعات 60

4.4. دور المؤسسات والعلماء الدينيين في تعزيز السلام 67

5.4. الإنتعاش بعد انتهاء الصراع 73

6.4. الأفكار النهائية حول مكونات إدارة الصراع 75

5. مسارات بديلة لتحقيق السلام والأمن 77

1.5. النمو الاقتصادي 79

2.5. التنمية البشرية 82
3.5. التكامل السياسي 85
4.5. الحكم الرشيد 87
5.5. نحو مجتمع سلمي 89
6. منظمة التعاون الإسلامي وحل النزاعات: من الماضي إلى الحاضر 91
1.6. تاريخ جهود منظمة التعاون الإسلامي في الوساطة 92
2.6. الدروس المستفادة من تاريخ جهود منظمة التعاون الإسلامي في الوساطة 97
3.6. هيكل السلام والأمن في منظمة التعاون الإسلامي 100
4.6. تقييم هيكل السلام والأمن في منظمة التعاون الإسلامي 108
7. تطوير آليات مؤسسية من أجل السلام والأمن المستدامين في دول منظمة التعاون الإسلامي 110
1.7. خصائص الصراعات المعاصرة 111
2.7. منع نشوب الصراعات والسيطرة عليها : الدروس المستفادة 114
3.7. تحسين سياسات وآليات جهود السلام على مستوى منظمة التعاون الإسلامي 125
الملحقات 128
المراجع 133

تمهيد

ما فتئت منظمة التعاون الإسلامي منذ تأسيسها عام 1969 تعمل جاهدة على تعزيز السلام والاستقرار والانسجام والأمن والتنمية على المستوى العالمي. والمكانة التي تحظى بها المنظمة وتأثيرها الكبير مصدرهما بالأساس هو المبدأ الجوهري المتمثل في التضامن والأخوة بين المسلمين. هذا المبدأ الذي يلتف حوله المسلمون سعيا وراء تحقيق ما هو خير وفيه صلاح لعامة الناس. كما أن مسألة تعزيز رفاه المجتمعات المسلمة تحظى بأهمية كبيرة في برامج عمل المنظمة من أجل تحقيق السلام والانسجام والاستقرار.

ويشير هذا التقرير إلى أن زهاء 60% من الصراعات القائمة في العالم في الوقت الراهن تحصل على مستوى دول المنظمة. وتتوارى هذه الصراعات في ظل الخوف والإحباط، وتتكاثر بفعل سطوة اليأس والقنوط، وتتغذى على الفقر والتطرف. إن هذه الصراعات التي نشهدها في وقتنا الحالي ما هي إلا تجليات للمستوى المتنامي لمشاعر الغضب والكراهية والإحساس بالعجز والظلم والاضطهاد والحرمان من أبسط الحقوق والحريات. وقد أسفرت حالة العنف المستعر في عدد من دول المنظمة عن خراب مهول. نحن أمام مأساة إنسانية ألقت بظلالها على أرواح الناس. فأكثر من 80% من حالات الوفيات الناجمة عن الصراعات على المستوى العالمي وزهاء 90% من الوفيات بسبب الإرهاب موطنها هو دول منظمة التعاون الإسلامي. ولا ننسى أن هذه الصراعات قد أجبرت ملايين الأشخاص على هجر منازلهم وبلدانهم. وتعتبر بلدان المنظمة مصدرا لثلثي إجمالي عدد اللاجئين في العالم. بالإضافة إلى ذلك، تعيش بعض الأقليات والمجتمعات المسلمة التي تعيش في بلدان غير أعضاء في المنظمة حالة صراع أو تواجه تحديات أمنية عويصة.

إن حالة الصراع الآنفة الذكر وارتفاع مستوى وحدّة تواتر الأعمال الإجرامية وانتشارها الجامح لمن المسائل المثيرة للقلق الشديد وتستلزم منا مقاربة واستراتيجية جماعية. والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي كلها دون استثناء مدركة تمام الإدراك أن التحدي عويص وهي عازمة على القيام بكل ما يلزم لمواجهته على نحو سليم. والوضع يستدعي أيضا اللجوء لاستخدام كل الإمكانات المتاحة أمام المنظمة لتسوية النزاعات وإحلال سلام دائم. وبالفعل تتمتع المنظمة إلى جانب مؤسساتها المتخصصة والمتفرعة والمنتمية، فضلا عن حضورها المتميز في الساحة الدولية ومزاياها النسبية، بإمكانات هائلة لتحقيق الآمال التي تصبو الأمة إليها.

أنا واثق بأن هذا التقرير سيوفر أدوات تساعدنا على استيعاب المفاهيم والمنهجيات المتعلقة بعملية إحلال السلام والأمن، كما أنه من خلال المعلومات والتحليلات الموضوعية التي يطرحها سيساهم حتما في عملية صياغة سياسات واستراتيجيات مناسبة ستمكن بلدان المنظمة من التصدي بنجاح للتحديات الأمنية التي تواجهها.

د. يوسف بن أحمد العثيمين
الأمين العام
منظمة التعاون الإسلامي

توطئة

أثبتت منظمة التعاون الإسلامي أنها أكثر المشاريع نجاحا في العالم الإسلامي، إلا أن هناك بعض الصعوبات التي تعتري هذا المشروع على مستوى الاستجابة للتحديات الأمنية المتصاعدة التي يشهدها القرن الحادي والعشرون. فالمبادئ التأسيسية للمنظمة تدعو إلى إقامة علاقات على أساس حسن الجوار وحفظ الاستقرار والرخاء باعتبارها من الأولويات السياسية. لكن مع الأسف الشديد، باتت منطقة المنظمة على امتداد السنوات العشر الماضية مسرحا لحالة من عدم الاستقرار وعرضة لعدد كبير من التهديدات المعاصرة. لذلك حان الوقت لحشد الجهود، أكثر من أي وقت مضى، للخروج بطرق استجابة مشتركة بهدف ضمان أن تنعم الدول الأعضاء بالسلام والاستقرار.

والسبيل الوحيد للتعامل مع معظم التهديدات الأمنية السائدة في منطقة المنظمة في يومنا الحاضر يتمثل في التعاون الإقليمي أو الدولي. فالنتائج المتمخضة عن عملية مد جسور متينة للحوار وإبرام شراكات بشأن القضايا الأمنية لا تقتصر فقط على تمكين حكومات دول المنظمة من التعامل بفعالية مع القضايا الأمنية، بل ستعبد الطريق أيضا لحل النزاعات الثنائية والمضي قدما نحو تحقيق مستقبل مزهر.

ينصب تركيز هذا التقرير على التغيرات الحاصلة على مستوى البيئة الأمنية في المنظمة والتحديات الجديدة الناتجة عن ذلك، التي تتعلق في الغالب بالعمل على تجنب حصول نزاعات وإدارتها وحلها. ويأتي هذا التقرير كمساهمة في سلسلة الجهود التي تبذلها منظمة التعاون الإسلامي بهدف تهدئة التوترات في سياق دولها الأعضاء. ويعرض التقرير كذلك أدوات تمكن من فهم محفزات التحديات الأمنية الراهنة والآثار الناجمة عنها والبنية الأمنية القائمة في دول المنظمة فهما جيدا. فهو يشير إلى الأدوات والمنهجيات وأفضل الممارسات المتعلقة بتسهيل عملية الحوار السياسي والانخراط في أنشطة الوساطة التي من شأنها أن تدعم المنظمة في سعيها الدؤوب نحو تسخير كل إمكاناتها للتعامل مع تحدي التحديات الأمنية.

إن الهدف من عملية حل النزاعات في الوقت الحاضر هو وضع الأصبع على الأسباب الجذرية والقضاء عليها، وبالتالي الانتقال من نظام محفز لنشوب النزاعات إلى آخر يضمن الاستقرار والأمن. وفي هذا السياق، يدعو التقرير إلى مزيد من التضامن بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وإلى اتباع مقاربة تتعدى مجرد إقامة شراكات على المستوى الحكومي فقط. فحتى تكون الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة المنظمة على التعامل مع القضايا الأمنية المعقدة، لا بد من بناء شراكات جديدة وقائمة على أساليب مبتكرة مع الجهات الفاعلة غير الحكومية، بما فيها المجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائل الإعلام.

لن يدخر سيسرك جهدا في جمع ونشر الآراء وأفضل الممارسات والدروس المستفادة في مجال حل النزاعات، وبالتالي المساهمة في إحلال الأمن والسلام وهو الأمر الذي سيسفر عنه في نهاية المطاف ازدهار اقتصادي في الدول الأعضاء في المنظمة.

أتمنى أن تستمتعوا بقراءة التقرير وأن تستفيدوا من مخرجاته.

السفير موسى كولاكليكايا
المدير العام
سيسرك

شكر وتقدير

تم إعداد هذا التقرير من قبل فريق من الباحثين العاملين بسيسرك برئاسة السيد فادي فرسين وبمساهمة من جهاد بطال أوغلو وإرهان توربيدار وجيم تنتن وتازين قريشي.

كما أجري العمل تحت الإشراف العام لكنعان بغجي، القائم بأعمال مدير دائرة الأبحاث في سيسرك. وعبر مختلف مراحل البحث، استفاد الفريق من التوجيهات القيمة للسيد نبيل دبور، المدير العام المساعد لسيسرك.

وأيد السفير عسكر موسينوف، المنتخب في منصب الأمين العام المساعد لمنظمة التعاون الإسلامي، فكرة هذا المشروع البحثي وأثنى عليه وقدم ما يلزم من الدعم لفريق البحث لتيسير عملهم. وفضلا عن ذلك، قدم السفير موسينوف إسهامه في هذا العمل من خلال تحريره للأقسام المتعلقة بهيكل السلام والأمن في منظمة التعاون الإسلامي.

ووفر السفير سيد المصري، المبعوث الخاص السابق للأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن قضايا الأقليات ومبعوث السلام للأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي إلى جنوب الفيلبين، المعلومات التي جرى الاعتماد عليها لصياغة الأقسام المتعلقة بتاريخ جهود المنظمة في الوساطة والدروس المستقاة من هذا التاريخ.

وراجع الدكتور دوديك أريانتو من إدارة الحوار والتواصل من منظمة التعاون الإسلامي نص التقرير وأدلى بملاحظاته وتعليقاته التي كانت ذات أهمية بالنسبة لفريق البحث لتحسين جودة التقرير.

ملخص

إن الإسلام دين سلام وتسامح ويدعو إلى إحلال السلم والعدالة في العالم. وتعتبر العديد من المدن في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي نقاط التقاء مجموعات إثنية وتوجهات دينية متنوعة، حيث تمكنت الشعوب على مدى قرون من الزمن التعايش بسلم وسلام في جو من الثقة واحترام خصوصيات الآخر. لكن خلال العقود القليلة الماضية عانت بعض دول المنظمة من تحديات صعبة تحتاج لوقت طويل حتى تتعافى من تبعاتها.

وعلى عكس السائد من المعتقدات، يعيش العالم في الوقت الحاضر مرحلة تعتبر الأكثر استقرارا بالمقارنة مع فترات سابقة من التاريخ المعاصر، هذا لأن عدد الصراعات ومستوى العنف والخسائر في تراجع مستمر. ومع الأسف الشديد، دول منظمة التعاون الإسلامي هي الاستثناء من بين دول العالم لأنها موطن لعدد متزايد من الصراعات. ففي الوقت الراهن تحصل 60% من مجموع الصراعات الجارية في العالم على مستوى دول المنظمة، ومعظمها صراعات داخلية. ومن أبرز ما تتميز به هذه الصراعات قيامها على أساس معارضة للنظام السياسي أو الاقتصادي أو الأيديولوجي للدولة، وهو الأمر الذي مهد الطريق أمام قيام العديد من الجماعات المسلحة وانخراطها في صراعات عنيفة ضد الدولة لتغيير الأنظمة وبالتالي الدخول في موجة من الأعمال الإرهابية. وإنه لمن المحزن أن يكون الإرهاب اليوم مقترنا لحد كبير بدول المنظمة، حيث تحصل 76% من الأعمال الإرهابية. وما يزيد القلب انفطارا هو أن للعنف في دول المنظمة عواقب وخيمة تتمثل في تسجيل مستويات عالية من النزوح وحصول خسائر في الأرواح وعلى المستويين الاقتصادي والتنموي.

وبما أن الوقاية خير من العلاج، فإن العمل على منع حصول الصراعات هو أقل الطرق تكلفة لتجنب الوقوع في مستنقع ما يترتب عنها من عواقب. ولمنع حصول الصراعات لا بد في البداية من تحديد محفزات نشوبها وبعدها العمل على اجتثاثها. ومن المهم الأخذ بعين الاعتبار أن هناك تقاطع بين المحفزات والعواقب وأنها ليست مستقلة عن بعضها البعض. فهي مترابطة لدرجة أنه يصعب في كثير من الأحيان تحديد الخط الفاصل بينها. وعلى سبيل المثال نجد أن الظلم وعدم المساواة في العديد من دول المنظمة من الأسباب الرئيسية لنشوب الصراعات كما أنها في الآن ذاته من الآثار الناجمة عن الصراعات. وعندما تجتمع التفاوتات الاجتماعية بالتفاوتات الاقتصادية والسياسية في أوساط الأفراد والمجموعات، فإن النتيجة هي ثوران الضغائن والأحقاد في المجتمع وهو الأمر الذي قد يثير بدوره ردود أفعال عنيفة. وتدخل مسألة التنمية البشرية أيضا في سياق النقاش المتعلق بمحفزات الصراعات والآثار المترتبة عنها كواحدة من المسائل الرئيسية. فعديد

من دول مجموعة المنظمة تقبع في مراتب جد متدنية على سلم التنمية البشرية مقارنة بمجموعات الدول الأخرى. وعانت معظم هذه الدول من صراعات كبيرة ولا تزال أخرى تتخبط فيها.

يمكن للإقصاء السياسي والاجتماعي أن يكون من عوامل إشعال فتيل الاضطرابات التي تغذّي الصراعات. ويعتبر مستوى المشاركة السياسية والانخراط السياسي والاجتماعي في الدول الأعضاء في المنظمة متدن للغاية. وهذا ما يجعل هذه الدول عرضة لحالة من عدم الاستقرار كما حصل في عدد منها منذ بداية ما يسمى بالربيع العربي في عام 2011. وبالإضافة إلى ذلك، منذ منتصف تسعينات القرن الماضي كانت البلدان الضعيفة التي تحصل فيها النزاعات بشكل متكرر مسرحا لنشوب الصراعات بشكل سريع. وضعف المؤسسات لا يعتبر مجرد دافع من الدوافع المحركة للصراعات العنيفة والهشاشة، بل قد يكون أيضا من العواقب الناجمة عنها. وللأسف الشديد، تفتقر العديد من دول المنظمة إلى حكومات قوية وتغيب فيها الحوكمة الجيدة.

إن تعزيز السلم والوئام الدوليين بين مختلف شعوب العالم من بين الأهداف الرئيسية لمنظمة التعاون الإسلامي. ويتطلب تحقيق ذلك مشاركة المنظمة بشكل نشط في حل النزاعات وفي الوساطة. وفي هذا المجال، تتموقع المنظمة في موقف قوة لا موقف ضعف، وذلك بفضل ما تزخر به من كفاءة ثقافية ونفوذ معنوي فضلا عن القوة في إقامة شراكات. فإنجازاتها كبيرة في مجال توسيع نطاق مساعيها الحميدة للتوسط في العديد من النزاعات التي تشهدها مناطق مختلفة، مثل السودان وتشاد وأفغانستان وجنوب الفلبين وجنوب تايلاند. كما أولت المنظمة اهتماما خاصا لدعم الجهود الدولية الرامية إلى إحلال السلام والأمن في الصومال واستعادة سيادة القانون في كل من موريتانيا وغينيا. ولعبت كذلك دورا في محاولة نزع فتيل الصراع الطائفي في المجتمع العراقي عام 2006.

بالاطلاع على مسار منظمة التعاون الإسلامي في لعب دور الوساطة وتسوية النزاعات، يلاحظ أن الأمور تسير على ما يرام في أحايين كثيرة كما أنها في بعض الاوقات قد لا تسير على النحو المنشود. ومن هذا المعطى يمكن استخلاص العديد من الدروس. فمن خلال تجربة المنظمة في جنوب الفلبين أدركنا مدى أهمية التنفيذ ومطبّات الانسحاب المبكر. وتعلمنا من تجربة المنظمة في تايلاند والصين أن لعامل "القرابة الإثنية" أهمية بالغة، وعلى الجهة الوسيطة أن تأخذ ذلك في عين الاعتبار وتتعامل معه دائما بتريث واتزان لكونه سلاح ذو حدين. ووأدركنا أيضا أنه في وقت حصول إبادة جماعية وجرائم حرب وحالات التطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، يصبح من الأهمية أن توازن المنظمة بين مبادئ السيادة وعدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومبدأ مسؤولية الحماية. كما استوعبنا الدور المهم للمنظمات غير الحكومية وبأن الجمع بين الجهود الرسمية وغير الرسمية تثبت نجاعتها كأفضل صيغة في كثير من الأحيان.

علمتنا "الحرب على الإرهاب" أنه يتوجب على منظمة التعاون الإسلامي تشجيع الحوار والعمل المشترك حتى لو كانت أطراف صراع معين ترمي بعضها البعض بصفة الإرهاب. وبتنا ندرك تمام الإدراك أن تسوية النزاعات في الوقت المناسب قبل تزايد عدد الأطراف المنخرطة فيها من الأمور التي تحظى بأهمية بالغة. وندرك أن

للمنظمة ما يلزم من النفوذ، وبذلك يجب عليها التحلي بالحكمة اللازمة في بسط نفوذها واستغلال قوة تأثيرها مع استخدام حوافز لكن دون الوقوع في مأزق تقديم وعود كاذبة. ومن أبرز الدروس المستخلصة من واحدة من تجارب المنظمة المخيبة للآمال هو أن تحديد مصدر المشكلة وإدارتها على نحو جيد من الأمور الفائقة الأهمية في هذا المجال. فمن خلال حالة ميانمار أدركنا مدى أهمية العمل بالتعاون مع الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ويمكن من خلال التنسيق وتبادل المعلومات إنجاح عملية الوساطة. وتعلمنا أيضا بأن على المنظمة تعزيز قدراتها بخصوص النماذج والمقترحات المقدمة كمقاربات مبتكرة في مجال تقاسم السلطة والثروة وغيرهما من المجالات.

إن هيكل منظمة التعاون الإسلامي الخاص بالسلام والأمن مستمد من ميثاق المنظمة الذي يهدف إلى تعزيز العلاقات بين الدول على أساس العدل والاحترام المتبادل وحسن الجوار لضمان السلم والأمن والوئام العام في العالم. ويتألف هيكل المنظمة الخاص بالسلام والأمن من أربع أذرع رئيسية تتجسد في وحدة السلم والأمن وحل النزاعات وهي وحدة دعم في المنظمة تسهر على إحلال السلام والأمن والاضطلاع بشؤون الوساطة وحل النزاعات. ومن الأذرع أيضا هناك مجلس الحكماء الذي يتألف من قادة يحظون بتقدير كبير على امتداد العالم الإسلامي بفضل حكمتهم وخبرتهم ومستوى معرفتهم وحيادهم وقدرتهم على التوجيه والإرشاد. وهناك كذلك مؤسسة المبعوثين الخاصين للأمانة العامة التي يتمثل دورها في توسيع نطاق مساعي الأمين العام الحميدة وضمان حضور المنظمة ميدانيا. والمبعوثين الخاصين هم خبراء من الدول الأعضاء في المنظمة يقع عليهم اختيار الأمين العام من بين خبراء آخرين يشتغلون في المجال السياسي أو الدبلوماسي أو الأكاديمي وفقا للقضية التي سيكونون مبعوثين خاصين لأجلها. وهناك ثلاث مبادرات مكملة لمكونات هيكل المنظمة الخاص بالسلم والأمن المذكورة أعلاه: مبادرة التقارب الإسلامي، وفريق الاتصال المعني بالسلام وفض المنازعات التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، وفريق الاتصال بشأن أصدقاء منظمة التعاون الإسلامي في مجال الوساطة.

ولكي يحقق هيكل المنظمة الخاص بالسلم والأمن مبتغاه، يجب في المقام الأول تفعيل الهيكل بشكل كامل ثم من الضروري أن يكون هناك تكامل وتناسق في العمل المشترك بين مختلف مكوناته. لكن الواقع مع الأسف الشديد يشير إلى عكس ذلك، فقد كان مجلس الحكماء نشطا مرة واحدة فقط بشأن موضوع محدد وكان الأمر يتعلق بإصلاح منظومة منظمة التعاون الإسلامي. كما أن شاكلة إدارة المجلس غير واضحة المعالم، بالإضافة إلى أن عدد أعضائه، البالغ في الوقت الراهن أربعة أعضاء، لا يرقى لمستوى التطلعات وهناك حاجة لزيادة الأعضاء. وزيادة على ذلك، لا يبدو أن هناك روابط قوية بين مجلس الحكماء من جهة، وبين وحدة السلم والأمن وحل النزاعات والمبعوثين الخاصين من جهة أخرى.

تعتبر وحدة السلم والأمن وحل النزاعات مهمة بحد ذاتها، وتكمن أهميتها كذلك في كونها تقدم خدمات الدعم للأذرع الأخرى لهيكل المنظمة الخاص بالسلم والأمن. لكن تبقى قدرات الوحدة محدودة النطاق، لأنها تستلزم مزيدا من الموارد البشرية والمالية لتؤدي وظيفتها على نحو أكثر فعالية. وللحصول على التحليلات العلمية

والاستراتيجية المتعلقة بحالات الصراع والتوصيات ذات الصلة حتى تنخرط المنظمة في العمل، يتعين على وحدة السلم والأمن وحل النزاعات اللجوء لشبكة المنظمة الخاصة بالمؤسسات الفكرية. لكن قبل ذلك لابد أن توسع الشبكة نطاقها وأن تكون فعالة بالكامل.

تفتقر آلية منظمة التعاون الإسلامي للسلم والأمن إلى جهاز شامل ورئيسي للإشراف على قضايا السلم والأمن. فمنظمة الأمم المتحدة، على سبيل المثال، تتوفر على مثل هذا الجهاز ويتمثل في مجلس الأمن الدولي. وبموجب ميثاق الأمم المتحدة، يسهر مجلس الأمن الدولي على صون السلم والأمن الدوليين. كما أن للاتحاد الأفريقي جهاز مماثل، أي مجلس السلم والأمن، وهو بمثابة جهاز دائم في منظومة الاتحاد الأفريقي لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها. ومن العناصر المفقودة أيضا في آلية المنظمة للسلم والأمن هي وجود قوة سلام. هناك حاجة ماسة إلى خلق قوة سلام تسهر على الأمن وتقديم الدعم سياسيا وفي عملية بناء السلام لمساعدة البلدان على الانتقال الصعب من حالة الصراع إلى حالة السلام خاصة في المراحل المبكرة للانتقال. وبالمقارنة مع منظمات أخرى، نجد أن الأمم المتحدة تتوفر على جهاز لحفظ السلام، ويتوفر الاتحاد الأفريقي على جهاز القوة الأفريقية الجاهزة. والحلقة الأخيرة المفقودة في آلية المنظمة المعنية بالسلم والأمن هي وجود نظام إنذار مبكر. فوجود نظام للإنذار المبكر يعدّ ضرورة بالنسبة للمنظمة لأنه سيتيح إمكانية الإبلاغ عن النزاعات في الوقت المناسب. والنتيجة هي أن الإنذار الذي يأتي في الوقت المناسب يفضي إلى اتخاذ إجراءات مناسبة دون تأخير.

وبشكل عام، لا بد من أن تتسم آليات منظمة التعاون الإسلامي للوساطة بمزيد من الشمولية، كما عليها أن تراعي الأعراف والممارسات المحلية للدول الأعضاء والسياق الخاص لكل صراع. ومن السبل الناجعة لجعل عمليات السلام أكثر شمولية، إشراك الجهات الفاعلة في الحقل الديني والمؤسسات المعنية بالشؤون الدينية في عمليات صنع وبناء السلم نظرا لدورها الفريد في أي مجتمع. وبما أن الإسلام يدعو إلى نبذ العنف وبناء السلم، فإن مجموعة كبيرة من الأدبيات تشير إلى أن من شأن أساليب حل النزاعات المتأصلة في العادات والقوانين الإسلامية أن تكون فعالة في حل النزاعات المعاصرة. وبالإضافة إلى اعتماد العادات والتقاليد الدينية في بناء السلم، من الضروري أيضا إيلاء المزيد من الاهتمام لموضوع الاستفادة من بلدان المنظمة ذات التجارب الإيجابية في مجال منع نشوب الصراعات وتسويتها والانتعاش منها وبناء السلم، مما يشكل دعامة لمبادرات السلم الجارية في المناطق التي تشهد صراعات. وهذا الأمر برمته من شأنه أن يمكن دول المنظمة ومؤسساتها من تبادل المعارف وأفضل الممارسات في مجال تعزيز السلم والتنمية المستدامة والاستقرار في البلدان المعرضة للنزاعات.

ويتعين على منظمة التعاون الإسلامي أيضا أن تنظر في مسألة وضع استراتيجية أمنية، التي ستكون ذات قيمة إضافية ومزايا نسبية ترسم صورة عن التوقعات التي يمكن للمنظمة أن تبني عليها السياسات المتعلقة بفض النزاعات وبناء السلم في منطقة المنظمة في قادم السنوات. ومن المفترض أن تكون الاستراتيجية دعامة في

اتجاه مزيد من التعاون في المجال الأمني في منطقة المنظمة، والحاجة إليها لا تقتصر فقط على تحسين المناخ الأمني وإنما تعد ضرورة من الضروريات للنهوض بمستوى رفاهية الدول الأعضاء ومواطنيها. وينبغي أيضا أن يكون منع نشوب الصراعات ومكافحة الإرهاب والحل السلمي للنزاعات الثنائية من بين الأهداف الأساسية للاستراتيجية، هذا مع مراعاة مبدأ "مسؤولية الحماية" حتى تكون عاملا مساهما في حماية الشعوب من الجرائم الوحشية الجماعية.

وما تجدر الإشارة إليه في الأخير هو أن على حكومات الدول الأعضاء في المنظمة أن تدرك تماما أنها تتحمل مسؤوليات تجاه بعضها البعض وأن هناك العديد من التحديات المشتركة بينها. فمن خلال توطيد علاقات التعاون الأمني، تتمتع المنظمة بفرصة ممتازة لتعزيز الاستقرار وتحفيز مزيد من التنمية الاقتصادية لدولها الأعضاء.

الفصل الأول

مقدمة

الإسلام دين سلام. وهذا جلي في الإسم "الإسلام" ذاته، فهو مشتق من الجذر العربي "سَلَمَ" والذي من معانيه السلم والأمان. ويشير القرآن الكريم إلى أن المؤمنون إخوة وفي حالة نشوب صراع بينهم، فإن من واجبهم العمل على نزع فتيل الفتنة وتسوية الوضع، ويتمثل ذلك في كتاب الله عز وجل في قوله: "إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ"[1]. ويؤسس القرآن الكريم لمبدأ أنه لابد من التدخل لفض النزاعات وعدم السماح لها بالاستمرار، فقد قال الله تعالى في كتابه الكريم "وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ ۚ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا ۖ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ"[2]. والسنة النبوية الشريفة بدورها تزخر بالأحاديث التي تدعم رسالة السلام التي جاء بها الإسلام، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لاَ تَدْخُلُوا الجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلاَ تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا، أَوَلاَ أَدُلُّكُم عَلَى شَيءٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابَبْتُم؟ أَفْشُوا السَّلاَمَ بَينَكُم"[3].

نعيش اليوم في عالم يشهد تراجعا في عدد الصراعات ومستويات الهلاك الناجمة عنها مقارنة بالقرن الماضي. ومع ذلك، يبدو أن دول منظمة التعاون الإسلامي تسير عكس التيار. فعدد الصراعات ومستوى حدّتها في هذه البلدان آخذ في الارتفاع، وهذا ما يجعل تداعيات الصراعات الواسعة النطاق ومستويات العنف المرتبط بها وما تخلفه من آثار على حياة الأفراد والبنى التحتية والاقتصادات تصل إلى مستويات مأساوية. لذلك فإن

[1] سورة الحجرات، الآية 10.

[2] سورة الحجرات، الآية 9.

[3] صحيح مسلم 1/74، رقم: 54.

مكافحة التطرف العنيف والقيام بخطوات استباقية لمنع نشوب النزاعات والعمل على فضها عند حصولها وتحقيق الأمن وتعزيز السلم الدائم قد أصبح من أولى الأولويات بالنسبة للمنظمة ولدولها الأعضاء.

في ظل المناخ السائد كما هو مذكور أعلاه، يقع على عاتق منظمة التعاون الإسلامي مهمة ومسؤولية شاقة تتمثل في إحلال السلم والأمن. وهذا في الواقع من الأمور المتأصلة في تركيبة المنظمة، فبلدانها الأعضاء عقدت العزم من خلال ميثاق المنظمة على: "الحفاظ على قيم السلام والتراحم والتسامح والمساواة والعدل والكرامة الإنسانية النبيلة وتعزيزها، وكذلك المساهمة في السلم والأمن الدوليين"، و "المساهمة في السلم والأأمن الدوليين، والتفاهم والحوار بين الحضارات والثقافات والأديان، وتعزيز العلاقات الودية وحسن الجوار والاحترام المتبادل والتعاون وتشجيعها". كما اعتبر برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي حالات الصراع من التحديات الرئيسية التي يواجهها العالم الإسلامي، ودعا إلى "تعزيز دور منظمة التعاون الإسلامي في منع نشوب الصراعات وبناء الثقة وحفظ السلام وفض النزاعات وإعادة التأهيل في مراحل ما بعد الصراع في دولها الأعضاء وكذلك في حالات النزاع التي تشمل مجتمعات مسلمة".

حاليا تم الاستعاضة عن برنامج العمل العشري للمنظمة ببرنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025، ووفقا لهذا الأخير أجرت المنظمة تقييما شاملا للوضع المتعلق بالسلم والأمن في رقعتها الجغرافية. وتمخض عن ذلك انخراط المنظمة في عملية "تطوير آليات للتعامل بفعالية مع القضايا الهامة المتعلقة بالسلم والأمن ومنع نشوب صراعات ولعب دور الوساطة وأيضا العمل على فض النزاعات بطرق سلمية. إلى جانب ذلك، تعد تقوية الآليات القائمة في الوقت الراهن بغرض بناء قدرات الموظفين العاملين لدى المنظمة من الأمور الضرورية لتعزيز مهارات التفاوض ومراقبة الانتخابات ومواضيع أخرى تصب في ذات الاتجاه".

وأهداف المنظمة في مجال السلم والأمن واضحة للغاية ويلخصها برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025 في هدفين رئيسيين:

- **تقوية روابط التضامن الإسلامي لتعزيز السلم والأمن وأواصر الصداقة والتفاهم المتبادل في العالم الإسلامي وغيره.**
- **تعزيز دور منظمة التعاون الإسلامي في مجال تسوية النزاعات بالطرق السلمية ومنع نشوبها من خلال الدبلوماسية الوقائية وتعزيز الحوار والوساطة.**

وفي ظل ما سبق، أعد سيسرك هذا التقرير بتنسيق مع الوحدة المتخصصة بالسلم والأمن وحل النزاعات بالأمانة العامة للمنظمة. ويتناول التقرير اتجاهات العنف والصراعات في سياق بلدان المنظمة والعوامل المساهمة في نشوبها وآثارها. والتقرير لا يقتصر فقط على تقديم وصف للمشهد العام بل يتعدى ذلك من خلال عرض المقومات المطلوبة لمنع نشوب النزاعات وإدارتها في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، وتعزيز هيكل السلم والأمن في المنظمة، وتطوير آليات مؤسساتية لتحقيق السلم والأمن المستدامين في بلدان المنظمة، واستكشاف مسارات بديلة لتحقيق سلام دائم.

الفصل الثاني

الراديكالية والتطرف العنيف في بلدان منظمة التعاون الإسلامي: تهديد للسلم والأمن

بات الإرهاب والراديكالية والتطرف العنيف يقوض الجهود المبذولة على المستوى العالمي للحفاظ على السلم والأمن الدوليين. فخلال العقدين الماضيين، شهد العالم العديد من الهجمات الإرهابية. وبسبب ذلك سكن في نفوس الكثير من الناس خوف دائم. كما خلّف تنامي الحس الراديكالي والإرهاب والتطرف العنيف أثرا بالغا على المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وقد جعلت هذه الظاهرة من الحاجة إلى بناء نظام عملي وأكثر فعالية في مجال السلم الدولي أمرا ضروريا، بحيث سيكبح من عمليات الإرهابيين على المستويين الجزئي والكلي.

تتطلب المقاربات المعاصرة لمعالجة القضايا الأمنية نهجا متماسكا متعدد الأبعاد، تصبح من خلاله عملية حفظ السلم والأمن والاستقرار رهينة بالجهود المبذولة لمناهضة التطرف والإرهاب والتطرف العنيف. يبدأ هذا الفصل بعرض الاتجاهات التاريخية والمعاصرة للراديكالية والتطرف العنيف وظاهرة الإرهاب في دول منظمة التعاون الإسلامي. ثم بعدها يتطرق إلى تحليل أفضل الممارسات في مجال مكافحة الراديكالية والتطرف العنيف بهدف الحفاظ على السلم والأمن في بلدان المنظمة. كما يتناول الفصل أيضا موضوع أهمية وسائل التواصل الاجتماعي في منع ومكافحة الراديكالية والتطرف العنيف والإرهاب.

1.2. المسارات التاريخية والمعاصرة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

إن الراديكالية والتطرف العنيف ليسا وليدا اليوم بل جذورهما ضاربة في التاريخ، إلا أن تناولهما بالتحليل المنهجي لم يبدأ إلا حديثا. فمع مطلع القرن العشرين شرعت الحركات الفوضوية في تبني أساليب إرهابية عنيفة، ورأت في ذلك وسيلة من وسائل استقطاب الأفراد. وحينها لم يتردد النشطاء من هذه الحركات في وصف أنفسهم بالإرهابيين، وكان ذلك بمثابة تحد صارخ ومباشر لسلطة الدولة ونظمها المعنية بمكافحة العنف وتجريمه. أما من المنطلق الإيديولوجي فقد كانت الماركسية المنافس الأيديولوجي الأول لتفوق وغلبة الرأسمالية الغربية والديمقراطية الليبرالية. وقد تبنت هذا الفكر مجموعة من الجماعات الإرهابية (الجيش الشعبي الجديد في الفلبين) بدرجات متفاوتة من خلال اعتماد خطاب قوي مغزاه القضاء على هيمنة النظام الاقتصادي والبنى الفوقية الثقافية (Rapoport, 2006).

وشهد القرن العشرون كذلك اشتداد نزعة تقرير المصير (النزعة الوطنية) لدى الشعوب على امتداد القرن، وتجلى ذلك في مناهضة وتحدي الحركات الجماهيرية والجماعات المتطرفة العنيفة للقوى الاستعمارية. وبعد الحرب العالمية الثانية، أصبح العنف منتشرا على نطاق واسع كأداة لتقرير المصير وذلك من خلال استهداف المؤسسات العسكرية والاستعمارية. واستند وقتها مبدأ تقرير المصير إلى تبني فكرة أن الهويات الجماعية، الإثنية والثقافية في الغالب، هي الأساس الذي يقوم عليه التنظيم السياسي لمجموعة من الناس. وفي مثل هذه الحالة يدخل العنف في نطاق "امتداد السياسة بوسائل مختلفة" وبعد ضرورة فرضت على مجموعة معينة جراء أفعال عدو من الأعداء.

باتت الحركات الراديكالية خلال النصف الثاني من القرن العشرين تنشط في إطار أكثر تنظيما، فقد تحولت معظمها إلى منظمات إرهابية دولية. وسرعان ما التحمت الادعاءات الوطنية التي تتبناها الحركات المتطرفة (الإرهابية) بالقناعة التي مفادها أن الأنظمة الوطنية والدولية القائمة ليست نزيهة. وأصبحت الروابط والعمل المشترك بين المجموعات الوطنية السابقة، الذين تجمعهم أيديولوجيات متقاربة، أكثر شيوعا (حركة إيتا - إسبانيا). وبعد سبعينيات القرن الماضي على وجه الخصوص، لم يعد العنف منحصرا في النطاق الوطني فحسب بل تجاوز الحدود وبدأ الإرهاب يأخذ مكانته كتهديد للعالم فأصبح ظاهرة عالمية.

وبنهاية الحرب الباردة، نشأ نظام عالمي أحادي القطب، وبالتالي تحولت دوافع الحركات المتطرفة والإرهابية بشكل جلي من الماركسية أو القومية إلى تبني دوافع جديدة قائمة على الدين والأيديولوجية. واستند الخطاب الجديد على مصطلحات دينية وإيديولوجية سيئ تفسيرها واستخدمت لأغراض إضفاء طابع الصواب على حالات معينة وفي سياقات وأهداف محددة للإرهاب العالمي. وفي ظل هذه الموجة الجديدة من الإرهاب، أصبحت الروايات الدينية والأيديولوجية تكتسي أهمية بالغة نظرا لقوتها على استقطاب الأفراد وزرع أفكار متطرفة في عقولهم وتجنيدهم. وكان لظهور تنظيم القاعدة كمنظمة إرهابية عالمية تتبنى تنفيذ هجمات مدمرة في مختلف بقاع العالم دور في تسليط الضوء على الراديكالية والتطرف العنيف. ومع ظهور داعش (الدولة

الإسلامية في العراق والشام) في وقت لاحق وما تقترفه من أعمال وحشية وتنامي أعداد الجماعات الإرهابية الموالية لها ازداد مستوى الاهتمام بالموضوع. وهذا بدوره جعل من قضية الراديكالية والتطرف العنيف من المواضيع التي تحظى باهتمام بالغ على مستوى أجندة منظمة التعاون الإسلامي وباقي الأطراف الدولية.

عند مقارنة هذه الموجة الجديدة من الراديكالية والتطرف العنيف مع سابقاتها، نجد هناك عناصر جديدة لم تكن بارزة من قبل. أولها هي أن الموجة الجديدة تعتمد في تنظيم أنشطتها بشكل متزايد على ميزات المشاركة والتواصل التي تتيحها المنصات الإلكترونية. فقد باتت الشبكات والأنشطة عبر الوطنية هي السمة البارزة لهذه الموجة الجديدة. كما تتسم أيضا بالتغير الذي طرأ على أنشطة حركات الراديكالية والتطرف العنيف. وتحولت حروب العصابات / الحروب الأهلية (التي كانت تنهجها الحركات الماركسية في الغالب) جزئيا إلى أعمال فردية وتفجيرات انتحارية.

كانت الحركات الراديكالية والعنيفة تبني عملها في السابق على أساس الدوافع الأيديولوجية والقومية، لكن الموجة الراهنة لهذه الحركات ترى في الروايات الدينية العنصر الأكثر أهمية. وهذا المعطى ينزل بثقله على دول منظمة التعاون الإسلامي أكثر من غيرها. فعلى امتداد العقد الماضي، أصبحت دول المنظمة مسرحا لأبرز الموجات الراديكالية الجديدة، التي نتج عنها في نهاية المطاف ظهور حركات إرهابية.

وحسب ما يظهره الشكل 1.2، معظم الأعمال الإرهابية التي حصلت منذ عام 2003 كانت بلدان المنظمة مسرحا لها. وفي عام 2016، استأثرت هذه الدول مجتمعة بحصة تناهز 76% من إجمالي الهجمات وأكثر من 90% من حالات الوفيات (GTI, 2017). وجدير بالذكر هنا أن عام 2003 كان عام الغزو والاحتلال الأمريكي لأفغانستان والعراق، مع تسجيل عمليات عسكرية في اليمن وباكستان وسوريا. واليوم هذه البلدان الخمسة مصنفة ضمن قائمة البلدان الثمانية ذات اعلى الأرقام من حيث عدد الوفيات جراء العمليات الإرهابية.

الشكل 1.2: الحصة من حالات الإرهاب على المستوى العالمي

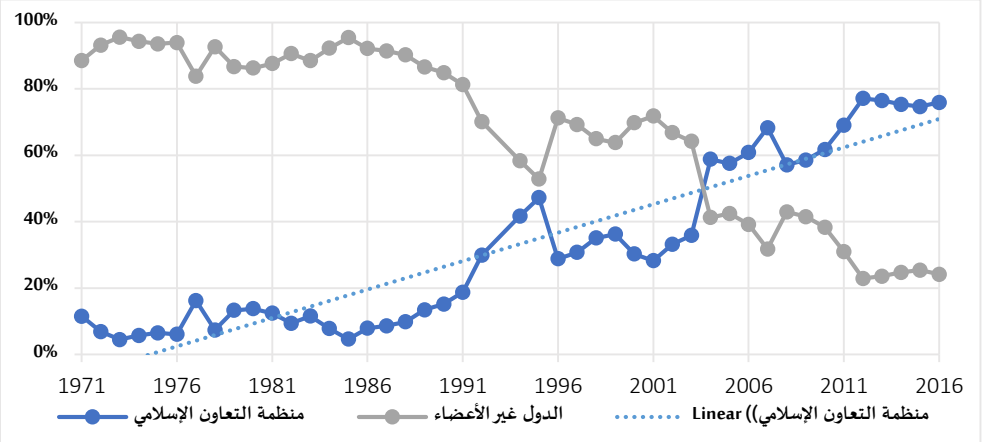

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة البيانات العالمية للإرهاب

أدى تنامي الإرهاب والتطرف العنيف في بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى نشأة تهديدات أمنية خطيرة خاصة مع ما تحصده هذه الظاهرة من أرواح وما تتسبب فيه من دمار وعدم الاستقرار في البلدان والمناطق التي تنشط فيها الجماعات الإرهابية. وفي ظل هذا الوضع القائم يتعين على الجهات المسؤولة النظر في سياسات مكافحة التطرف العنيف والإرهاب وبذل مزيد من الجهود في هذا الباب أكثر من أي وقت مضى. يستعرض القسم التالي مكافحة الإرهاب والراديكالية والتطرف العنيف بهدف الحفاظ على السلم والأمن في دول منظمة التعاون الإسلامي.

2.2. مكافحة أسباب الإرهاب والتطرف العنيف: اجتثاث الراديكالية من دول المنظمة

أصبحت مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف على امتداد العقدين الماضيين من الشواغل المتصدرة للقضايا المتعلقة بالأمن الدولي، وتكاد تتصدر الصحف وعناوين الأخبار بشكل يومي. ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى طبيعة الصراعات المتواصلة التي تجري معظمها في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. كما أن التدخلات العسكرية الخارجية في العديد من البلدان خلفت وراءها اضطرابات سياسية، وهو الأمر الذي ساهم في جعل المجال خصبا لازدهار الجماعات الإرهابية وأنشطتها.

عند تحليل الجهود المبذولة مؤخرا في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، نجد أن التدابير الأمنية الصارمة غير كافية لتحقيق المراد، كما أنها جدّ مكلفة ومن الصعب تقييم مدى فعاليتها. لذلك هناك حاجة إلى أن تكون أولى الخطوات نحو مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف بصفة شمولية بالنسبة لدول المنظمة هي تبني مقاربة تتسم بمستوى أكبر من الشمول والاتزان، تتضمن جوانب مهمة من السياسات "الناعمة" أو "الذكية" كجزء لا يتجزأ من مجموعة الأدوات المعتمدة لمكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، تعتبر برامج اجتثاث التطرف من أنجع الوسائل لتحقيق مثل هذا التقدم وذلك من خلال مكافحة الإرهاب بسبل ناعمة والسعي إلى تفكيك مختلف المراحل المؤدية بالأفراد إلى تبني الراديكالية ثم العمل على تخليص هؤلاء الأفراد من معتقداتهم المتطرفة وتصوراتهم الخاطئة.

إن هدف برنامج القضاء على التطرف بشموليته يتجلى في عكس المنظور الذي ينظر من خلاله المتطرفون المتبنون للعنف للأمور، وتحديد الأسباب التي أدت إلى نشأة هذا الفكر في المقام الأول والعمل على مواجهتها. وتتضمن برامج القضاء على التطرف والراديكالية عادة أساليب مثل تحفيز الأفراد المتبنين للتطرف العنيف على رمي السلاح والانشقاق عن المجموعات التي ينتمون إليها، أو استهداف هذه المجموعات من خلال حملات فعالة تحمل رسائلها خطابا مضادا يراد من خلالها القضاء على العوامل المحفزة على الإقدام على أعمال عنيفة منظمة، وذلك عن طريق من خلال حملات للمصالحة والحوار والتحرير من الأوهام.

يحصل في كثير من الأحيان خلط كبير بين مفهومي اجتثاث التطرف (de-radicalisation) وفك الارتباط (disengagement) اللذان يشكلان مقاربتين مختلفتين في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. فمفهوم

اجتثاث التطرف مختلف عن مفهوم فك الارتباط في كون أن غاية الأول هو السعي وراء تغيير أنماط التفكير والأيديولوجيات المرتبطة بها، بينما يقتصر المفهوم الثاني على القضاء على التجليات السلوكية الظاهرة لأنماط التفكير هذه. وبصورة عامة، يشير مفهوم اجتثاث التطرف إلى تشكيل أو تغيير النمط الاجتماعي والنفسي للفئات المستهدفة بخصوص مستوى تعاطفها مع فكرة التطرف العنيف والتزامها بها، إلى درجة التخفيف الكبير من احتمالية حصول حالات العنف أو جعلها مستبعدة الحصول. وبالمقابل، قد ينصب تركيز المقاربة التي تعتمد فك الارتباط على ممارسة التطرف العنيف بصفتها العامل المتحكم في التغييرات التي قد تحصل جليا على أرض الواقع، دون التطرق بالضرورة إلى الجذور الإيديولوجية التي يستمد منها التطرف العنيف مادته الخام.

وباعتبار أنه غالبا ما يتم اللجوء إلى تبني المقاربتين معا، تجدر الإشارة إلى أن قدرا، ولو كان يسيرا، من التدخل لفك الارتباط يبقى ضروريا من أجل اجتثاث التطرف بصيغة أكثر شمولية. ففي ظل انتشار معتقدات دينية غير سليمة أو نزعات قومية وظيفية على سبيل المثال، قد يكون من المجدي من خلال مقاربة فك الارتباط مخاطبة الجانب العاطفي للأفراد بالاعتماد على حالات تبين حجم الضرر الذي يلحق بأسرة المخاطَب جرّاء انخراطه في أعمال عنف. وغالبا ما يلجأ المتمرسون في الحقل الأمني إلى مقاربة فك الارتباط نظرا لانخفاض التكاليف المترتبة عنها وسهولة قياس نتائجها، إلا أنها قد لا تمثل حلا مستداما (Bjorgo & Horgan, 2008). ويعتبر الأمر ذا أهمية خاصة لكون عملية فك الارتباط تتوقف على التكاليف والمكاسب المتوقعة، بحيث قد تفي أساليب مخاطبة العاطفة أو توفير عمل بالغرض لبعض الوقت، لكن مع تقدم حملات مكافحة الإرهاب قد يغير الأفراد رأيهم فجأة فيلجأون من جديد للتطرف القائم على العنف. ومن هذا المنطلق، من المهم للغاية أن تتضمن أي استراتيجية لمكافحة التطرف المقاربتين معا (Rabasa et al., 2010).

إن عملية اجتثاث التطرف تسعى إلى خلق خطاب مضاد لتقويض جهود دعاة التطرف وتوعية الناس بالموضوع، وخلق أنماط بديلة للتفكير والارتباط في نفس الوقت. ويتأتى ذلك من خلال استصلاح ما فسد من الخطابات وخلق خطابات جديدة أو من خلال توفير وسائل قانونية للعمل والتغيير الاجتماعي والسياسي وبث روح المواطنة التشاركية. والأمر لا يمثل في حد ذاته كبحا لأنماط التفكير المتطرفة، لكنه يوفر آليات عقلانية لتوجيهها بالتزامن مع عملية ترسيخ أنماط تفكير بديلة تحظى بالقبول على المستوى العالمي. وبما أن دعاة التطرف يعتمدون في استقطابهم للأفراد على التفكير الجمعي الغامر والانعزالية الأيديولوجية والاستدلال بأفكار مماثلة على أن الفكرة متأصلة ومشروعة، فإن الوضع قد يتطلب أحيانا فك الارتباط بالبيئات التحريضية والراديكالية في حالات إعادة التأهيل، خاصة في حالة القصر (Qureshi, 2015).

1.2.2. المقاربات والنماذج المعتمدة في دول منظمة التعاون الإسلامي لاجتثاث التطرف

لا شك أن التطرف العنيف ينهل من الفكر الراديكالي، إلا أننا نجد أن الغالبية العظمى من الراديكاليين لا يتبنون التطرف العنيف كمنهج. ومن هنا فإن التطرف يتراوح بين ما هو عنيف وما هو غير عنيف. وبالمثل،

فإن اجتثاث التطرف عملية تروم إلى القضاء على التطرف وعكس الصورة. والهدف من هذه العملية بالتحديد هو الدفع بالأفراد المتبنين للتطرف العنيف من ذوي السوابق في ممارسة العنف للعدول عن ذلك، وهذا المبتغى صعب المنال بالمقارنة مع محاولة القيام بنفس الشيء مع أفراد لا يمارسون العنف وإنما يعبرون عن تعاطفهم مع المجموعات المتطرفة العنيفة. كل المقاربات المستخدمة لاجتثاث التطرف يجمعها هدف إحداث تغيير في النمط الفكري والسلوكي للفئات المستهدفة، وبذلك يتم تسجيل تراجع في تأثير الأسباب الجذرية المؤدية في الأصل إلى تبني التطرف العنيف في المقام الأول. والأهم من ذلك هو أن برامج اجتثاث التطرف تستهدف الاستخدام الموجه للعنف كوسيلة للتغيير الاجتماعي، إما من خلال تقويض الافتراضات القائلة بفعالية العنف، أو توطيد منظور أخلاقي أو ديني أو لاهوتي أو عقائدي يتنافى بالجملة مع مبدأ العنف، أو تحوير التصورات الذاتية في اتجاه الأسباب الجذرية للتطرف.

تعتبر عملية اجتثاث التطرف نهجا حديثا نوعا ما، ولا يوجد إجماع إلا على ضرورة إدراج مقاربات تتسم بقدر أكبر من الليونة. فإحداث تغيير على مستوى السلوك الفردي للأشخاص من خلال عملية فك الارتباط، ولو مؤقتا، غالبا ما يكون أكثر سهولة وقابلية للقياس لأغراض تصميم السياسات العامة. لذلك نجد أن هذه المقاربة تلقى صدى أفضل من عملية اجتثاث التطرف المكتملة الأركان، التي لا تخول إمكانية قياس مستوى التغيرات الأيديولوجية لدى الفرد. ومن المهم أيضا عند تطوير برامج خاصة باجتثاث التطرف مراعاة التعقيدات التي تشوب عملية صناعة التطرف، التي تستلزم أن تكون السياسات والبرامج دقيقة وقابلة للتكيف وديناميكية بشكل لا يترك مجالا للتوحيد على مستوى المعايير. وهذا الأمر يمثل تحديا أمام برامج اجتثاث التطرف أو فك الارتباط الواسعة النطاق، نظرا لكون خبرة المتمرس ومستوى ابتكاره وذكائه العاطفي من العناصر التي تكون محور التركيز.

هناك في كثير من الحالات إمكانية تدخل عناصر تكميلية من سياسات عامة موازية لدعم برامج اجتثاث التطرف. فعلى سبيل المثال قد تلجأ هذه البرامج لعملية تقديم مساعدات اقتصادية ودعم للأسر المستهدفة، كما حصل في المملكة العربية السعودية حيث استفاد أفراد مدانون بالتطرف العنيف من مثل هذه المساعدات. لكن القول بأن مثل هذه الجهود مكمّلة لعملية اجتثاث التطرف سيكون بمثابة تهوين كبير، لأن مبادرات السياسة العامة هي التي تشكل أساس التدخلات في معظم الأحيان.

بالنسبة للعوامل المحفزة على التطرف الناشئة عن تصورات مرتبطة بالأساس بالصعوبات الاقتصادية، يمكن لبرامج اجتثاث التطرف توفير مساعدات في صورة دعم مالي أو إعانات للأسر المستهدفة. أما في حالات التطرف القائم على إيديولوجية معينة أو أساس ديني، عادة ما تلجأ البرامج المعنية باجتثاث التطرف إلى أساليب إعادة التثقيف الانتقائي، واعتماد خطاب أيديولوجي مضاد، ونزع الشرعية عن الشخصيات التي تراها الفئات المستهدفة قدوة لها وتؤثر على طريقة تفكيرها، والإقناع بأن استخدام العنف كوسيلة للتغيير ليست مجدية. وفي حالة الأحداث المغرر بهم من طرف المجموعات المتطرفة، تستهدف البرامج شبكات الأقران

والأسر، وتكمّل البرامج الإرشادية عن طريق تقديم خدمات استشارية متعلقة بالقدرة على التكيف وبرامج الخدمة العامة المشتركة وخطابات تعزز لدى الفئة المستهدفة حس تقدير الذات والمشاركة المدنية. وللتغلب على التحدي المتجسد في التصور السائد في أوساط الفئات المستهدفة ببرامج اجتثاث التطرف المتمثل في عدم فعالية السبل غير العنيفة لتحقيق التغيير الاجتماعي والسياسي، يتم اللجوء للخطاب المضاد وإعادة التثقيف للتأكيد على عدم فعالية العنف والإرهاب لإحداث التغيير، هذا إلى جانب إشارات سياسية جدية وسياسات عامة تشجع التنمية الشاملة والعمل السياسي التشاركي.

وعلاقة بالمقاربة القائمة على إطلاق برامج فعالة لاجتثاث التطرف، تلعب قوة الخطابات والحجج البناءة وعمليات العلاج الموجهة وباقي العوامل المحفزة دورا محوريا في القضاء على البدائل الهدامة. فعلى عكس ما قد يبدو بديهيا، غالبا ما يسعى دعاة التطرف العنيف إلى خلق تصور مثالي مفاده الدعوة إلى تحقيق ما فيه صلاح للآخرين. ومجرد العمل على تقويض مثل هذا الخطاب من خلال تسليط الضوء على النواقص الإيديولوجية من شأنه في أفضل الأحوال أن يعزز اللامبالاة لا غير. لكن بالمقابل، قد تكون استراتيجية نشر خطابات بناءة بأساليب حديثة لمعالجة الأسباب الجذرية الدافعة بالأفراد لتبني التطرف جد مجدية، خاصة وأنها ستسهم إيجابا في استقطابهم للمشاركة بفعالية في الحياة المدنية. ومن هذا المنطلق، فإن العنف والقمع هو الحل الأقل نجاعة من بين المقاربتين.

تعتمد المقاربات البنّاءة على برامج اجتثاث التطرف التي تصبّ في إطار تلبية الرغبة الفطرية المتمثلة في عيش حياة طبيعية والزواج ومتابعة الدراسة وإيجاد عمل وإعطاء معنى للحياة والمشاركة في الحياة العامة، أو على نشر أيديولوجيات أو معتقدات أكثر جذبا بالمقارنة مع ما ينشره دعاة التطرف العنيف من أفكار. بالمقابل، تشمل المقاربات التفكيكية المتابعات القضائية ومواجهة تهم قانونية قاسية وسطوة خيبة الأمل جراء العنف وفقدان الفرد لمكانته داخل المجموعة والإرهاق من كثرة الخوف أو الاضطرار إلى الاختيار بين التطرف العنيف أو الانخراط في المشاركة السياسية.

إن المسار التدريجي الذي يسلكه الفرد نحو التطرف العنيف يبدأ بالشعور بخيبة الأمل ويتوج بالانخراط في تنفيذ أعمال عنف. ولأغراض ضمان تحقيق مقاربات اجتثاث التطرف لأقصى قدر من الفعالية، يتعين أن تحدد نماذج مكافحة التطرف مختلف المراحل التي يتدرج فيها المتطرفون حيث يمكن لبرامج اجتثاث التطرف أن تحظى بقدر أكبر من إمكانيات تحقيق النجاح. والأهم من ذلك هو ضرورة أن تفرق هذه البرامج بين مختلف الأدوار التي يضطلع بها الأفراد المنخرطون في الجماعات المتطرفة وهوياتهم، ذلك لأن هناك فوارق هائلة بين قادة هذه المجموعات وباقي العناصر المكونة لها على الصعيد الفكري والنفسي (ICST, 2013).

ومع تنوع مقاربات اجتثاث التطرف، من المبادئ التوجيهية المهمة في تعزيز أو تحديد القيم الراسخة هي العلاقات الاجتماعية. فعملية إعادة التثقيف أو تجديد فهم الدين تلاقي نجاحا أكبر عند استهدافها للأسر على عكس حين تكون مستهدفة للأفراد (Hegghammer, 2006). والأمر ينطبق بمستوى عال على الدول الأعضاء

في منظمة التعاون الإسلامي حيث تلعب الأسرة دورا اجتماعيا وتوجيها أكثر من نظيرتها في بلدان الغرب. وبذلك فإن مصير كل مقاربة لاجتثاث التطرف لا تأخذ بعين الاعتبار قدرات مؤسسة الأسرة هو محدوديتها الكبيرة في الفعالية والاستدامة (Bjorgo & Horgan, 2008).

وبالإضافة إلى ذلك، فإن إطلاع العامة على المبادرات القائمة من العناصر الأساسية أيضا لجميع برامج اجتثاث التطرف. ومن مزايا هذا الأمر إشراك أشخاص تبنوا في السابق منهج التطرف العنيف في مثل هذه البرامج، وإضفاء قيمة أكبر على تصميم وتطوير البرنامج وإعطاء صورة عامة عن الموضوع. وغالبا ما يتأتى هذا الأمر في شكل منظمات تطوعية لاجتثاث التطرف تعمل على بث روح الإحساس بالانتماء للمجتمع والهدف المشترك. وفي بعض الحالات في ألمانيا، تبين أن غالبية الأشخاص الذين سبق لهم الانخراط في مجموعات متطرفة والعاملين في برامج مكافحة التطرف اتخذوا قرارات طوعية واتصلوا بهذه المنظمات وتقديم خدماتهم (Grunenberg & Van Donselaar, 2006).

إن الجهود المبذولة على صعيد برنامج اجتثاث التطرف رهينة بعامل الوقت وتتصل بشكل مباشر بالأحداث المحيطة. فبالنسبة لمعظم دعاة التطرف القائم على العنف بدوافع إجرامية أو سياسية، فإن نقطة تحول عملية اجتثاث التطرف تأتي في لحظة خيبة أمل أو حرمان من الحقوق، وعادة ما يكون ذلك بسبب العنف المفرط أو الأعمال التي لا تتوافق ومثلهم المزعومة. ولهذا الأمر تبعات لا يستهان بها على الطبيعة التكيفية التي يلزم أن تتسم بها برامج اجتثاث التطرف بالنسبة للفئات المستهدفة وفي التدخلات التوعوية.

2.2.2. المقاربات والنماذج المعتمدة في دول منظمة التعاون الإسلامي لاجتثاث التطرف

في سياق مكافحة التطرف العنيف المكثفة، يجري اعتقال عدد كبير من المتطرفين. وهذا ما يدعو إلى ضرورة توفر مجموعة متنوعة من برامج الإصلاح التي هدفها الرئيسي هو إعادة التأهيل لتجنب عودة المدانين إلى التطرف وارتكاب أعمال إجرامية. كما أن هذه الجهود تأتي في وقت يدرك فيه المجتمع الأمني تمام الإدراك مدى ضرورة تبني مقاربات تتسم بالليونة في مواجهة التطرف العنيف، هذا بحكم الأبعاد الدينية والإيديولوجية والنفسية لهذه الجهود (Cordesman, 2006).

في الوقت الذي قد لا توفر فيه برامج اجتثاث التطرف بالضرورة حلا متكاملا لإشكالية التطرف العنيف، إلا أنها حتما توفر إمكانية إعادة إدماج المتطرفين في المجتمع. وتنطلق جميع هذه البرامج من منطلق أن المتطرفين مجرد ضحايا للتضليل والتغرير من قبل الجهات المتلاعبة بعقولهم وبالتالي يصبحون مشحونين بتصورات خاطئة ويعتقدون بتفسيرات مشوهة للإسلام. لذلك يمثل السجن وسطا مثاليا لتنفيذ مثل هذه البرامج بالنظر إلى المستوى العالي للتحكم بزمام الأمور فيه.

تعتمد برامج اجتثاث التطرف بصورة عامة مجموعة من المقاربات، ومنها ما يركز فقط على فهم معنى مصطلحي "الجهاد" و "التكفير". وقد تلجأ أخرى إلى إبعاد الفئات المستهدفة عاطفيا وجسديا وفكريا عن

الجماعات المتطرفة. بينما تركز مقاربات أخرى على الإدماج في المجتمع مع التتبع السليم. ومعظم هذه البرامج لا تسعى فقط للقضاء على الإيديولوجيات المتطرفة القائمة، بل تطمح أيضا إلى توفير إجراءات للدعم الاجتماعي والاقتصادي لعائلات الأفراد المستهدفين بالبرامج. ويصعب لحد كبير قياس آثار مثل هذه البرامج بسبب القيود المفروضة على مستوى جمع البيانات وأيضا لكون هذه المقاربات حديثة نوعا ما.

بالرغم من أن المقاربات الأمنية الصارمة تسفر عن اعتقال الجناة المتطرفين المتبنين للعنف بأعداد كبيرة، إلا أن في معظم الحالات تغيب أدلة كافية للزج بهؤلاء الأفراد في السجون مدى الحياة أو أن الأحكام التي تصدر في حقهم تكون بسبب جرائم لا تستلزم أحكاما بالسجن المؤبد. ففي دراسة أجريت بخصوص أحكام السجن المرتبطة بالتطرف العنيف، لم تصدر أحكام عقوبة الإعدام أو السجن المؤبد سوى في حق 15% من الجناة، بينما تلقت النسبة المتبقية أحكاما تتراوح بين 10 و 20 سنة سجنا أو أقل من ذلك حتى. وفي كثير من الأحيان يطلق سراح الأغلبية الساحقة منهم من خلال الاستفادة من العفو أو بفضل حسن السيرة والسلوك. والأمر الأكثر أهمية هو أن احتجاز المشتبه بهم بدون سند قانوني يفضي في كثير من الأحيان إلى انتهاك الغطاء الأخلاقي والشرعي للخطابات المرتبطة بشرعية الحكومة وسلطتها أكثر مما قد يكون الأمر في صالحها. وفي مثل هذه الحالة، فإن إطلاق سراح السجناء أمر واقع لا مناص منه ويجب اتخاذ الإجراءات الضرورية بصدده، خاصة مع ارتفاع معدلات العود والانخراط في الأعمال الإجرامية مرة أخرى من قبل المتطرفين بعد إطلاق سراحهم. وفي حال غياب مثل هذه الإجراءات، فإن عددا مهما من المقاتلين أو المتطرفين السابقين سيعاودون الانخراط في الشبكات المتطرفة التي كانوا أعضاء نشطين فيها سابقا، وهناك نماذج في عدد من البلدان بما فيها المغرب واليمن ومصر والجزائر تؤكد هذا الأمر، بحيث عاد العديد من السجناء السابقين لتبني نفس أنماط الحياة المتمثلة في الانخراط المباشر في أعمال التطرف العنيف أو تقديم الدعم لها بطريقة أو بأخرى.

والأمر الآخر الذي يجب الانتباه إليه كذلك هو أن السجون قد تكون في الكثير من الأحيان مجالا خصبا لاستنبات التطرف. فقد تم تسجيل حالات عديدة لسجناء لم يسبق لهم تبني أفكار متطرفة قبل دخولهم السجن، ولكن من خلال الاحتكاك ببيئة السجن صاروا في نهاية المطاف من المؤيدين للتوجهات الفكرية المتطرفة. وفي كثير من الأحيان تكون المعاملة القاسية بمثابة الحافز لارتفاع معدل التطرف، وحالات التعذيب والحرمان والعداء مثال على ذلك. وهذا الأمر يقتضي بطبيعة الحال توفير بيئة محكمة للسجون وتصميم برنامج إعادة التأهيل تشمل مجموعة كبيرة من الجوانب التي تؤثر على الجانب النفسي للسجين. وفي هذا الصدد، يعد التمويل الحكومي وتصميم البرامج ركنين أساسيين لنجاح هذه البرامج.

إن نماذج وبرامج مكافحة التطرف ليست وليدة اليوم، فقد انتهجتها مصر والجزائر من قبل لكن بتركيز على جماعات كبيرة بدلا من الأفراد. وهذه الجهود المبذولة لم تكن جد مجدية بسبب سطوة القمع والمقاربات الأمنية الصارمة بدل دراسة الموضوع بتأن لإصلاح الأفكار والتصورات. وبالإضافة إلى ذلك، في الوقت الذي قد تتواجد فيه برامج اجتثاث التطرف المستهدفة للتطرف الديني في بلدان عدة، فإنها عادة ما تكون مختلفة

لحد كبير من بلد لآخر وذلك بناء على القدرات التي يتمتع بها كل بلد وخصوصيات المقاربة المعتمدة في كل بلد للتعامل مع هذه المشكلة.

الحالة 1: نموذج السعودية

تعتبر المشاعر المتطرفة المعادية للغرب من روافد التطرف العنيف في المملكة العربية السعودية (Hegghammer, 2006). وهذا الأمر راجع في الغالب إلى العلاقات الوثيقة التي تربط بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وحالة الاستياء من الادعاءات المزعومة المتعلقة بالسياسات. كما ان للتطرف الديني نصيبه إلى حد كبير متمثلا في عودة المواطنين السعوديين من الجهاد في أفغانستان عام 2002 (Hafez, 2009). ومن القضايا المطروحة على مستوى هذا التوجه في التطرف بالذات نجد تفسيرهم للإسلام والتبريرات التي يقدمونها كذريعة للمارسة العنف ضد الدولة لتحقيق أهداف أيديولوجية بحتة. وفي هذا الصدد، طورت المملكة العربية السعودية مقاربة متعدد الأوجه، تستهدف على وجه الخصوص المفاهيم التي تحوم حول مصطلحي الجهاد والتكفير. وفضلا عن ذلك، هناك برامج أخرى موازية تعنى بمكافحة التطرف الالكتروني إلى جانب برنامج لإعادة الإدماج الاجتماعي.

يبقى النموذج السعودي لمكافحة التطرف من البرامج الأكثر شمولية وأكثرها تلق للدعم المالي من بين كل البرامج القائمة في الوقت الراهن (Boucek, 2008). فهو يشمل إعادة التربية الإسلامية الموجّهة والعلاج النفسي والإدماج بعد العفو أو الإفراج. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم النموذج على أساس فرضية أن التصورات التي يحملها المتطرفون العنيفون وأيديولوجياتهم تمتح من فهمهم الخاطئ للإسلام أو من مصادر مضللة (Fink & Hearne, 2008). وفي هذا السياق، لا ينظر إلى السجين إلا كضحية من ضحايا التضليل وغسل الدماغ من طرف المنظرين دعاة التطرف (Boucek, 2007a). لذلك فإن الضحية المستهدفة تستحق التعليم والإرشاد كما هو الأمر بالنسبة لكل فرد غُرّر به. وللرفع من مستوى فعالية البرامج، يركز النموذج السعودي بشكل كبير على الثقافة والتقاليد من خلال الاستفادة من الشبكات الأسرية والعلاقات الاجتماعية لتبني المسؤولية عن تحقيق المشاركين للتقدم ولرفاهيم، مع إظهار عدد أكبر من المعنيين لمستو عال من الحفاظ على استدامة عملية إعادة التأهيل (Fink & Hearne, 2008). هذا لا يعني أن جميع المتطرفين العنيفين تشملهم برامج اجتثاث التطرف، لأن ما يناهز 10% منهم متطرفون خطرون للغاية ونسبة كبيرة منهم ترفض بالجملة أي شكل من أشكال الإنخراط في برامج اجتثاث التطرف (Ansary, 2008). كما يتم إقصاء المتطرفين الذين شاركوا في أعمال عنف ضد الحكومة السعودية من الاستفادة من هذه البرامج بشكل تلقائي. وقد يسمح لآخرين ممن قاموا بأعمال إرهابية بالمشاركة في البرامج لكن دون تمتيعهم بالسراح (Ansary, 2008). ويتمثل جوهر برنامج اجتثاث التطرف في مقاربته الأيديولوجية لفكر التكفير، وذلك من خلال الحوار المكثف والعلاج النفسي (Boucek, 2007b). وتسهر لجنة تابعة لوزارة الداخلية على إدارة برنامج مكافحة التطرف،

وتتألف اللجنة من أربع لجان فرعية، وهي لجنة الشؤون الدينية، ولجنة الشؤون الأمنية، ولجنة الإعلام، ولجنة الشؤون النفسية والاجتماعية (Boucek, 2007a).

تعنى لجنة الشؤون الدينية بترتيب نقاشات دينية وحوارات مباشرة مع السجناء، بمشاركة قرابة 150 من العلماء والأئمة. ومما لا شك فيه هو أن هذه المقاربة تلقى دعما كبيرا من عدد كبير من علماء الدين في المملكة العربية السعودية، وهو ما يخول إمكانية الترشيح بناء على أساليب التواصل (Boucek, 2008b). وفي هذا الإطار، تقوم عملية انتقاء العلماء على مدى قدرتهم على إنتاج حوار مفيد وفعال (Boucek, 2007a). وتتألف لجنة الشؤون النفسية والاجتماعية من حوالي 50 من علماء النفس وعلماء الاجتماع مكلفين بتقييم وتشخيص التقدم المحرز والاختلالات والاضطرابات العقلية ودراسة السلوك (Boucek, 2008b). وتعنى المجموعة أيضا بالتحقق ما إذا كان المشارك صادقا ومخلصا في رغبته في الإصلاح، إلى جانب تقييم طبيعة الدعم الذي تحتاجه عائلات السجناء ومدى ومستواه. فيما تعمل لجنة الشؤون الأمنية على تقييم المخاطر الأمنية، وهي مكلفة بالتوصية بإبراء الذمة، بالإضافة إلى كونها مسؤولة عن إطلاق السراح المشروط بعد الإخلاء وهي أيضا مسؤولة عن رصد الطلقاء بعد خروجهم. واللجنة الإعلامية تسهر على تصميم وإنتاج المحتوى التعليمي الذي يستخدم في جلسات الإرشاد والعلاج النفسي وإعادة التثقيف الديني، فضلا عن إنتاج محتوى لاستخدامه في المساجد والمدارس العامة. وبالموازاة مع عملية اجتثاث التطرف على الصعيد الداخلي، تقدم اللجنة كذلك خدمات توعوية للشباب من مختلف الخلفيات الذين من الممكن أن يكونوا قد تعرضوا لأفكار راديكالية (Boucek, 2007a).

وتتم عمليات الإرشاد من خلال عقد اجتماعات فردية بين الجهة التي يستهدفها البرنامج والعالم المكلف بالموضوع، وهنا أول ما يشرع به العالم أو رجل الدين هو تمهيد الأرضية من خلال التأكيد على عدم تبعيته لجهاز أمن الدولة. وخلال الوقت المتبقي من الجلسة الأولى، يحاول الشخص المحاوِر توجيه النقاش مع الشخص المستهدف حتى يتطرق للحديث عن الأعمال التي أدت به إلى السجن والدوافع الدينية وراء تبني مثل هذه الأفعال. ويلي ذلك حوار إضافي بخصوص العيوب التي تشوب هذه التبريرات والدوافع، ومن هنا تبدأ مرحلة إعادة التثقيف (Boucek, 2007a). ومن الأمور التي من المهم إدراكها هي أن المعرفة ليست كافية لإنجاح عملية اجتثاث التطرف، بل يجب على رجل الدين أو العالم كسب احترام وودّ الفرد المستهدف بطريقة أو بأخرى. وبالتالي فإن مجرد سرد ما تنص عليه النصوص الدينية غالبا ما يكون غير كاف، وهنا تبرز أهمية التحلي بالقدرة على الإقناع واعتماد تفسيرات دينية وشرعية لقضايا دينية محددة (Hassan, 2006). وبعد مرحلة الجلسات الفردية، تأخذ البرامج منحى في اتجاه جلسات حوار رسمية وغير رسمية (Boucek, 2007a). ومع انتهاء الحيز المخصص للجلسات القصيرة، يتم تقديم دورات أطول تستمر لمدة ستة أسابيع تهم مواضيع مثل التكفير والإرهاب والجهاد مع إجراء اختبارات تحدد ما إذا كان الفرد المستهدف بحاجة إلى تلقي الدورة من جديد أم خلاف ذلك.

بعد الانتهاء من مرحلة الإرشاد والحوار، تأتي مرحلة التقييم المتعلق بالإفراج عن المستهدفين البرنامج، ويتم إحالتهم إلى مركز إعادة التأهيل بضواحي المدينة ليمكثوا فيها لمدة تتراوح بين 8 و 12 أسبوعا لتلقي مزيد من الإرشاد وللاندماج أكثر. خلال هذه الفترة لا يمكنهم مغادرة المنشأة إلا إذا وفرت عائلاتهم الحضانة. موع إطلاق سراحهم رسميا، يدخل مبدأ إطلاق السراح المشروط حيز التنفيذ وتتم بذلك مراقبة الفئات المستهدفة ويطلب منها زيارة المسؤولين عن البرنامج بشكل منتظم. واقتضى التحدي الكبير للتطرف الفصل بين المتطرفين والمجرمين الآخرين من خلال بناء خمسة سجون للأغراض والاحتياجات المتعلقة ببرنامج اجتثاث التطرف، وتبلغ القدرة الاستيعابية حوالي 1200 فردا من الأفراد المستهدفين بالبرنامج. في العادة يحتجز السجناء في زنزانة كبيرة مشتركة، لكن المرافق الخاصة ببرنامج اجتثاث التطرف لا تعمل بهذا المبدأ وتحرص على أن يسجن الأفراد في زنازن فردية. كما تحتوي السجون الخاصة ببرنامج مكافحة التطرف على أجهزة تلفزيون لبث محاضرات موجّهة. وبالإضافة إلى ذلك، صممت هذه المرافق بطريقة تقلّل من مستوى التواصل بين موظفي الأمن والسجناء إلى أدنى حد، فيما يمنع منعا باتا أي شكل من اشكال التواصل بين النزلاء. ويتم مراقبة كل الزنازن رقميا لمنع حدوث اي شكل من أشكال سوء المعاملة. ولم يغفل تصميم هذه السجون حق العائلة في الزيارة، فقد تم تخصيص مجال لذلك بالنظر إلى الدور الحيوي الذي تلعبه العائلة في الإصلاح. يسمح أيضا بالزيارات الزوجية للسجناء المتزوجين (Boucek, 2008a).

بالرغم من تحقيق النموذج السعودي لنجاح باهر إلا أن هناك بعض الشوائب التي تتخلله. يستهدف النموذج تصحيح التأويلات الخاطئة للإسلام، إلا أن التوجهات التعليمية تعكس الانغماس التام في المعرفة الدينية، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى طريق مختلف للمشكلة بدل المفاهيم الخاطئة في حد ذاتها؛ أي الدعوة إلى إلى مراجعة التعليم الديني في حد ذاته. وفضلا عن ذلك، لا تزال هناك حالات العودة للأعمال المتطرفة بالرغم من النجاحات الباهرة التي يحققها هذا النموذج. فعلى سبيل المثال، عاود ما يناهز 11 من المواطنين العائدين من سجون غوانتانامو تبني التطرف العنيف بالرغم من استفادتهم من البرنامج (Worth, 2009). وهذا ما يستدعي تطوير سبل أفضل للرصد والتتبع بعد انتهاء البرنامج.

الإطار 1.2: اجتثاث التطرف على الإنترنت في المملكة العربية السعودية

لا يقتصر النموذج السعودي لاجتثاث التطرف على إعادة تأهيل السجناء فقط، بل يتعدى ذلك ليشمل النشر السلبي خاصة على المواقع التي تدعم الأفكار المتطرفة. ويتم ذلك بناء على فرضية أن الإنترنت يمثل إحدى أهم الجهات للمجموعات المتطرفة لنشر ايديولوجيتها بين الشباب (Ansary, 2008). والأكثر أهمية هو أن المنصات على الإنترنت، إلى جانب إمكانية استخدامها لأغراض متطرفة، تسمح بنقل الأساليب والتنسيق على مستوى الخطط مع المتطرفين الآخرين بسهولة بالغة (Hafez, 2008). وفي ضوء ذلك، أطلقت الحكومة السعودية حملة "السكينة"، لتقديم خطاب مضاد للخطاب المتطرف عبر الإنترنت من خلال تطوع بعض العلماء والأئمة عن طريق الانخراط مع أعضاء متطرفين في مجالات التطرف. توظف حملة السكينة علماء وأخصائيين نفسيين وخبراء في العلوم الاجتماعية الذين يتسللون إلى المنصات الإلكترونية للمتطرفين على الإنترنت ويستهدفون الأفراد المتعاطفين مع المعتقدات المتطرفة أو يدعمونها دون الوصول إلى مرحلة ارتكاب أعمال إرهابية. وفي واحدة من الحالات المدروسة، تم رصد ما يناهز 972 شخصا متراجعا عن أيديولوجياتهم المتطرفة على امتداد مايقارب 54,000 ساعة من التفاعل معهم (Ansary, 2008). من الممكن القول بأن حملة السكينة واحدة من الجهود الرائدة في مجال مكافحة التطرف عبر الإنترنت. وبالرغم من أن النجاحات التي حققتها منذ إطلاقها عام 2003 لم تكن كثيرة ولم يتم الترويج لها بسبب طبيعة عملها المتسم بالحساسية والسرية، إلا أن الأكيد هو أن تأثير هذه الجهود قيم للغاية لأنها قد تكون ساهمت في إنقاذ أرواح العديد من البشر في جميع أنحاء العالم (Khaled al–Saud, 2017).

مع كل ما سبق، يمكن القول بأنه من الممكن استنساخ النموذج السعودي وكل الأساليب التي يعتمد عليها في بلدان أخرى من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن نجاح النموذج السعودي رهين بمدى تخصيص البلد للموارد المهمة للبرنامج، وهو الأمر الذي قد لا يكون متاحا في العديد من الدول الأعضاء الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، قد يستفيد العلماء والأئمة المنخرطين في البرنامج من سلطة المرجعية الدينية والشرعية التي تحظى بها المؤسسة الدينية في مكة المكرمة والمدينة المنورة، وهي خاصية يصعب إيجادها في مكان آخر.

دراسة حالة 2: نموذج إندونيسيا

منذ التفجيرات التي شهدتها بالي عام 2002، غيرت الحكومة الإندونيسية من مقاربتها في التعامل مع المسلحين. وشمل الأمر حملات قمعية بهدف إلقاء القبض على المتطرفين العنيفين مع تغيير معتقداتهم الأيديولوجية في الوقت ذاته من خلال تبني نموذج لمكافحة التطرف، وإلى حد كبير عن طريق استبدال الأئمة والخطباء بآخرين "أكثر" اعتدالا.

وتمثلت محاولة إندونيسيا لاجتثاث التطرف في نموذج موجه نحو تغيير أيديولوجيات المتطرفين، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الأفراد والفرق التي تعين عليها تدبر الأمر بالرغم من محدودية الموارد المتاحة. فمع هذا الانخفاض النسبي في عدد الموظفين ومصادر التمويل، تعتبر إندونسيا نموذجا يحتذى به في هذا المجال.

يعتمد النموذج الإندونيسي على التعامل مع كل سجين بانفراد. وبالإضافة إلى الإرشاد، يقدم البرنامج فرصا تعليمية للفئات المستهدفة ويوفر مساعدات مالية لأسر الأشخاص المسجونين (Sheridan, 2008). فالسلطات

الحكومية تقدم هذه المساعدات المالية للأسر لتلبية حاجياتها من المأكل والمشرب والملبس والتعليم، فضلا عن فرص إضافية لزيارة المسجونين من ذويهم بسبب التطرف.

يقوم البرنامج على افتراضين، أولهما أن المتطرفين لا ينصتون إلا للمتطرفين أمثالهم، والثاني هو أنه يمكن تغيير التصور العام عن الشرطة من خلال المعاملة الطيبة (Schulze, 2008). وإندونيسيا لا توظف في نموذجها علماء الدين لتقديم الإرشاد أو إعادة التثقيف الديني للمتطرفين المسجونين، هذا لأنها ترى أن هؤلاء السجناء لا يعتبرون علماء الدين جهات موثوقة. وبدلا من ذلك يعتمد البرنامج على المتطرفين العنيفين المتراجعين عن أفكارهم بعد إعادة تأهيلهم للتحدث إلى السجناء، وذلك بداعي الاعتقاد أن المتطرفين قد يرون رابطا بينهم وبين هؤلاء المتطرفين السابقين (Waterman, 2008). وفي غالب الأمر يكون المتطرفون العنيفون العائدون إلى صوابهم الموظفون في البرنامج قد تولوا في السابق مناصب قيادية عالية في الجماعات المتطرفة، وهو أمر مفيد بالنظر إلى الثقافة الهرمية في المنطقة، ولتي عادة ما تقدر الشخصيات التي تتمتع بقدر من السلطة (Abuza, 2009).

بالرغم من أن القادة الإرهابيون السابقون قد يمثلون جهات ذات مصداقية بالنسبة للسجناء المتطرفين، إلا أنه من السهل التقليل من شأنهم بسبب تعاونهم الوثيق والمعلن في كثير من الأحيان مع قوات الأمن. وتسليط الضوء على العلاقة بين القادة الإرهابيين السابقين ومسؤولين من الشرطة وأنماط حياتهم من قبل الإعلام الإندونيسي يسهم بشكل كبير في نزع غطاء المصداقية عنهم في أعين العديد من المتطرفين (Abuza, 2009).

ومن نقاط الضعف الأخرى التي تشوب هذا النموذج هي أن نظام السجون بطبيعته يقوض جهود إعادة التأهيل. ففي إندونيسيا لا تزال السجون تصارع الفساد والاكتظاظ والتسلسل الهرمي الداخلي والابتزاز. وفي الوقت الذي تبذل فيه جهود لفصل المتطرفين عن بقية السجناء في السجون، لم تبذل أية محاولات لفصل المتطرفين العنيفين ذوي المبدأ الراسخ عن المتطرفين الذين من المرجح أن يحققوا نجاحا سريعا على مستوى برنامج اجتثاث التطرف (International Crisis Group, 2007).

يعكس النموذج الإندونيسي لاجتثاث التطرف قدرا كبيرا من النجاح من خلال مقاربته الفريدة لتحديات التطرف. في هذا الصدد، لضمان استمرارية هذه المقاربة، يجب إيلاء اهتمام خاص لعدد من القضايا، أهمها الحاجة إلى إصلاح فعال لنظام السجون والرفع من مستوى التمويل الحكومي لبرامج مكافحة التطرف وإطلاق برنامج لتقديم الرعاية الاجتماعية لعائلات الأشخاص المستهدفين والحاجة إلى آليات متابعة فعالة في حالات إطلاق السراح المشروط.

مع زيادة عدد الأشخاص المستهدفين بالبرنامج، تدخل الموارد المتاحة لإعادة تأهيلهم في المؤسسة السجنية مرحلة الإنهاك، وهذا ما يفضي إلى تقلص مستوى التركيز وبالتالي تحقيق نتائج ضعيفة (Hannah et al., 2008). بالإضافة إلى ذلك، فإن فصل المتطرفين عن عامة السكان أمر ضروري لمنع بروز التطرف. ويجب توخي

الحذر بخصوص استفحال الفساد في السجون، لأن سطوته على هذه المؤسسة قد تقوض كل الجهود المبذولة لمكافحة التطرف. لذلك فإن نجاح النموذج الإندونيسي رهين بإدخال إصلاحات كبيرة على المؤسسة السجنية.

ومن الأمور التي تجدر الإشارة إليها هي أن دراسة محلية أبرزت الدور المهم الذي من الممكن أن تلعبه الزوجات والعائلات في المراحل الأولى لفك الارتباط بدعاة التطرف العنيف (Fink & Hearne, 2008). لكن مع الأسف الشديد لم يتحقق بعد المستوى المرغوب من التركيز على دور الأسرة والعائلة. فمن بين 400 متطرف عنيف وأفراد العائلات الذين عرضت عليهم خدمات الإرشاد، لم يشارك سوى 20 منهم فقط. ويعزى ذلك نسبيا إلى أنه على الرغم من أن الأسر تتلقى الدعم عبر مراحل وبخطى وئيدة، إلا أن الجماعات المتطرفة لا تزال تقدم الدعم المالي والاجتماعي لهذه الأسر (Abuza, 2009).

وفي الأخير، يحتاج الأشخاص المستهدفون بالبرنامج إلى وسيلة لإعادة إدماجهم بفعالية في المجتمع، وذلك مع توفر آليات فعالة للرصد وللمتابعة مخافة معاودتهم لارتكاب الأعمال المتطرفة. لا تعتمد إندونيسيا نظام إطلاق السراح المشروط ومواردها مجهدة لدرجة العجز عن تحقيق إمكانية الرصد الفعال للمستفيدين السابقين من البرنامج (Pluchinsky, 2008). وبالإضافة إلى ذلك، بوسع السجناء الاستفادة من الإفراج المبكر من خلال البرنامج، وهذا ما يفسح المجال أمام قدر من الازدواجية. إلا أن الأكيد هو أن إندونيسيا قد نجحت فعلا في إطلاق نموذج ناجح نسبيا على الرغم من كل التحديات المتمثلة في نقص الموارد المالية وازدحام المؤسسات السجنية. وهذا النجاح يتمثل جليا في التخلي العلني لعدد من الزعماء المتطرفين سابقا عن أيديولوجياتهم المتطرفة. إضافة إلى ذلك، تلعب المساعدات المتزايدة التي تقدمها السلطات التنفيذية بإندونيسيا للبرنامج دورا مهما في في تعزيز وتمكين البرنامج من تحقيق الغاية المنشودة. لكن الإشكال هو أن برنامج اجتثاث التطرف في إندونيسيا قد لا يستمر على المدى الطويل إذا لم يتم سد الثغرات واستئصال الأخطاء التي يتخبط فيها البرنامج كما هو مذكور أعلاه. وما لم تبدي إندونيسيا استعدادها لإجراء إصلاحات على نظام السجون، فمن المحتمل أن تنفيذ نموذجها لاجتثاث التطرف لن يكون فعالا إلا مع فئة قليلة جدا من المتطرفين.

3.2. دور وسائل التواصل الاجتماعي في مجال الراديكالية والتطرف العنيف

يمكن لبرامج مكافحة التطرف العنيف الناعمة/ الذكية من الوسائل الأكثر فعالية للتعامل مع ظاهرة التطرف العنيف بالمقارنة مع المقاربات الأمنية والعسكرية الصارمة. وفي هذا الإطار، تعتبر الوسائل الإلكترونية المتاحة في العصر الحالي، خاصة وسائل التواصل الاجتماعي، من الوسائل المفيدة للغاية لنشر الخطابات المضادة بلغات متعددة واستهداف قاعدة جماهيرية كبيرة وعلى امتداد نطاقات جغرافية متنوعة.

من المعلوم أن استخدام دعاة التطرف العنيف للإنترنت قد ازداد بشكل مهول في السنوات الأخيرة كوسيلة من وسائل الدعاية وجمع الأموال واستقطاب أعضاء جدد والتواصل فيما بين نشطائهم (UNODC, 2012).

كما أنهم يستخدمون الإنترنت أيضا كمنصة للتدريب الافتراضي، وذلك من خلال إحداث قنوات متعددة للتواصل الالكتروني تتخذ أشكالا مختلفة قد تكون خاصة أو بين شخصين أو تشمل مجموعة من الأشخاص لتبادل الخبرات والمعارف (Weimann, 2012). وهناك العديد من الأمثلة التي تبرز السبل التي يعتمدها دعاة التطرف العنيف (داعش) لتطوير استراتيجيات إعلامية وتواصلية لتعزيز التطرف العنيف (Jones, 2013). ولا شك أن هذه المنظمات بارعة بشكل كبير في استخدامها لوسائل التواصل الاجتماعي (Avis, 2016).

إن وسائل التواصل الاجتماعي من الأدوات الفعالة التي يلجأ إلى استخدامها المتطرفون لاستقطاب الأعضاء وشحنهم أيديولوجيا لخدمة قضية من القضايا. فهي دائما متاحة للمستخدم على بعد كبسة زر. ومن طبيعتها أنها تغري مستخدميها ببناء صداقات وتلقي قبول من الآخر والإحساس بوجود هدف ومقصد ينبغي تحقيقه. كما أن وسائل التواصل الاجتماعي هذه تدخل في خانة الإدمان بالنسبة لنصف المستخدمين (Retrevo, 2010). قد يجد المستخدمون أنفسهم ذات يوم في شراك المتطرفين دون أن يدركوا كيف انتهى بهم المطاف إلى ما هم عليه، أو ربما يختارون طوعا وبسابق نية سلك مسار التطرف وهم مدركون تمام الإدراك إلى أين يؤدي (Thompson, 2011). وفي كلتا الحالتين تلعب منصات التواصل الاجتماعي دور الدليل نحو الهاوية. ومن هذه المنصات نجد أن الفيسبوك وتويتر يفسحان المجال أمام المستخدمين لمناصرة قضية معينة بهدف خلق تغيير سياسي أو اجتماعي. كما أصبحت المدونات كذلك من الوسائل التي تلاقي إقبالا كبيرا من طرف الأفراد للتعبير عن الأفكار التي تجول في خاطرهم (Thompson, 2011).

وتتخذ المنظمات الإرهابية والجماعات المتطرفة العالمية من الإنترنت مطية لاستغلال تظلمات الشباب المهمش وبالتالي استقطابهم لتبني الأفكار المتطرفة وجعلهم يحسون بوجود هدف يسون إليه (HSI, 2009). فعلى سبيل المثال، يشجع تنظيم القاعدة العمليات الإرهابية المحلي. من خلال استخدام رسائل الدعاية والمعلومات المتاحة على شبكة الإنترنت والتي يتم تداولها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، بات باستطاعة عدد كبير من الأفراد الوصول إلى المعلومات والمواد اللازمة لتنفيذ عمليات "الذئاب المنفردة" ضد أهداف معينة (Thompson, 2011).

وفي بلدان منظمة التعاون الإسلامي، يعتبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي من بين أهم القنوات التي تعتمد عليها الجماعات المتطرفة والراديكالية لنشر أفكارها وإيصالها للجماهير. فهي تستخدم الشبكات الاجتماعية بشكل مكثف للقيام بحملات إعلامية واستقطاب الشباب بشكل خاص. وضمان نجاح استراتيجيتهم في كثير من الأحيان رهين بكثرة المتابعين النشطين على الشبكات الاجتماعية الذين ينشرون موادهم طوعا وبالتالي يسدون خدمة ثمينة للمتطرفين من خلال الترويج لأفكارهم المتطرفة. وفي الوقت الراهن يهدف توسيع نطاق استراتيجيات الجماعات الإرهابية والمتطرفة إلى إنشاء محتوى متعدد اللغات حتى تصل أفكارهم لأكبر عدد ممكن من بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وهذا الأمر يعزز إمكانية استهداف فئات بعينها في جغرافية دول المنظمة وتسهيل عملية فهمهم للمحتويات المسموعة والمقروؤة والمرئية الموجهة إليهم.

تعتبر الوسائل الإلكترونية في دول المنظمة، لا سيما وسائل التواصل الاجتماعي، مجالات خصبة لتكاثر الأفكار المتطرفة العنيفة ويجد فيها دعاة التطرف والراديكالية هامشا شاسعا لبسط نفوذهم والتأثير على الأفراد وتطوير علاقات من أجل الاستقطاب وتوسيع نطاق ومدى أنشطتهم (Waldman & Verga, 2016). لذلك تعد التدخلات الوقائية لمكافحة هذه الجهود ضرورة حتمية لضمان الأمن والاستقرار على الصعيدين القومي والإقليمي وأيضا من أجل برامج فعالة لمكافحة التطرف العنيف. وعلى الرغم من أهمية برامج مكافحة التطرف العنيف، يبدو أن صناع السياسات والباحثون يجدون صعوبة في الاستفادة من التجارب المتراكمة لهذه البرامج، وذلك راجع لأجه القصور المسجلة على مستوى عمليات التقييم التي تعزى بدورها إلى غياب معايير فعالة لقياس مدى فعاليتها. ومع ذلك، يظهر مسح أجري على المتاح من المراجعات والتقييمات لبرامج مكافحة التطرف العنيف أن هناك عدة سبل لمواجهة التطرف والراديكالية الإلكترونيين في بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

يمكن أن تشكل عملية مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي وتحليل الخطاب الرائج في الشبكات الاجتماعية آلية مهمة من آليات تحديد كل ما من شأنه أن يحرض على العنف من أجل تحقيق غرض معين سواء أكانوا أفرادا أو جماعات أو أقليات ثقافية أو شبكات منظمة أو تجمعات مكونة على الإنترنت أو أشخاص وراء تكتيكات ومحتوى وخطابات تصب في هذا الاتجاه (Abdo, 2014). يمكن أن يسلط مثل هذا النوع من التحليلات الضوء على مؤشرات تدل على العوامل السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية التي قد تجسّد الأسباب الجذرية للتطرف العنيف، والتي تتراكم في بيئة اجتماعية خصبة لنمو التطرف العنيف، وقد تشمل هذه البيئات التهميش الاجتماعي وخطاب التظلم الجماعي ونزع غطاء الشرعية عن الدولة ونمو الاتجاهات الفكرية الداعية للعنف أو تحتفي به أو تقدم مكافآت لمن يقدم على أعمال متطرفة (Waldman & Verga, 2016). كما يمكن للتحليل أن يسهم في إيجاد تفسير لكيفية انتشار الإيديولوجيات والدوافع والرسائل بين الشبكات، وتوجيه إنذارات مبكرة في حالة تكثيف شبكات الاستقطاب للمجموعات المتطرفة عبر الإنترنت لأنشطتها (Bartlett & Reynolds, 2015). ويمكن لتحليل المركزية، الذي يميز موقع أي نقطة لقاء معينة في شبكة ما بالنسبة لنقاط اللقاء الأخرى، أن يصمم ميزات الشبكة مثل "درجة" أو كثافة الترابط، التي عادة ما تكون مستوياتها أعلى بين القادة وأصحاب التأثير، أو "علاقة البينية"، أو مدى قرب نقطة لقاء من النقاط الأخرى، مع تسليط الضوء على المتحكمين في البوابات الإلكترونية الذين يقومون بربط المجموعات المشكلة لشبكة توزيع، و "علاقة القرب"، أو قرب الأفراد من بعضهم البعض في شبكة ما، والتي تصف مدى سهولة التواصل في ظلها (Bartlett & Reynolds, 2015).

يمكن لبث رسائل مضادة عبر الإنترنت لنشر خطابات بديلة من خلالها للتغطية على الخطابات التي يروج لها دعاة التطرف والراديكالية أن تكون من الأساليب الجيدة للاستفادة من الإنترنت باعتباره أداة قوية ومرنة للوصول إلى الشباب الذين يجرهم الفضول وإيجاد معنى للحياة إلى البحث عن المعلومات والتواصل معهم

(Davies et al., 2016). يمكن للخطابات المضادة أن تساعد في التفاعل مع الأفراد، لا سيما الذين ينتهي بهم المطاف بين أيدي دعاة التطرف العنيف بعد البحث الحثيث عن الهوية والاعتراف (Davies et al., 2016).

يجب أن تجرى حملات التواصل عبر الإنترنت في اتساق تام مع عمليات التفاعل وجها لوجه وأن تكون مدعومة بهذه الأخيرة، التي تعتبر أكثر فاعلية من التدخلات عبر الإنترنت في ثني الأفراد الضعفاء عن الوقوع في شرك التطرف العنيف (Romaniuk, 2015). ومن شأن برامج الإحالة تحديد الضعفاء من الأفراد والجماعات وإجراء نقاشات مكثفة بخصوص أطروحات المتطرفين وتفكيكها (Briggs & Feve, 2013). في إنشاء برامج الإحالة، قد يكون لتقديم دورات تدريبية بخصوص سبل تحديد الأفراد المرشحين للانخراط في أعمال متطرفة عنيفة لمقدمي الخدمات الاجتماعية والاستشاريين في الشؤون المدرسية والجهات القائمة على إنفاذ القوانين ورجال الدين إسهاما كبيرا في فعالية هذه البرامج (Romaniuk, 2015).

وتتمثل بعض الإجراءات الأخرى التي قد تكون مفيدة للحكومات في مكافحة هيمنة الخطابات المتطرفة في بذل جهات متعددة لجهود مشتركة لترجمة نصوص محورية أو تطوير منتجات إعلامية من شأنها أن توسع نطاق توفر مصادر بديلة للأشخاص الذين يبحثون عن معنى لحياتهم وفهم للأمور (Briggs & Feve, 2013). فتقديم الدعم لتطوير مصادر دينية وسياسية وأيديولوجية بديلة لا تدعو لتبني العنف ذات صلة عبر الإنترنت أو توفيرها على أرض الواقع من الممكن أن يؤتي مفعولا إيجابيا من حيث ثني الأفراد عن تبني خيارات ملغومة (Ducol et al., 2016).

كما سيمكن أيضا لبرامج محو الأمية الإعلامية المساهمة في إذكاء الوعي بخصوص أساليب النشر والشحن الإيديولوجي عبر الإنترنت والرفع من مستوى التفكير النقدي (Ducol et al., 2016). وفي هذا الصدد، يمكن خلق منصات للمستخدمين (Users Panels) التي من شأنها أن تسهم في رفع مستوى الوعي بآليات التبليغ عن المحتويات غير المقبولة، ومراقبة إجراءات الشكاوى المتعلقة بالشركات، وتطوير شراكات بين شركات الإنترنت والمنظمات غير الحكومية، ومن الممكن أن تكون هذه المنصات بمثابة أمين مظالم (Stevens & Neumann, 2009).

وبصورة عامة، يتطلب القضاء على شبح الراديكالية والإرهاب والتطرف العنيف في دول منظمة التعاون الإسلامي بذل جهود على جبهات متعددة. ولا يمكن التقليل من أهمية الدور الذي تضطلع به برامج اجتثاث التطرف القابلة للتكيف في ظل تداخل عوامل متنوعة. فإذا ما صمّمت برامج اجتثاث التطرف على نحو تشتمل فيه على آليات مراجعة فعالة وقابلة للتكيف إلى جانب تبادل الممارسات الفضلى والتجارب فيما بين الدول الأعضاء، فإنها حتما ستكتسب زخما مهما في منحى ترسيخها كممارسة فعالة وتجربة جماعية. وعلى نفس الخط، هناك عدد من المجالات المتعلقة ببرامج اجتثاث ومكافحة التطرف التي يمكن إيجاد حلول لها من خلال التعاون الثنائي أو المتعدد الأطراف فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ويشمل ذلك الوقوف على الآثار التي تعقب عمليات وقف إطلاق النار أو إنهاء الأعمال العدوانية على الجوانب

الأخلاقية للجماعات ومستوى تماسكها، وتحديد المحفزات التي من شأنها أن تبعث على الندم أو فك الارتباط وذلك على مختلف المستويات القيادية للجماعات المتطرفة، هذا بالإضافة إلى الجمع بين المقاربات القائمة على الخطاب الديني والشرعي والمقاييس النفسية التطبيقية والنماذج أو النظريات النفسية الموحدة. وقد يكون لخلق إطار لمنظمة التعاون الإسلامي لمكافحة الإرهاب والراديكالية والتطرف العنيف قيمة مضافة فيما يخص إحداث روابط بين الجهود المتضافرة الرامية إلى التوصل إلى ممارسة عملية قابلة للتطبيق على أرض الواقع من أجل الخروج بمقاربات قابلة للاستنساخ والتطبيق على جهات متعددة، والتي يمكن أن تشمل برامج على الإنترنت لمكافحة التطرف العنيف، خاصة حين يتعلق الأمر بالتوظيف الفعال للوسائل المتاحة على الإنترنت ووسائل التواسل الاجتماعي لنشر خطابات مضادة.

4.2. سبل المضي قدما

لقد كان لنشأة القاعدة وداعش وما تلاها من الفظائع التي ارتكباها آثار مدمرة على العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي، وهذا ما جعل قضايا التطرف العنيف والراديكالية تاي ضمن أولويات أجندات المنظمة. وفي هذا الصدد، دق ملوك ورؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في المنظمة ناقوس الخطر خلال الدورة الـ13 لمؤتمر القمة الإسلامي الذي انعقد في إسطنبول في أبريل من عام 2016، وأعربوا عن جزعهم من التهديدات الإرهابية التي باتت تهدد السلام والاستقرار في العديد من دول المنظمة، وأكدوا من جديد على إدانتهم الشديدة للهجمات الإرهابية الفظيعة والمتعمدة التي استهدفت عددا من البلدان الأعضاء في المنظمة ومناطق مختلفة في العالم. وبالإضافة إلى ذلك، يعتبر برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025 المجال المتمثل في "مكافحة الإرهاب والتطرف والتطرف العنيف والراديكالية والطائفية والإسلاموفوبيا" من المجالات ذات الأولوية.

ومع كل هذا، ليس من السهل على بلدان المنظمة مواجهة الراديكالية والتطرف العنيف دون فهم مستفيض لهاتين الظاهرتين. وصعوبة الأمر تكمن في كون الراديكالية والتطرف العنيف ظاهرتين معقدتين للغاية تنطويان على مجموعة كبيرة ومتنوعة من القضايا ذات الأسباب والنتائج المختلفة. إن الموجة الحالية من الراديكالية والتطرف العنيف تختلف اختلافا جذريا عن سابقاتها من الموجات. اعتمدت الجماعات الراديكالية والمتطرفة العنيفة على تفسيرات خاطئة لمفاهيم إسلامية لبلورة خطابها الديني. وهذه الخطابات الدينية هي محور الموجة الحديثة من الراديكالية والتطرف العنيف. لهذا المعطى وقع مباشر على دول المنظمة وهي الأكثر تأثرا من غيرها، ونتيجة لذلك أصبحت هذه البلدان المسرح الرئيسي لهذه الموجة.

في مثل هذا الوضع تبقى المقاربات الأمنية الصارمة غير كافية لمكافحة التطرف العنيف والراديكالية، هذا لأنهما يتغذيان على أسباب عدة منها على سبيل المثال الحرمان النسبي وعدم فعالية الحكومة في تقديم الخدمات للمواطنين والتصورات الشائعة باستشراء الفساد في هياكل الدولة. لذلك يبقى فهم الأسباب

الرئيسية الكامنة وراء هذه الظاهرة والعمل على التقليص منها أو حتى القضاء عليها من الأمور الجوهرية والضرورية لنجاح الجهود المبذولة لمكافحة التطرف والإرهاب. بالإضافة إلى ذلك، يجب على دول المنظمة استيعاب الآثار الاقتصادية والاجتماعية بشكل استيعابا جيدا حتى يتسنى لها تطوير القدرات والمرونة اللازمة لمواجهة التطرف العنيف. ويعد توفر قنوات لإشراك المواطنين من الوسائل الفعالة لمكافحة التطرف العنيف، وإن كان ذلك فقط بغرض النهوض بالمشاركة العامة والتحلي بروح المسؤولية المدنية. وفي ظل غياب ذلك، يكتسب العنف والتطرف جاذبية أكبر كوسيلة لإحداث التغيير.

وعلى غرار ذلك، لابد أن تكون تنطلق عملية اجتثاث التطرف الشاملة من المؤسسات الاجتماعية الهامة مثل الأسرة والمناهج التعليمية. وفي هذا الإطار، يجب طرق كل الأبواب وبذل كل ما هو ممكن من الجهد. ومن الأهداف المحتملة التي تحتاج إلى التركيز هي تعزيز السياسات التشاركية. كما يتعين إخضاع المناهج التعليمية للتمحيص والفحص على أعلى درجات الدقة لضمان منتج تعليمي سليم ورصد كل خطاب أيديولوجي من شأنه أن يشكل الأساس لتبني المتلقي للتطرف في المستقبل. وهناك ضرورة أيضا للتركيز على ترسيخ حس التفكير النقدي والقدرة على تقصي الحقائق المستقل في المناهج الدراسية، وذلك للتصدي للنداءات الديماغوجية المبسطة المدغدغة للعواطف والمحفزة لعقلية القطيع التي غالبا ما يوظفها دعاة التطرف. ويمكن غرس هذا الحس من خلال دراسة التفكير النقدي والإبداعي والخطابة والمنطق وإدراج الرياضات التنافسية في البرامج التعليمية بصيغة سليمة ومتزنة بالإضافة إلى وسائل أخرى للتعبير عن الذات.

وبأخذ خطوة للوراء ودراسة دور الراديكالية في تعزيز التطرف العنيف في حد ذاته، تجدر الإشارة إلى أن جميع العمليات الفعالة لبث حس التطرف تعتمد في بداية الأمر على تطوير علاقة يحكمها رابط الالتزام مع المجموعة المتبنية للتطرف العنيف. وبشكل تدريجي يدخل المستهدف بعد ذلك في مرحلة يكون فيها مرتبطا بالمجموعة بحكم التزامات أكبر. وفي هذا السياق، يجب أن تستهدف مقاربة اجتثاث التطرف المراحل التي يمكن فيها لتدخلات نموذج مكافحة التطرف أن يوفر بدائل فعالة ومعقولة لما قد يعتقد المنتمون إلى جماعات إرهابية أنهم سيجنونه من فوائد مادية وعاطفية ونفسية واجتماعية. وفي نفس الإطار، من الضروري وجود استراتيجية دينامية للفصل بين المتطرفين الذين وصلوا إلى نهاية الخط وحصلوا على مكافآت أيديولوجية وعاطفية مقابل التزامهم مع جماعتهم وبين المتطرفين الذين هم في بداية المشوار. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة لضمان مرونة في قابلية تكيف نماذج اجتثاث التطرف في ظل وجود فوارق متمثلة في اختلاف مستويات التعليم والتعرض لبيئة المتطرفين، فضلا عن الفرق المهم بين العناصر الاعتياديين وكبار الزعماء بالنظر إلى الاختلافات في الأدوار والوظائف. وهذا يمكن تسجيل فوارق من حيث الالتزام مع المجموعة ومستوى الاهتمام والدوافع الأيديولوجية والمبررات والأهداف المنشود تحقيقها.

إن القضاء على شبح التطرف العنيف يستلزم بذل جهود على جبهات متعددة. وفي هذا المجال لا يمكن التقليل من أهمية الدور الذي تضطلع به برامج اجتثاث التطرف القابلة للتكيف في ظل تداخل عوامل متنوعة. فإذا

ما صمّمت عمليات اجتثاث التطرف على نحو تشتمل فيه على آليات مراجعة فعالة وقابلة للتكيف إلى جانب تبادل الممارسات الفضلى والتجارب فيما بين الدول الأعضاء، فإنها حتما ستكتسب زخما مهما في منحى ترسيخها كممارسة فعالة وتجربة جماعية. وعلى نفس الخط، هناك عدد من المجالات المتعلقة ببرامج مكافحة التطرف التي يمكن إيجاد حلول لها من خلال التعاون الثنائي أو المتعدد الأطراف فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ويشمل ذلك الوقوف على الآثار التي تعقب عمليات وقف إطلاق النار أو إنهاء الأعمال العدوانية على الجوانب الأخلاقية للجماعات ومستوى تماسكها، وتحديد المحفزات التي من شأنها أن تبعث على الندم أو فك الارتباط وذلك على مختلف المستويات القيادية للجماعات المتطرفة، هذا بالإضافة إلى الجمع بين المقاربات القائمة على الخطاب الديني والشرعي والمقاييس النفسية التطبيقية والنماذج أو النظريات النفسية الموحدة. ومن الأمور الأخرى المهمة هي أوجه الاختلافا والتشابه بين ممارسات اجتثاث التطرف في صفوف المتطرفين المسجونين والعمليات المستقلة لفك ارتباط المتطرفين العنيفين السابقين.

وفي الأخير، يتبين أنه من خلال اعتماد مقاربة منهجية ونقدية في سياق بذل جهود تنخرط فيها أطراف متعددة لمواجهة تحديات التطرف العنيف، قد يكون إطار منظمة التعاون الإسلامي لمواجهة التطرف العنيف ذا فائدة لإحداث روابط بين الجهود المتضافرة الرامية إلى الكشف عن ممارسة عملية قابلة للتطبيق على أرض الواقع من أجل منهجيات قابلة للاستنساخ والتطبيق على جهات متعددة، ليس فقط لإبطال فاعلية التطرف وإنما أيضا لخلق انشقاقات داخلية في الجماعات المتطرفة وتفكيك قواعد دعمهم.

الفصل الثالث

الصراعات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي: الدوافع والآثار ومكامن الضعف

خلفت الصراعات العنيفة التي عصفت بالعديد من المجتمعات في أعقاب الحرب الباردة حالة دمار كبيرة وخسائر مهولة في الأرواح وانهيار الكثير من الدول الهشة واستشراء حالة انعدام الأمن على الصعيدين المحلي والدولي، ودخلت العديد من الدول في دائرة مفرغة من التخلف وعدم الاستقرار والعدوان. وكانت منطقة منظمة التعاون الإسلامي الأكثر معاناة من ويلات الصراعات والعنف الممنهج مقارنة بباقي المناطق في العالم. ومن أكثر الأخطار تهديدا للسلام والأمن في المنطقة هي النزاعات العنيفة المحتدمة في بعض دول المنظمة أو الممتدة إليها من مناطق مجاورة. ومن بين بلدان المنظمة المتضررة هناك موزمبيق وسوريا واليمن والعراق وسيراليون وكوت ديفوار والسودان، والقائمة طويلة والواقع مؤلم.

وفي هذا السياق، تم تخصيص هذا الفصل لتسليط الضوء على دوافع النزاعات العنيفة في بلدان المنظمة والآثار المترتبة عنها، بالإضافة إلى نقاط ضعف هذه الدول إزاء الصراعات، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أن الصراعات العنيفة تنشب في العادة جراء مجموعة متنوعة من العوامل التي في غالب الأمر ما تكون متداخلة ومتقاطعة مع بعضها البعض ويشوبها قدر مهم من التعقيد. لذلك، بعيدا عن الوقوع في مطبات المقاربات التبسيطية والمختزلة للأمور، يحلل هذا الفصل النزاعات العنيفة بالاعتماد على مقاربة متكاملة ومتعددة الأبعاد تراعي السياقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي تنشب فيها النزاعات العنيفة.

1.3 اتجاهات الصراعات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

بات العديد من الأكاديميين والمتمرسين في هذا الحقل مدركين تمام الإدراك أن الصراعات العنيفة ما هي إلا نتيجة لمجموعة متنوعة من العوامل. وهذه الصراعات بدورها متنوعة بحسب الأسباب الكامنة وراءها والمنخرطين فيها. وتحدد الأدبيات أربعة أنواع من النزاعات: (1) النزاعات المسلحة التي تحصل بين دولة معينة ومجموعة مسلحة غير نظامية خارج أراضيها؛ (2) النزاعات المسلحة التي تنشب بين دولتين أو أكثر؛ (3) النزاعات المسلحة الداخلية وهي التي تنشب بين حكومة دولة ما وواحدة أو أكثر من المجموعات المعارضة المحاية دون التدخل من أية دولة أخرى؛ (4) النزاعات الداخلية المدوّلة وهي التي تنشب بين حكومة دولة معينة وواحدة أو أكثر من المجموعات المعارضة المحلية مع تدخل لدول أخرى (أطراف ثانوية) في صف أحد

الشكل 1.3: اتجاهات الصراعات

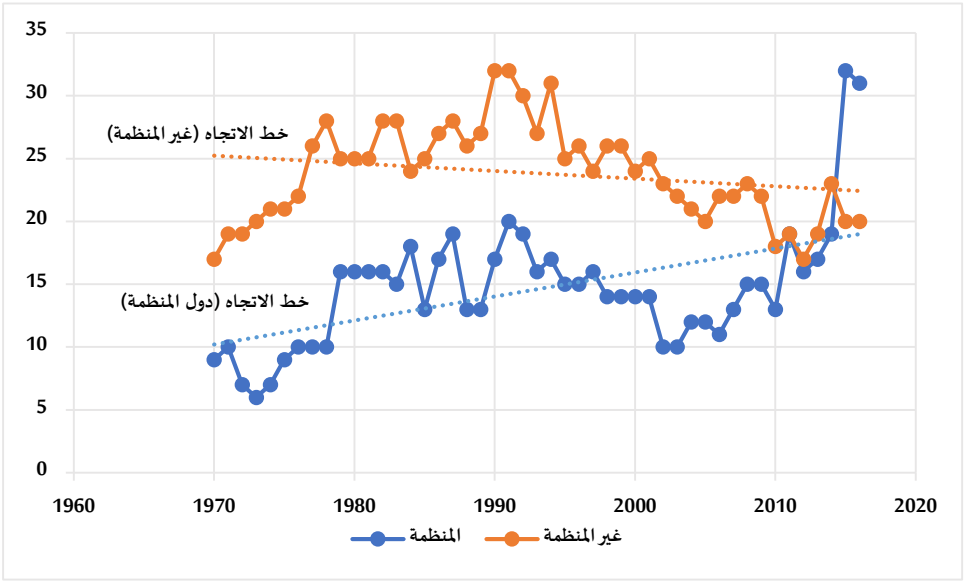

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناءً على قاعدة بيانات أبسالا للصراعات.

الطرفين أو كلاهما.

على الرغم من تراجع معدلات الحروب بين الدول خلال العقود القليلة الماضية، لا تزال النزاعات المسلحة وحالات العنف الممنهج تشكل خطرا كبيرا يتهدد أرواح الأفراد في معظم أنحاء العالم (GPPI, 2017). وبالنسبة لدول منظمة التعاون الإسلامي، يشير عدد النزاعات المسلحة إلى وجود منحى تصاعدي (الشكل 1.3). ففي عام 2016، استأثرت دول المنظمة بمعدل 31 نزاعا من أصل 51 من النزاعات الجارية في جميع أنحاء العالم، وكانت معظمها نزاعات داخلية مدوّلة. ومن أبرز ما تميزت به الصراعات في 2016 هو قيامها على أساس معارضة النظام السياسي أو الاقتصادي أو الأيديولوجي للدولة، وهو الأمر الذي مهد الطريق أمام قيام العديد

من الجماعات المسلحة وانخراطها في صراعات عنيفة ضد الدولة لتغيير الأنظمة. إلا أن دوافع هذه الجماعات المسلحة ليست موحدة على الصعيد العالمي وهناك فرق واضح بين دوافع الجماعات المسلحة النشطة في بلدان المنظمة ودوافع الجماعات الأخرى النشطة في بقاع أخرى. ففي البلدان غير الأعضاء في المنظمة، يتمثل الدافع الرئيسي للجماعات المسلحة بالأساس في النزوات الأيديولوجية، بينما يتجسّد هذا الدافع في بلدان المنظمة إلى حد كبير في الرغبة في إقامة نظام سياسي جديد على مقاس فهمهم الخاص للإسلام. ويمكن تسجيل مثل هذه الرغبة في الحالات التالية: الجزائر (تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي)، ومالي (الجماعات الجهادية في الشمال)، ونيجيريا (بوكو حرام)، والصومال (حركة الشباب)، وأفغانستان وباكستان (القاعدة وطالبان)، واليمن (تنظيم القاعدة في جزيرة العرب والحوثيون)، والعراق (داعش)، وسوريا (داعش وجبهة النصرة).

ازدادت حدة الصراعات في دول منظمة التعاون الإسلامي منذ عام 2003 (الشكل 2.3)، وهذا العام تزامن مع الغزو الأمريكي للعراق. هل هي مجرد مصادفة أم أن هناك علاقة سببية بين غزو العراق عام 2003 وتزايد حدة الصراعات في دول منظمة التعاون الإسلامي؟ بغض النظر عن الجواب، هناك شيء واحد مؤكد وهو أن هذه النزاعات العنيفة تتسبب في معاناة إنسانية هائلة ودمار يأتي على الأخضر واليابس وستترك هذه البلدان مشلولة لسنوات عديدة قادمة.

شهدت طبيعة الصراعات في بلدان المنظمة تغيرا كبيرا خلال فترة الخمسة عشر عاما ونيف الماضية. فمنذ فترة 2002-2003، دخلت بلدان المنظمة مرحلة ارتفع فيها معدل الصراعات الداخلية المُدَوَّلة (الشكل 3.3). وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الكثير من دول المنظمة قد أصبحت ميدانا لمعارك طاحنة أطرافها قوى إقليمية ودولية، سواء أكانت تتقاتل بشكل مباشر على الأرض أو بالاعتماد على الحرب بالوكالة.

اتخذت طبيعة الصراعات وحدتها ومعدل تواترها على امتداد العقود القليلة الماضية منحنى جديدا، فقد تحولت الحروب المحتدمة بشكل مباشر بين دولتين إلى أشكال مختلفة من العنف "الداخلي". وهذا الأمر الواقع يكشف مدى ضرورة النظر في الأسباب المحتملة لنشوب الصراعات وانتشار العنف المسلح في بلدان المنظمة من خلال مقاربة متكاملة. ويمكن لمثل هذه المقاربة أن تشمل إجراءات شاملة لمنع العنف ومكافحة الجريمة. وهذا بدون شك سيعود بالنفع الكثير على جهود تعزيز السلم والأمن في منطقة منظمة التعاون الإسلامي.

الشكل 2.3: حدة الصراعات في بلدان المنظمة

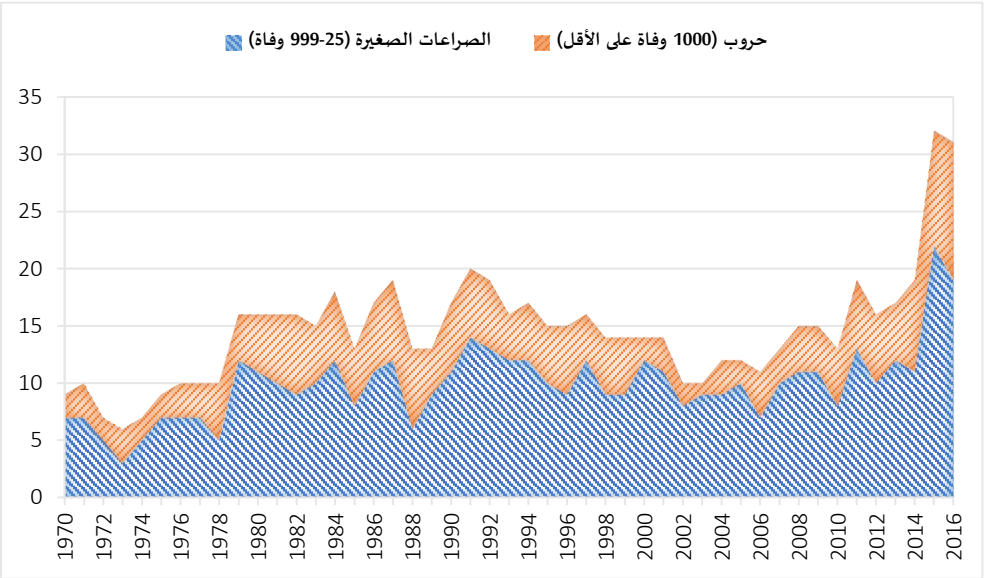

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناءً على قاعدة بيانات أبسالا للصراعات.

الشكل 3.3: طبيعة الصراعات في دول منظمة التعاون الإسلامي

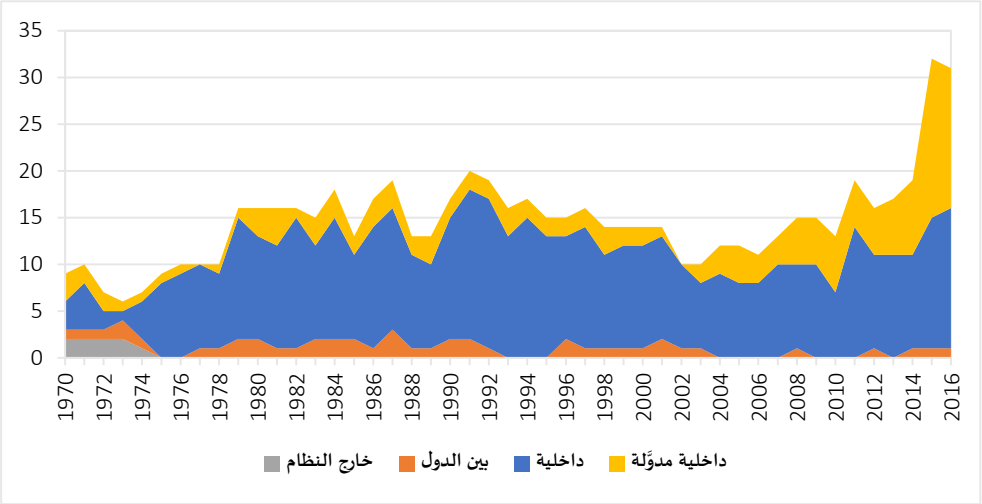

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناءً على قاعدة بيانات أبسالا للصراعات.

2.3 محفزات الصراعات في دول منظمة التعاون الإسلامي والآثار المترتبة عنها

من المهم الأخذ بعين الاعتبار أن هناك تقاطع بين محفزات نشوب الصراعات والعواقب المترتبة عنها وليست مستقلة عن بعضها البعض. فهي مترابطة لدرجة أنه يصعب في كثير من الأحيان تحديد الخط الفاصل بينها. فالنزاعات العنيفة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي تنتج في العادة عن عدد من عوامل المتداخلة فيما بينها، وتبقى أبرز محفزاتها إشكالية قيام الدولة (stateness problems) والحدود المصطنعة وقيام أشباه الدول والإقصاء السياسي والاجتماعي وعدم تكافؤ الفرص والتخلف على مستوى النمو الاقتصادي. وتعرض الأقسام الفرعية التالية تقييما مفصلا للدوافع المتعددة لنهج التطرف العنيف والآثار المترتبة عليه في منطقة المنظمة، كما تتناول بالدرس والتحليل كيفية تحول هذه الدوافع إلى محفزات لنشوب النزاعات في هذه المنطقة.

1.2.3 عدم تكافؤ الفرص والإقصاء

ترتبط العديد من دوافع نشوب الصراعات بأوجه القصور التي تشوب العملية التنموية (UNDP, 2011). وهذا يشير إلى أن هناك العديد من الفرص أمام الجهات الفاعلة في مجال التنمية للإسهام في كسر دوائر العنف المسلح وتهيئة بيئة تنعم بالسلم ومحفزة لتحقيق التنمية. كما تكون هناك علاقة وطيدة، في كثير من الأحيان، بين الصراعات والقضايا المتعلقة بالتفاوتات الاقتصادية والسياسية. وهذه القضايا قد تكون بمثابة محفزات للصراعات أو من مخلفاتها المباشرة.

الشكل 4.3: تكافؤ الفرص

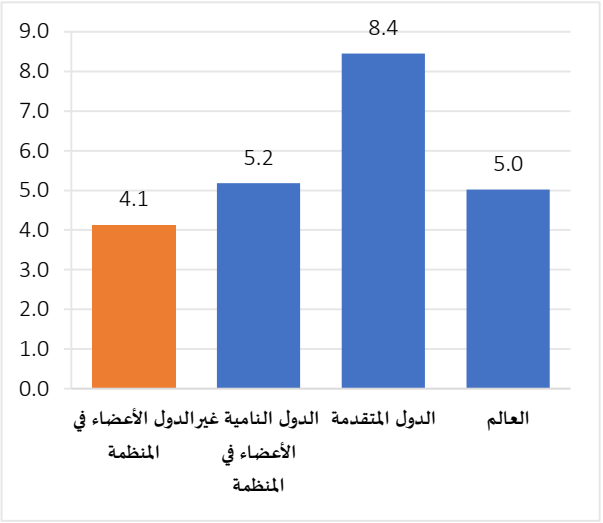

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على مؤشر برتلسمان للتحول الديمقراطي 2018.

هناك فرضية بخصوص بأسباب نشوب الصراعات العنيفة ترى أن عدم المساواة من أهم النقاط التي يجب التركيز عليها. وتستند هذه النظرية إلى التصور الذي يرى أنه حينما تجتمع التفاوتات الاجتماعية بالتفاوتات الاقتصادية والسياسية في أوساط الأفراد والمجموعات، فإن ذلك قد يفضي إلى ثوران الضغائن والأحقاد في المجتمع وهو الأمر الذي قد يثير بدوره ردود أفعال عنيفة (Stewart, 2011). وفي سياق منطقة منظمة التعاون الإسلامي، تعتبر نشأة حالات معينة للحيف وعدم المساواة بمثابة الوقود الذي يؤجج نار عدم الاستقرار والصراعات والعنف. فحسب مؤشر برتلسمان للتحول الديمقراطي 2018، تعد مسألة عدم تكافؤ الفرص في منطقة المنظمة مصدر قلق كبير (الشكل 4.3). ففي بؤء التوتر في منطقة المنظمة، تدخل بلدان مثل العراق واليمن وأفغانستان ضمن قائمة البلدان الأقل أداء من حيث تكافؤ الفرص (الشكل 4.3).

وبالإضافة إلى انتشار عدم المساواة، قد يكون الإقصاء السياسي والاجتماعي من عوامل إشعال فتيل الاضطرابات التي تغذّي الصراعات. ويرتبط هذا النوع من الإقصاء ارتباطا وثيقا بنشوب الصراعات وسطوة العنف في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، لأنه بكل بساطة يفضي إلى فك أواصر الثقة الاجتماعية وهو ما قد يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار والصراعات غير المرغوب فيها.

إن المشاركة السياسية مؤشر من مؤشرات إمكانية تشكيل أحزاب سياسية أو تكتلات مدنية مستقلة والانضمام إليها، وتعكس أيضا أن هناك نظم انتخابات حرة ونزيهة. وعلى نفس المنوال، يبرز التكامل السياسي والاجتماعي أن هناك نظام أحزاب مستقر وراسخ يعكس مصالح المجتمع، وجمعيات تضطلع بدور الوساطة بين المجتمع والنظام السياسي، وقواعد وإجراءات ديمقراطية أجمع عليها المواطنون. لكن مستويات دول منظمة التعاون الإسلامي على صعيد المشاركة السياسية والتكامل السياسي والاجتماعي متدنية نوعا ما بالمقارنة مع مجموعات الدول الأخرى، وذلك ما يوضحه الشكلين 5.3 و 6.3 على التوالي. وهذا ما يجعل هذه الدول عرضة لحالة من عدم الاستقرار كما حصل في عدد منها منذ انطلاق شرارة ما يسمى بالربيع العربي مطلع عام 2011.

الشكل 5.3: المشاركة السياسية

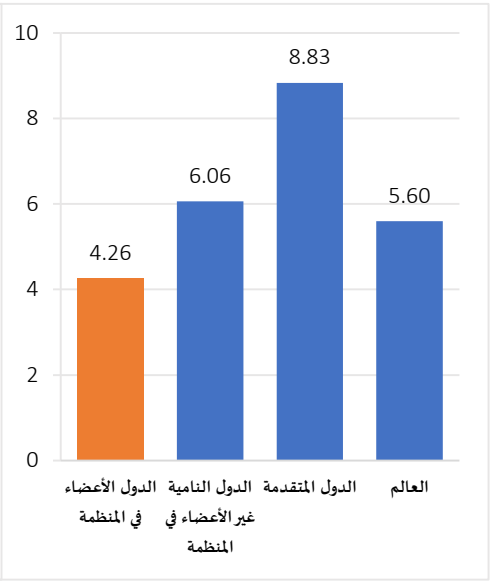

الشكل 6.3: التكامل السياسى والاجتماعى

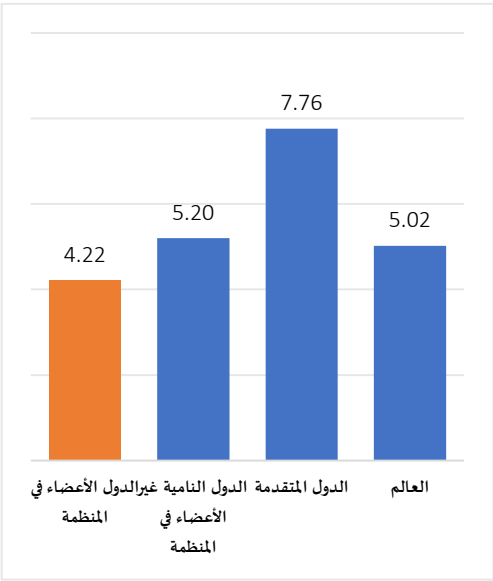

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على مؤشر برتلسمان للتحول الديمقراطي 2018.

إشكالية قيام الدولة "*Stateness*"

منذ منتصف تسعينات القرن الماضي كانت البلدان الضعيفة التي تحصل فيها النزاعات بشكل متكرر مسرحا لنشوب الصراعات بشكل سريع. وضعف المؤسسات لا يعتبر مجرد دافع من الدوافع المحفزة لنشوب الصراعات العنيفة، بل قد يكون أيضا من العواقب الناجمة عنها، وذلك إلى حجم الضغوط التي تتحمل عبئها المؤسسات السياسية، والتوترات الاجتماعية التي غالبا ما تتصاعد كنتيجة لحالات الصراع العنيف.

يعبر مفهوم قيام الدولة (Stateness) عن مدى قدرة الدولة على القيام بمهامها الطبيعية. وحين يتعلق الأمر بمنطقة منظمة

الشكل 7.3: قيام الدولة (Stateness)

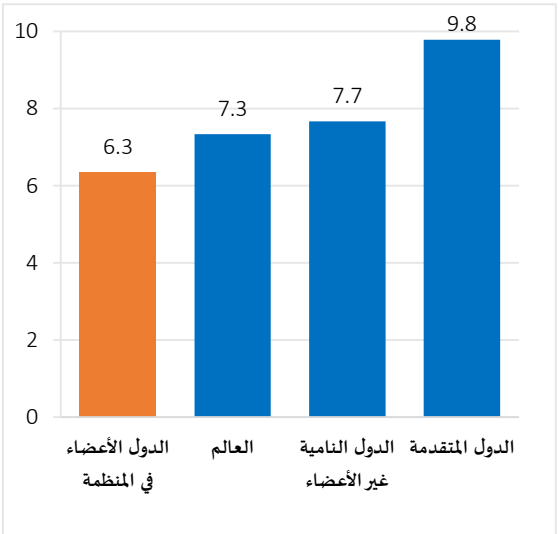

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على مؤشر برتلسمان للتحول الديمقراطي 2018.

التعاون الإسلامي، فإن مؤشر برتلسمان للتحول الديمقراطي المتعلق بـ "قيام الدولة" (وهو مؤشر يقيس ويقيّم احتكار استخدام القوة، وهوية الدولة، ومدى تدخل العناصر الدينية في أبسط مستويات الإدارة) يشير إلى أداء بلدان المنظمة قد ساء بنسبة تناهز 5% بالمقارنة مع العقد الماضي. ويظهر الشكل 7.3 إلى أن متوسط معدلات بلدان المنظمة من حيث قيام الدولة لا يتجاوز 6.3، وهو رقم دون المتوسط العالمي البالغ 7.3 ومتوسط مجموعة البلدان الأخرى (تتراوح بين 7.7 و9.8). وقد كان هذا التراجع ملحوظا بشكل جلي في بلدان المنظمة المؤتمر الإسلامي التي تشهد نزاعات مثل ليبيا والصومال والسودان واليمن كما هو مبين في الشكل 8.3. وهذه الحالات تعكس مدى متانة العلاقة بين انخفاض المعدلات على مستوى مؤشر قيام الدولة والصراعات. لكن تبقى الاستثناءات واردة، فليست كل الدول التي تدور فيها نزاعات دول ضعيفة بالضرورة، ولكن معظمها - الضعيفة منها في مجال القدرات الإدارية وقدرات الدولة - تشهد نزاعات في منطقة المنظمة.

وفي الوقت الذي تتدهور فيه الأوضاع الأمنية في الدول الضعيفة، فإن مسألة استتباب الأمن ومنع نشوب الصراعات تبقى مسؤولية ملقاة على عاتق هذه الدول نفسها. وللاضطلاع بهذه المسؤولية، لا بد من توفر كل دولة على مؤسسات قادرة على إدارة التوترات الاجتماعية والسياسية والحيلولة دون تفاقم الأوضاع وبالتالي الدخول في دوامة العنف. و الدول التي تفشل في إدارة مثل هذه التوترات عادة ما تكون مؤسساتها السياسية ضعيفة جدا، وبالتالي فإن احتمالية أن تخرج هذه الدول بآليات فعالة لحل النزاعات الوطنية ضئيلة جدا.

الإطار 1.3: فهم الصراعات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي: تنامي الطائفية

على مدار العقد الماضي، عانت العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي من تهديدات متعلقة باندلاع نزاعات مسلحة أو تكبدت خسائر جرّاء انخراطها فيها بشكل متواصل نظرا لتواصل التدخلات الخارجية وهيمنة الجماعات المتطرفة. وتبرز بؤر النزاعات الجارية في الوقت الراهن في بلدان مثل سوريا والعراق واليمن مدى أهمية تناول موضوع الطائفية في دول المنظمة بالتحليل النقدي.

عاش المسلمون السنة والشيعة في تناغم وانسجام لقرون عدة. ففي العديد من البلدان لا يشكل التزاوج بين أفراد من الطائفتين أو أدائهم للصلاة في نفس المسجد أي إشكال على الإطلاق. وما يجمع بين الطائفتين أكبر بكثير مما يفرق، فكلا الطرفين يتخذان من القرآن والأحاديث النبوية الشريفة المصدر الأول للإيمان، وحتى الصلوات لا تكاد تختلف عن بعضها في شيئ، باستثناء اختلافات طفيفة في بعض الشعائر وفهم الشريعة الإسلامية.

لكن منذ غزو العراق بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية عام 2003، بدأت مشاعر الطائفية تتأجج في المنطقة. فقد أرسى الاحتلال الأمريكي شكلا جاهزا من أشكال التفرقة الطائفية والعرقية. ومع اندلاع الانتفاضات الشعبية عام 2011، عادت "مسألة الطائفية" لتطفو من جديد على الواجهة في منطقة منظمة التعاون الإسلامي. وكانت هذه الانتفاضات سببا في تفاقم الأوضاع وتصاعد حدة التوترات الطائفية وظهور بؤر صراع جديدة في بعض بلدان المنظمة، كما ازداد جرح الانقسام الطائفي عمقا في منطقة الشرق الأوسط على وجه التحديد. وساهم تسييس مسألة الطائفية في مناطق متأججة في اندلاع نزاعات طائفية حديثة في المنطقة.

يبدو أن الخطابات الطائفية في الوقت الراهن تدعو للتعبئة الشعبية، وهذا ما تسعى عدة جهات منخرطة في الصراع لاستغلاله أحسن استغلال لتحقيق أهدافها الاستراتيجية والسياسية. كما أن تسييس الدين وجعل الاختلافات المذهبية مطية لتحقيق مآرب معينة يزيدان من حدة النزاعات والأزمات، بحيث تعمد الجهات المستفيدة إلى بث الخوف والرعب حتى تتمكن من إحكام القبضة على الأمور من موقع قوة. وتساهم أيضا حالة عدم اليقين والخوف والصعوبات الاقتصادية وانتشار العنف في خلق ظروف مواتية من أجل التعبئة الطائفية لاكتساب القوة.

من الواضح إذن أن الخطاب الطائفي قد أصبح توجها أيديولوجيا قائم الأركان في جميع بقاع منظمة التعاون الإسلامي. لكن من المهم أن ندرك أن الطائفية عادة ما تكون نتيجة، وليست سببا في حد ذاتها، لعدد كبير من التوترات التي تحصل بين الدول والقبائل والهويات الإقليمية والطبقات والجماعات الإثنية، أو حتى بين المالكين والمعدمين في مجتمع معين. وبالتالي يتعين على بلدان المنظمة اعتبار مسألة تصميم سياسات متكاملة، مع التركيز على المخاطر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أكثر من موضوع تنامي الطائفية في المنطقة.

المصدر: USIP (2013) and NAOC (2015).

الشكل 8.3: قيام الدولة (Stateness) في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

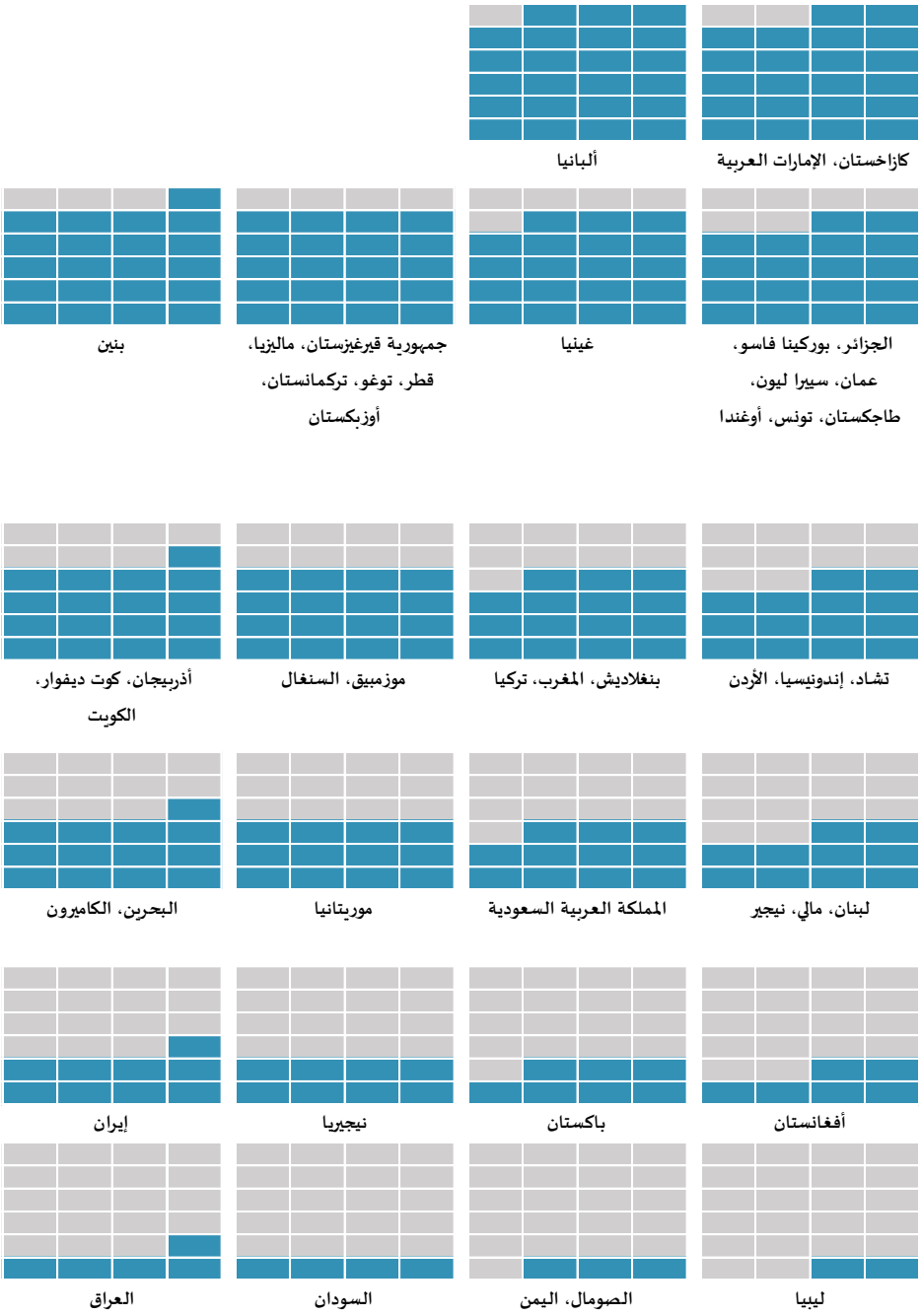

المصدر :حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات مؤشر على مؤشر برتلسمان للتحول الديمقراطي 2018.

2.2.3 الحرمان البشري

لا شك أن للصراعات تبعات وآثار بالغة على حياة الإنسان وكرامته. والدول الضعيفة المتأثرة بالصراعات لا تحقق مستويات سريعة في التنمية بالمقارنة مع الدول ذات المؤسسات القوية. وبالمثل، فإن المجتمعات التي تشهد مستويات مرتفعة من العنف وعدم الاستقرار السياسي لا تتمتع بقدر كبير من الفرص لتحقيق الازدهار والرخاء. فأفرادها حتما يعانون الحيف من حيث استفادتهم من الفرص والخدمات الاقتصادية والاجتماعية والوصول إليها.

ويبرز الشكل 9.3 المستوى الراهن للتنمية البشرية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وفقا لمؤشر التنمية البشرية. ففي الوقت الذي شهدت فيه دول المنظمة تسجيل تسحن على هذا المؤشر بين عامي 2005 و 2015، ظلت العديد منها تقبع في مراتب جد متدنية على سلم التنمية البشرية مقارنة بمجموعات الدول الأخرى. ومعظم هذه الدول ذات المعدلات المنخفضة على المؤشر عانت أو لا تزال تعاني من وطأة صراعات كبيرة في المنطقة.

الشكل 9.3: مؤشر التنمية البشرية

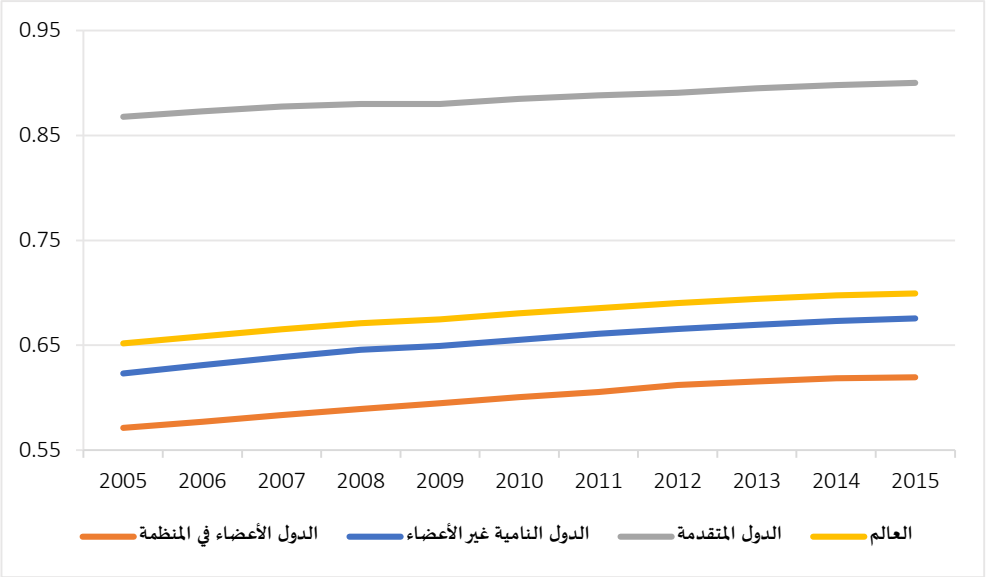

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناءً على مؤشر التنمية البشرية - 2018

إن تعرض الأشخاص لويلات الصراعات يؤثر على عدة جوانب من حياتهم وشخصياتهم، والأمر قد يتراوح بين الآثار المباشرة المتمثلة في فقدان الأرواح والإصابات، والآثار الأخرى التي قد تطول المعاناة من جرائها ويصعب إصلاحها وتتمثل في تدهور الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والتغذية.

وللصراعات العنيفة انعكاسات سلبية خطيرة على النظام التعليمي. ففي العديد من البلدان التي تشهد صراعات، يتأثر مستوى التحصيل المدرسي للأطفال بشكل مباشر بسبب تعرضهم لبيئات تعج بالعنف. وتضم البلدان المتأثرة بالنزاعات أكثر من 20% من إجمالي الأطفال الذين هم في سن التمدرس بالمرحلة الابتدائية، لكنها تستأثر بزهاء نصف إجمالي عدد الأطفال من نفس الفئة غير الملتحقين بالمدارس (UNESCO, 2011, 2013). كما أن احتمالية انقطاع الأطفال عن الدراسة في البلدان المتأثرة بالصراعات تفوق بكثير نظيرتها في أي مكان آخر في العالم: فقط نسبة 65% من الأطفال في هذه البلدان هي التي تتمكن من إكمال الدراسة حتى الصف الأخير من المرحلة الابتدائية، مقارنة بمعدل 86% في البلدان المنخفضة الدخل (Justino, 2014). وقد تناولت عدد من الأبحاث التأثير السلبي القائم على علاقة سببية للتعرض لمناطق النزاعات، وهذا التأثير يتمثل في تراجع عدد السنوات التي يقضيها الأطفال في المدرسة وتقييد تقدمهم في الصفوف الدراسية (Akresh & De Walque, 2008). وتبين أيضا أن لهذه الآثار تداعيات خطيرة على الحياة المستقبلية للأطفال المعرضين لبيئات تعج بالنزاعات، لأنهم قد يواجهون صعوبات في ولوجهم لسوق العمل وكسب دخل محترم واستفادتهم من قدر محترم من الخدمات الصحية في مرحلة الشباب، وفي حال حصول مثل هذه التحديات قد تتفاقم المخاطر التي من شأنها أن تؤجج الأوضاع وتشكل التربة الخصبة لاندلاع مرحلة جديدة من الصراعات العنيفة (Justino, Leone, & Salardi 2013).

ومن الجوانب الأخرى للحرمان البشري عدم الاستفادة من خدمات صحية كافية. فمعلوم أن الصراعات تنهك النظم الصحية وتتسبب في دمار بنيتها التحتية. وتتمثل الحلقة الأضعف بالنسبة لأي بلد في حصول طارئ من الطوارئ في تأمين الخدمات الصحية للمواطنين وضمان رفاهيتهم. ويمكن للنزاعات أن تعرض استمرارية خدمات القطاع الصحي واستدامتها لكثير من المخاطر، ماحقةً بذلك عدة سنوات من العمل لتنمية هذا القطاع المهم للغاية. والصراعات قد تؤدي أيضا إلى الفقر والنزوح السكان وهو ما يؤدي إلى تكدسهم في مناطق محدودة وفي ظروف مواتية لتفشي العديد من الأمراض. فبعد الاضطرابات السياسية والصراعات المسلحة التي شهدتها مالي عام 2012، على سبيل المثال لا الحصر، قامت منظمة الصحة العالمية بالتحقيق في وضع المرافق والخدمات الصحية في كل دوائر البلد الصحية الـ60. وكان الصراع قد أجبر أعدادا غفيرة من السكان على النزوح، بلغ عددهم 300,000 نازح داخليا و 174,000 لاجئ مسجل. كما بات الحصول على خدمات الرعاية الصحية أمرا صعب المنال مع ما حصل من تدمير ونهب للمرافق والمعدات واللوازم الصحية، ورحيل مقدمي هذه الخدمات والمنظمات غير الحكومية، وتعليق عمل البرامج الصحية ذات الأولوية. وأظهرت النتائج أن ما يقارب مرفقا صحيا واحدا من أصل كل خمسة مرافق تعرض لضرر ولو جزئيا، مع وجود تباينات كبيرة بين مختلف مناطق البلد. وفي منطقة كيدال الأكثر تضررا، تعرضت ما يقرب من نصف إجمالي المرافق الصحية التي شملتها الدراسة للدمار التام وتوقفت71% منها عن تقديم أي نوع من الخدمات. كما تراجعت الخدمات الأساسية للمختبرات وبنك الدم وكادت تنعدم خدمات الرعاية التوليدية الطارئة في المناطق الشمالية (WHO, 2015).

لطالما كانت النزاعات المسلحة من أكثر العوامل المسببة للطلب الطويل الأمد على الاحتياجات الإنسانية. وقد باتت الأزمات أيضا تدخل مراحل مطولة بينما بلغت مستويات النزوح لمعدلات غير مسبوقة، وهذا راجع لغياب حلول سياسية مستدامة. وغالبية الأشخاص الذين هم في حاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية يعيشون في المناطق المتضررة من جراء الصراعات (OCHA, 2016). وكثيرا ما يواجه الأفراد الذين يجدون أنفسهم مجبرين على الهجرة مخاطر تعرض حياتهم للخطر ويقعون لقمة صائغة في أيدي أشخاص يستغلونهم أثناء العبور إلى وجهتهم وعند الوصول إليها، هذا إلى جانب الحواجز الثقافية واللغوية والتمييز والإقصاء والعنف الذي يتعرضون له (IFRC, 2012). كما أن هناك دائما إمكانية أن تنقطع صلتهم بعائلاتهم ومجتمعاتهم، وأن يعانوا من الفقر وخسائر اجتماعية واقتصادية حادة، مع تعرض النساء والأطفال للخطر بشكل خاص.

هناك صنفين من المهاجرين، منهم من يهاجر طوعا للظفر بفرص اقتصادية أفضل ونمط حياة مختلف، ومنهم من يكونون مجبرين على النزوح الفجائي سواء داخل حدود بلدانهم أو إلى ما وراءها بسبب النزاعات والاضطهاد، وهذا ما يصطلح عليه بهجرة الأزمات. وقد تمت صياغة مصطلح "هجرة الأزمات" للتعبير عن الحركة المؤقتة أو الدائمة في نطاق حدود بلد معين وإلى ما وراءها جراء حالات الطوارئ أو تحسبا لحصولها.

أكثر من
25 مليون
نازح في دول المنظمة

تستأثر الصراعات المسلحة في وقتنا الحاضر بحصة الأسد كعامل من العوامل المؤدية إلى نزوح المدنيين سواء في نطاق حدود بلدانهم أو في اتجاه الخارج، خاصة في سوريا وأفغانستان والعراق. وبشكل إجمالي، تتسبب النزاعات والعنف في ما يناهز 60% من حالات الهجرة القسرية (IFRC, 2012). بينما تعدّ عوامل عدم الاستقرار

الشكل 10.3: إجمالي حالات النزوح في العالم

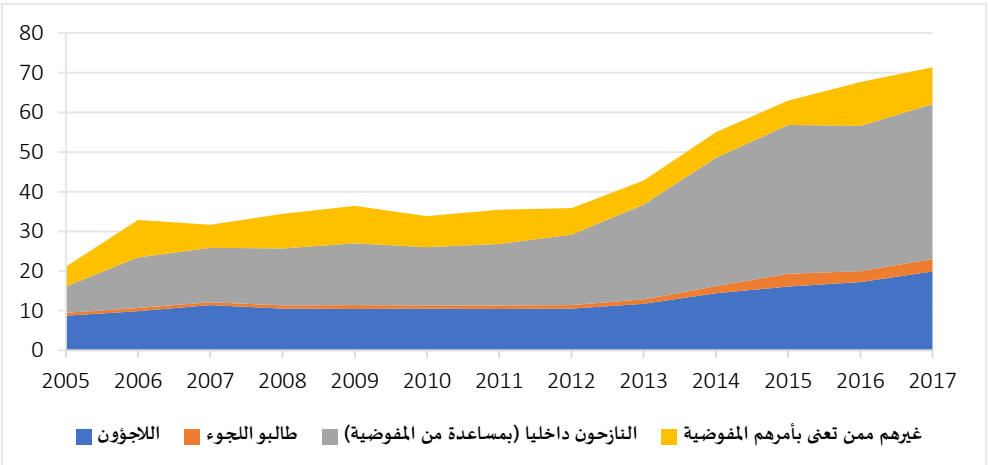

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

السياسي وسوء الحوكمة واضطهاد الدولة، باعتبارها مصادرا للأزمات الإنسانية، من بين العوامل الرئيسية التي تجبر الآلاف من الأفراد على الفرار إلى خارج بلدانهم، كما هو الحال في ليبيا والصومال.

ويبين الشكل 10.3 الاتجاهات المسجلة على مستوى العالم خلال العقد الماضي بخصوص النزوح. ويبدو جليا أن هناك اتجاه تصاعدي في أعداد النازحين المسجلة خلال الفترة قيد النظر. ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن 71.4 مليون شخص نزحوا قسرا على مستوى جميع أنحاء العالم خلال 2017، منهم 19.9 مليون لاجئ، و 39.1 مليون نازح داخليا و 3.1 مليون ملتمس للجوء السياسي. وتعتبر تركيا الدولة المضيفة لأكبر عدد من اللاجئين، بحيث تستضيف أكثر من 3.5 ملايين لاجئ، تليها أوغندا وباكستان ولبنان ثم وإيران (UNHCR, 2017).

3.2.3 الانهيار الاقتصادي

الدخول في الصراعات قد يعني الدخول في مرحلة "عكس مسار التنمية". فتدني مستويات التنمية يؤدي إلى نشوب صراعات، والصراعات بدورها تؤدي إلى تراجع مستويات التنمية. وتفاقم المظالم والانتهازية الناجمة عن حالات النزاع المسلح يعدّ أرضية خصبة لتكرار نشوب الصراعات. وفي الوقت الذي تتعدد فيه أوجه تأثير التعرض للنزاعات على الأفراد والبلدان، فإن المجال الاقتصادي بدوره لا ينجو من وطأة هذه النزاعات. فالصراعات قد تؤدي إلى دمار على المستوى المادي للقدرة الإنتاجية والبنى التحتية والمصانع والمعدات والقدرات الإنتاجية الزراعية وإتلاف الأراضي الزراعية، فضلا عن ارتفاع مستويات الإنفاق العسكري. وبالإضافة إلى هذه الآثار المباشرة، يمكن تسجيل تراجع كبير في الأنشطة الاقتصادية بسبب تداعيات أخرى مثل هروب رؤوس الأموال، وتفكك العمالة، وتثبيط الاستثمارات الأجنبية الجديدة، وهجرة الأدمغة والتقليص من الأنشطة التجارية. ويمكن أن يتجلى انخفاض الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بسبب تراجع الكفاءة الاقتصادية واستيعاب التكنولوجيا في انكماش الناتج وتسارع التضخم وفقدان الاحتياطيات وضعف أنظمة التمويل (Sab, 2014).

إن العلاقة المعقدة وفي الآن ذاته التعاضدية بين حالة الصراع والانهيار الاقتصادي لمن الأمور التي باتت من المسلمات البديهية(McIntosh & Buckley, 2015). فبينما تؤدي الصراعات المطولة إلى تدهور في القدرة الإنتاجية البشرية والمادية للاقتصاد، فإن سوء الإدارة الاقتصادية وضعف الحوكمة يُسهمان في نشأة العوامل التي تؤدي إلى اندلاع الصراعات (Ncube & Jones, 2013). وعلاوة على ذلك، تحول الدولة مواردها من الأنشطة الإنتاجية والخدمات الاجتماعية إلى الجانب الدفاعي والعسكري. كما يمكن أيضًا ملاحظة التحول من الأنشطة الاقتصادية القابلة للتأثر من جراء الحرب (مثل البناء والتمويل والتصنيع) نحو الأنشطة الأقل تعرضًا للمخاطر والأقل إنتاجية أيضا، مثل زراعة الكفاف (Costalli et al., 2014).

الجدول 1.3: المتوسط السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي حسب الفرد في بلدان مختارة من المنظمة (%)

تاريخ بداية ونهاية الصراع	ما قبل الصراع (%)	عدد سنوات الصراع	في حالة الصراع (%)	عدد سنوات ما بعد الصراع	ما بعد الصراع (%)
أفغانستان 1987-2001	2.6	24	-6.5	6	10.4
أذربيجان 1991-1994	-2.2	4	-17.8	13	9.4
تشاد 1965-1990	...	26	-0.3	17	2.3
لبنان 1975-1990	0	16	-5	17	3.7
موزمبيق 1976-1992	1.6	17	-1.4	15	5.3
سيراليون 1991-2001	-0.1	11	-7.3	6	8
طاجيكستان 1992-1997	-2.3	6	-15.2	10	7.1
أوغندا 1979-1991	-1	13	-2	16	2.9
كوت ديفوار 2002-2003	-0.6	2	-3.2	4	-0.1
غينيا بيساو 1998-1999	0.4	2	-13.2	8	-3.2

المصدر: البنك الدولي (2016).

وعلى الرغم من الروابط القائمة بين الديناميكيتين، تختلف خصائص النمو الاقتصادي والصراعات بشكل كبير، وذلك باختلاف السياقات (McIntosh & Buckley, 2015). وتشير الأبحاث إلى أن الصراعات تؤدي إلى تدهور في متغيرات الاقتصاد الكلي، مع اختلافات كبيرة في مستوى التدهور من بلد إلى آخر. ويبين الجدول 1.3 متوسط النمو السنوي في نصيب الفرد من الدخل في بلدان مختارة من بلدان منظمة التعاون الإسلامي خلال فترات الصراع وما بعد الصراع، ويكشف عن وجود تباين كبير بين هذه البلدان. ويرى البنك الدولي (2016) أن عملية إعادة إحياء البنية التحتية في ليبيا ستكلف ما يناهز 200 مليار دولار على مدى السنوات العشر المقبلة. كما يُقدر حجم الأضرار التي لحقت برؤوس الأموال في سوريا حتى منتصف عام 2014 بمبلغ يتراوح بين 70 و 80 مليار دولار. وقد يصل تأثير الصراعات كذلك إلى الدول المجاورة لبؤرها وذلك بقدر مستوى الاندماج الاقتصادي مع البلد الذي تجري فيه الصراعات والظروف الاقتصادية الأولية وخصائص اللاجئين إضافة إلى أمور أخرى. وتُقدر تكلفة الصراع السوري على البلدان الخمسة المجاورة (تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر) بما قيمته 35 مليار دولار من الإنتاج، وهو ما يعادل الناتج المحلي الإجمالي لسوريا عام 2007 (World Bank, 2016). ويمكن للصراعات أن تسفر عن دمار للأصول والقدرات الإنتاجية. ويعتمد التعافي الاقتصادي من الأزمات على عدة عوامل وتختلف سرعته وتيرته باختلاف البلدان. وتبين الأبحاث أن التنمية الاقتصادية والمؤسساتية لبلد معين وبنية الاقتصاد ومدة الحرب وانخراط المجتمع الدولي من بين بعض العوامل المهمة التي تساهم في التعافي في مرحلة ما بعد الصراعات (Sab, 2014). كما أن هناك أيضا حاجة

إلى تعزيز قدرة الهياكل الأساسية الحيوية على الصمود، بما في ذلك المرافق الصحية والتعليمية، وكذلك شبكات النقل والطاقة والمياه والاتصالات، التي يمكن أن تتأثر بشدة من جراء الصراعات.

3.3 أوجه الضعف إزاء الصراعات

عادة ما يسخر الباحثون جهودهم الرامية إلى قياس أوجه ضعف البلدان إزاء النزاعات بالتركيز على أربعة عناصر رئيسية: الاجتماعية والاقتصادية والحوكمة والأمن. كما أن الموارد الطبيعية وعامل التعدد العرقي وعوامل ديموغرافية أخرى إلى جانب وطأة الحرمان من الاحتياجات الإنسانية الأساسية، بالإضافة إلى وجود بيئة أمنية هشة تسود فيها مختلف تمظهرات الجريمة، وبعض القضايا العابرة للحدود كلها عوامل بمثابة الزيت الذي يؤجج جحيم الصراعات. وبالنظر إلى تعدد أوجه هذه العلاقة السببية بخصوص الضعف إزاء الصراعات، هناك عدة إجراءات معتمدة لتقييم مكامن هذا الضعف لدى البلدان.

ويعتمد هذا التقرير على مؤشر الدول الهشة (FSI) الذي طوره صندوق السلام كأداة لتقييم مدى ضعف البلدان إزاء النزاعات. وهذا المؤشر ليس مصمما بهدف التنبؤ بوقت تعرض الدول للعنف أو الانهيار، بل يكتفي بقياس مدى إمكانية تعرضها لحالات الصراع والتدهور. ونتيجة المؤشر يتم التوصل إليها من خلال تصنيف الدول ذات السيادة الكاملة بناء على اثني عشر مؤشرا متعلقا بهشاشة الدولة - أربعة منها اجتماعية، ومؤشرين اقتصاديين، وستة مؤشرات سياسية. فالدولة الضعيفة هي الدولة التي أبانت عن فشلها في استيفاء بعض الشروط والمسؤوليات الأساسية التي من المفروض أن تتوفر في كل حكومة تتمتع بالسيادة. وفيما يلي بعض السمات التي تتميز بها الدول الهشة، كما حددها صندوق السلام:

- فقدان سيطرتها على أراضيها أو انفرادها بالاستخدام المشروع للقوة المادية فيها،
- اضمحلال السلطة الشرعية لاتخاذ قرارات جماعية،
- العجز عن توفير الخدمات العامة،
- العجز عن التفاعل مع الدول الأخرى بصفة عضو فاعل في المجتمع الدولي.

منذ بداية نشر المؤشر لنتائجه عام 2005، دأبت العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي اعتلاء قائمة تصنيف البلدان. فمن بين الدول الـ20 المتصدرة للقائمة ذات أعلى معدلات الهشاشة، مثلت دول المنظمة أكثر من نصف المراكز. لكن على امتداد العقد الماضي، سجلت العديد من بلدان المنظمة تحسنا ملحوظا من حيث ضعفها إزاء الصراعات. وكما هو مبين في الشكل 113 ، أبانت 19 دولة من دول المنظمة عن مستوى مهم أو جيد جدا من التحسن، بينما لم تحقق 17 دولة أخرى سوى مستويات تحسن هزيلة أو لا تكاد تذكر في

الشكل 11.3: مؤشر الدول الهشة، اتجاهات عقد من الزمن (2008-2018)

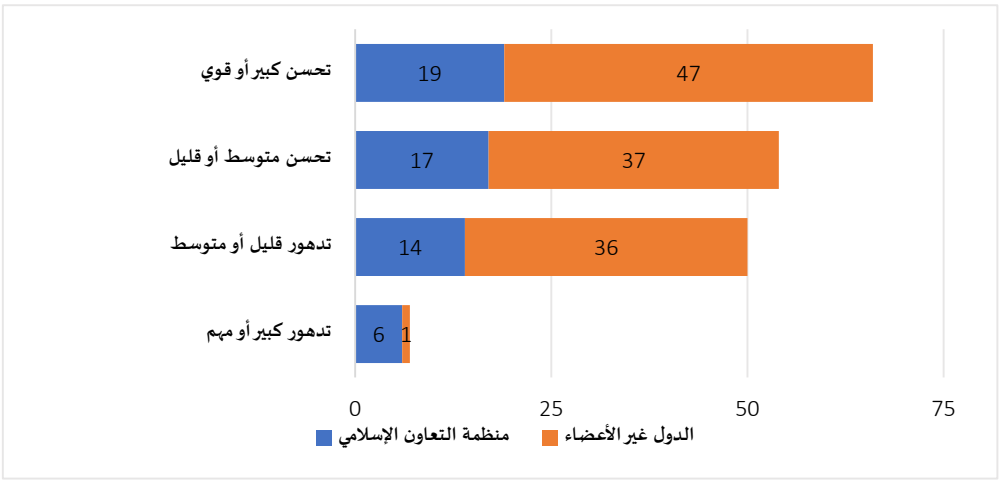

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

بعض الحالات. وبالمقابل، تفاقم مستوى الهشاشة في 20 دولة من دول المنظمة، والوضع في ستة منها يسير في وتيرة متسارعة للتدهور. وكل هذه الدول مصنفة ضمن مستوى "حالة التأهب" أو "الإنذار".

تجدر الإشارة هنا إلى أن الفقر في حد ذاته ليس سببا من الأسباب المباشرة لنشوب الصراعات، لكن قد تكون له تداعيات خطيرة في خضم النزاعات أو الحروب المستعرة. فالبلدان الفقيرة، بخلاف الدول الغنية، لا تزخر بما يكفي من الموارد اللازمة للتعامل مع حالات الضيم التي من شأنها إثارة انتفاضات مسلحة إن هي لاقات آذانا صماء. كما أن القوات الأمنية في هذه البلدان غالبا ما تتسم بالضعف، وبالتالي فهي تجد صعوبة في ردع حركات التمرد وقمع تلك التي يستحيل ردعها. من هنا يمكن القول بأن النزاعات قد تكون من عوامل انتشار الفقر أو مضاعفة حدته.

ونظرا لكون التنوع العرقي من العناصر المساهمة في ارتفاع معدلات هشاشة الدول، فإن تداعياته قد تلقي بظلاله أيضا على التنمية الاقتصادية. فالأدبيات في هذا المجال تشير في غير ما موضع أن التباينات القائمة بين البلدان على مستوى التنوع العرقي قد تفسر إلى حد ما وجود أوجه اختلاف فيما بينها على مستوى السياسات العامة، وحالات عدم الاستقرار السياسي، والعوامل الاقتصادية الأخرى المرتبطة بالنمو على المدى البعيد (على سبيل المثال: Easterly & Levine, 1997)، وينطوي التنوع العرقي واللغوي بمستويات عالية على انخفاض الاستثمارات (على سبيل المثال: Mauro, 1995). كما يمكن للتنوع العرقي أيضا أن يلعب دورا في تنامي ظاهرة الاستقطاب، وبالتالي إعاقة كل اتفاق عام بشأن توفير المنافع العامة وخلق حوافز داعمة لهيمنة سياسات لا تشجع على النمو، وهو الأمر الذي يزيد من أرباح الجهات القوية على حساب المجتمع ككل. وبإلقاء نظرة سريعة على العلاقة القائمة بين حصة أكبر مجموعة عرقية في بلد من البلدان من إجمالي عدد السكان، كمقياس للتعدد العرقي، ومتوسط معدلات النمو الاقتصادي لهذا البلد سيتبين أن هناك أن ارتباطا وطيدا

بين العنصرين (لم يُنصّ عليه هنا). وهذا يدل على أنه كلما انخفض مستوى التنوع العرقي، تكون هناك احتمالية أكبر لتحقيق معدلات نمو أعلى. لكن يبقى تأثير التنوع العرقي على متوسط النمو هامشيا ولا يكاد يذكر في بعض الأحيان. ومن خلال هذا يمكن القول بأن التنوع الإثني بفعل عوامل خارجية ليست له عواقب وخيمة على النمو الاقتصادي ويمكن تجنب النتائج السلبية بسهولة إذا لقيت دعما إضافيا من خلال السياسات العامة والاستقرار السياسي.

وهنا لا يمكن القول بأن محفزات النزاعات هذه ونقاط الضعف إزاءها جامعة مانعة، بل إن لكل بلد ومنطقة خصوصياتها التي تحدد مستوى هشاشة الأوضاع وقابلية نشوب صراعات فيها. وبلدان منظمة التعاون الإسلامي بحاجة إلى التركيز أكثر على بناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات وتقوية مكامن الضعف لديها إزاء الصراعات، وذلك من خلال مقاربات متكاملة وضمان وجود ممارسات حكم أكثر فعالية ومستوى أكبر من التعاون. ويجب تناول الأسباب المعقدة المفضية لانفجار حالات العنف بالإضافة إلى إجراءات الوقاية والتعافي السريع من تبعات العنف من خلال الجهود الجماعية لكل مكونات مجتمع منظمة التعاون الإسلامي والشركاء الدوليين العاملين في مجال الاستجابة للنزاعات.

الفصل الرابع

إدارة الصراعات: العناصر الأساسية

في الوقت الذي باتت فيه النزاعات التي تنشب بين دولة وأخرى أو مجموعة من الدول نادرة الحدوث في القرن الحادي والعشرين، كما ورد في الفصل السابق، فإن هناك بالمقابل تنام في عدد النزاعات الداخلية والنزاعات الداخلية المدوّلة. وغلبا ما تحصل الكثير من هذه النزاعات نتيجة للرفض الجماعي للضيم والإذلال الناجم عن غياب المساواة في المجتمع والإقصاء والإحساس بالظلم. وينعكس هذا التحول في طبيعة النزاعات بشكل جلي في الطريقة التي تتناول بها المؤسسات والجهات الفاعلة (المحلية والوطنية والإقليمية والدولية) مسألة النزاعات.

وفي أكثر الأوضاع مثالية، ينبغي أن تسفر الإدارة الناجحة للنزاعات عن التوصل لحل نهائي للأسباب الجذرية المؤدية للنزاعات بسبب تغيير طفيف في العوامل السلوكية. لكن الشائع هو أن أسمى ما يمكن تحقيقه هو توصل الأطراف المتناحرة إلى تسوية من قبيل وقف إطلاق النار أو عقد اتفاق سلام إما على أسس قانونية أو عرفية. في كل الأحوال، تُعنى إدارة النزاعات بشكل أساسي بإنهاء النزاعات (ولو مؤقتا)، وتحديد الأسباب الجذرية لنشوبها والعمل على إيجاد حلول لها، وإعادة هيكلة المؤسسات بما في ذلك إعادة توزيع الموارد.

وتدخل في عملية إدارة الصراعات مجموعة من السياسات والآليات والاستراتيجيات. وتبقى مسألة اختيار السياسة أو الأداة أو الاستراتيجية الأنسب لإدارة حالة صراع معينة رهينة بتقدير الأطراف المتناحرة، وإن كانت الظروف المحيطة بدورها تلعب دورا إلى حد ما في تحديد الآليات المناسبة. وفي هذا الإطار، خُصّص هذا الفصل لعرض أبرز المقومات والأساليب الأكثر اعتمادا في مجال إدارة الصراعات.

1.4. تحليل الصراعات وأنظمة الإنذار المبكر

ورد في الفصل الثالث أن بعض المخاطر وأوجه الهشاشة من شأنها أن تؤدي إلى اندلاع صراعات عنيفة ما لم يتم العمل على التخفيف من شدتها في مراحل مبكرة. ومن المهم الإشارة إلى أن مثل عوامل الخطر هذه، وإن كانت معظم حالات الصراع مقترنة بها، ليست سببا كافيا في حد ذاته لجعل نشوب الصراعات أمرا لا مفر منه. فالدخول في دوامة العنف غالبا ما يكون بسبب حصول حدث أو محفز كبير.

لا يكاد يخلو مجتمع من محفزات للصراع، لكنها عادة ما تكون آخر ما يثير الانتباه في ظل وضع أبرز سماته التدهور ومن شأنه تحويل عدم الاستقرار إلى صراعات عنيفة إذا لم يتم التحكم في الأمر بشكل سليم. ومن بين محفزات النزاع الشائعة هناك تغيير أنظمة الحكم والانقلابات العسكرية، والانتخابات، والنزاعات في المناطق المجاورة، والهجرات السكانية الكبيرة، والكوارث ... ويتمثل التحدي الرئيسي بالنسبة لصناع السياسات في دعم إدارة هذه المخاطر وأوجه الضعف القائمة والقضاء عليها والحيلولة دون إثارة صراعات عنيفة، وللنجاح في ذلك يعتبر تطوير أنظمة فعالة للإنذار المبكر من الأمور البالغة الأهمية.

إن نظم تحليل النزاعات والإنذار المبكر (EWS) جزءا مهما للغاية ضمن المنظومة الشاملة لآليات منع نشوب الصراعات. وأنظمة الإنذار المبكر الفعالة تشمل في العادة ثلاثة عناصر لا غنى عنها: "(1) تقدير حجم ورصد توقيت تجلي الأخطار الكامنة في التهديدات المستجدة، (2) تحليل طبيعة هذه التهديدات وتفصيل السيناريوهات المحتملة، (3) إطلاع صناع القرار على نتائج التحليل" (Woocher, 2008).

منذ بداية تطور المشهد الأمني جراء الإبادة الجماعية التي شهدتها رواندا عام 1994، دخلت أنظمة الإنذار المبكر بالنزاعات مرحلة المراجعة وشملت العملية ثلاثة أجيال متعاقبة. وكما يظهر الشكل 1.4، يتميز كل جيل من أنظمة الإنذار المبكر بكونه أكثر تطورا وذا قدرة أكبر من الأجيال السابقة (Nyheim, 2015). فقط طرأت تغييرات كبيرة على أنظمة الإنذار المبكر خلال العقود الثلاثة الماضية، ولم تعد تقتصر وظيفتها على مجرد التنبؤ بالصراعات بل تجاوزت ذلك وباتت تحلل كل ما يتعلق بالصراعات وتقدم الأساس الذي تقوم عليه عمليات اتخاذ القرارات، فضلا عن تقديم توصيات تدعم عمليات الاستجابة لحالات الصراعات.

ومن بين الاستراتيجيات الوقائية الأخرى الداعمة لأنظمة الإنذار المبكر الحالية هناك استراتيجية توفير المعلومات والتحليلات بشكل وافر بشأن الأزماتن وهي مهمة لكونها ترشد جزئيا عملية صنع القرار المتعلق بإدارة الأزمات. ويعتبر الجيل الثالث من أنظمة الإنذار المبكر أكثر كفاءة من الأجيال السابقة من حيث الكفاءة في التنبؤ بالأزمات، وهذا الأمر يعزى بقدر كبير إلى وجود آليات من قبيل قوائم لمراقبة مجموعات وأشخاص محددين وقائمة بالبلدان "المعرضة للخطر"، التي يعتمد عليها لتوجيه أولويات وبرامج إدارة الصراعات (Nyheim, 2015). وكانت هناك أيضا جهود ترمي لصياغة تعريف مشترك لمفهومي الأزمات والبلدان المتأثرة بالنزاعات، وهو ما مكن مختلف الجهات الفاعلة من الاستجابة للصراعات على نحو متسق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أدوات وآليات الاستجابة المبكرة الحديثة تمكن صناع القرار من النظر في مجموعة كبيرة من الخيارات والتوصيات للاستجابة لحالات النزاعات (Nyheim, 2015). ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى تطوير آليات محلية للإنذار تسمح للسلطات والمجتمعات المحلية بتجنب اندلاع حالات العنف. توظف معظم المنظمات المحلية منصات للإنذار المبكر لرصد وتحليل الصراعات دون الوطنية وإطلاق برامج مصممة لحالات محددة في مجتمعاتها لمعالجة العوامل المحفزة لانتشار العنف من جذورها.

الإنذار المبكر ليس مجرد آلية للتنبؤ فحسب، بل آلية محكمة للتخطط لحالات الطوارئ قصد منع حصولها أو تصاعد حدة النزاعات العنيفة وتتكون من ثلاثة عناصر: (1) معرفة المخاطر وجمع البيانات بشكل منهجي لتقييم النزاعات، (2) خدمات الرصد والإنذار، (3) القدرة على الاستجابة.

1.1.4. معرفة المخاطر وجمع البيانات وتقييم الصراعات

إن المعرفة بالمخاطر وعملية جمع البيانات لتقييم النزاعات تقومان على مجموعة محددة من المتغيرات المهمة التي يجب رصدها، ولكل منها وزنها من الأهمية تحددها عوامل سياقية وحتى جغرافية. ويتعين أن تتوصل أنظمة جمع البيانات بمدخلات من الجهات المعنية الوطنية والمحلية، وقد تتضمن الأدلة المتناقلة مثل المعلومات الواردة من جانب المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية أو التقارير الصحفية أو البيانات

الشكل 1.4: ثلاثة أجيال من أنظمة الإنذار المبكر بالصراعات، 1995 - الحاضر.

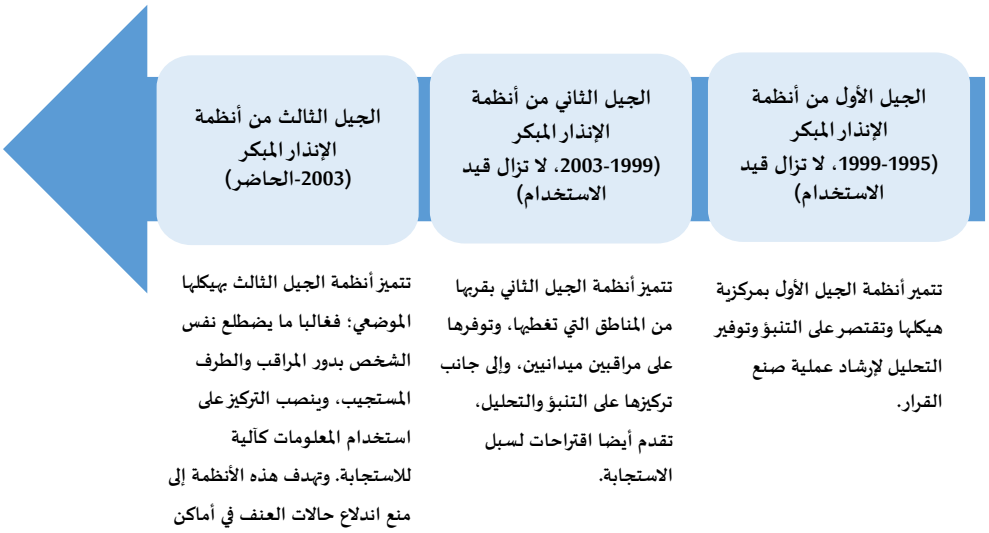

المصدر: مقتبس من Nyheim (2015).

والإحصائيات التجريبية من قبيل التحركات السكانية. ولرصد هذه المعلومات وتحليلها، من المهم توفر شبكة كبيرة من الخبراء المحليين والعمل إلى جنب المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية. ومن بين العوامل التي يمكن الاستفادة منها في عملية رصد الإنذار المبكر:

- التغيرات الديموغرافية أو الحركات السكانية الفجائية،
- ارتفاع معدلات البطالة،
- ارتفاع منسوب التعصب والتحامل في المجتمع، وغالبا ما يتجلى ذلك بوضوح في وسائل الإعلام،
- الصدمات الاقتصادية أو الأزمات المالية،
- تدمير الرموز الثقافية أو المواقع الدينية،
- وجود أوجه عدم المساواة والتمييز في النظام القانوني أو التشريعي للدولة،
- الاستفتاءات أو الانتخابات المثيرة لحالة عدم الاستقرار،
- التدخلات الخارجية،
- تدفق اللاجئين.

2.1.4. خدمات الرصد والإنذار

إن عملية رصد اتجاهات النزاعات توفر الأساس العملي للحكومات والمجتمعات المحلية والمنظمات الدولية للتخطيط لأنسب التدخلات وتيسير عملية التخطيط المتقدم وتخصيص الإمدادات والموظفين اللازمين في وقت مبكر، فضلا عن بذل جهود مستعجلة على الصعيد الدبلوماسي حسب مستوى العنف. وفي الوقت الراهن، يعدّ مستوى تغطية أنظمة الإنذار المبكر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي منخفضا للغاية - كما هو مبين في الجدول 1.4. ففي هذه البلدان، من شأن المراصد المحلية المعنية بالعنف أو الصراعات أن تكون أدوات فعالة لرصد الاتجاهات العامة للعنف وأنواعه المختلفة، وسياقات اندلاعه والتدخلات اللازمة لإنهائه. فالمراصد الوطنية تتمتع بما يلزم من المؤهلات للجمع بين مختلف القطاعات مثل القطاعات المعنية بالصحة العامة وتطبيق القانون ووسائل الإعلام بالإضافة إلى المجتمعات المحلية للعمل سوية من أجل تطوير أحسن وأنسب سبل الاستجابة أو التدخل في حالات الصراعات. ووفقا لـ Ganson و Wennmann (2012)، يمكن أن تكون المراصد بمثابة "نقاط التقاء مختلف الجهات الفاعلة، ووسيلة لتحديد البيانات اللازمة التي يمكن إتاحتها حسب متطلبات كل سياق، وجمع وتحليل المعلومات الظرفية التي تمثل قاعدة معرفية ضخمة بشأن دوافع الصراع وعوامل الإجهاد".

ومن الأمثلة على المشاريع الرامية إلى إنتاج أنظمة الإنذار المبكر: نظام البيانات الخاصة بالأحداث العالمية (GEDS)، والأقليات المعرضة للخطر (MAR)، وشبكة رصد الأزمات، ومؤشر الدول الفاشلة، والمنتدى الدولي المعني بالإنذار المبكر والاستجابة السريعة (FEWER). وتعتبر آلية الإنذار المبكر بالنزاعات والاستجابة لها الخاصة بالقرن الأفريقي (CEWARN) "نتيجة لجهد مشترك بين الدول السبع (جيبوتي وإريتريا وإثيوبيا وكينيا والصومال والسودان وأوغندا) الأعضاء في الهيئة الدولية الحكومية المعنية بالتنمية (IGAD) وواحد من برامج هذه الهيئة التي تهدف إلى التخفيف من حدة النزاعات العنيفة ومنعها في هذه المنطقة الفرعية. ومنذ إطلاق هذه الآلية عام 2002، دأبت على التركيز بشكل خاص على النزاعات العابرة للحدود".

3.1.4. القدرة على الاستجابة

إن قوة أية آلية للإنذار المبكر رهينة بمدى قوة وفعالية آليات استجابتها. ففي عالم التكنولوجيات الحديثة، من السهل للغاية الإبلاغ بخصوص معلومات أوالإنذار بخطر وشيك، لكن التحدي الاكبر يتمثل في سبل الاستجابة. وفي هذا الصدد، من المهم الاستثمار في القدرات الوطنية في عملية تحليل ديناميات الصراعات، بالإضافة إلى التخطيط لسبل الاستجابة الأنسب لآليات الإنذار المبكر. ومنالأمثلة على ذلك، ربط قدرة الوسطاء المحليين بآلية للإنذار المبكر على مستوى مجتمعهم.

ومن الآليات الفعالة للاستجابة لصراعات محتملة في مراحلها الأولى، الاعتماد على الهياكل الأساسية من أجل السلام التي توظف الجانب التعاوني للمجتمع للتوصل لحلول للنزاعات من خلال الحوار البناء بين أصحاب المصلحة من مختلف القطاعات مع التركيز على حل المشكلات (Kumar & De la Haye, 2011). وبالرغم من أن إنشاء مثل هذه الآلية يستغرق وقتا طويلا، إلا أن من شأنها أن تكون مجدية عند توظيفها إلى جانب أنظمة الإنذار المبكر كوسيلة لرصد النزاعات العنيفة المحتملة وحلها.

الجدول 1.4: تغطية أنظمة الإنذار المبكر في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، اعتبارا من 2015

الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي	الصراعات الشائعة* (في/ اعتبارا من 2015)	تغطية الإنذار المبكر
أفغانستان	أ، ب، ج	لا
الجزائر	ج	لا
تشاد	أ	لا
مصر	ج	لا
غينيا بيساو	ب	لا
إندونيسيا	ج، د	لا
إيران	ج	لا
العراق	أ، ب، ج، د	لا
الأردن	ج	لا
جمهورية قيرغيزستان	ج، د	لا
لبنان	ج	لا
ليبيا	أ، ب، ج	لا
مالي	أ، ج	نعم
موريتانيا	ج	لا
المغرب	أ	لا
نيجيريا	أ، ب، ج، د	جزئيا
باكستان	أ، ب، ج، د	لا
السنغال	أ	جزئيا
الصومال	أ، ب، ج، د	جزئيا
السودان	أ، ب، ج، د	جزئيا
سوريا	أ، ج	لا
طاجيكستان	ب، ج	لا
تونس	ج	لا
تركيا	أ	لا
أوغندا	ب، د	جزئيا
أوزبكستان	ج، د	لا
اليمن	أ، ب، ج، د	لا

المصدر: مقتبس من Nyheim (2015).

ملاحظة: تشمل أنواع الصراعات الشائعة: أ – الصراعات العنيفة؛ ب – الصراعات المجرّمة أو العنف المسلح؛ ج – التطرف العنيف؛ د – صراعات متعلقة بالموارد الطبيعية والبيئية.

4.1.4. أفضل الممارسات في مجال تحليل الصراعات والإنذار المبكر

أثبتت أفضل الممارسات على مستوى المنظمات الدولية والجهات المتمرسة الأخرى أن الخطوات التي سيلي ذكرها هي الأنسب من أجل التوصل للتشكيل الأمثل لأنظمة الإنذار المبكر:

- تنشئة شبكات ميدانية محلية: بالنظر إلى توظيف الإشاعات والمعلومات الخاطئة لنشر الذعر والخوف في المناطق التي تشهد نزاعات، فإن تمركز نظام فعال للإنذار المبكر في موقع جغرافي قريب قدر الإمكان من مناطق الصراعات من شأنه المساهمة في جعل المعلومة متاحة وتشكيل شبكات ميدانية قوية ومصادر معلومات مفتوحة.

- استخدام المعلومات المفتوحة المصدر: المعلومات المفتوحة المصدر هي المعلومات المتاحة لعموم الناس ويمكن الحصول عليها بشكل قانوني من خلال "طلبها أو شرائها أو من خلال الملاحظة" (Bean, 2007). وإن استخدام هذا النوع من المعلومات من شأنه تسهيل عملية صياغة آلية متناسقة للاستجابة للنزاعات. وبما أن الوصول إلى المصادر الحكومية أو الاستخباراتية أو نشرها ليس بالأمر السهل المنال، فإن الأنظمة القائمة على مثل هذه المصادر غالبا ما تكون غير قادرة على توفير نفس النتائج عند تعدد الأطراف المعتمدة عليها.

- استخدام الأساليب النوعية والكمية لجمع البيانات: عند تصميم آلية فعالة للاستجابة للنزاعات فغن عنصر الإحصاءات لا يقل أهمية عن عنصر الخطابات السائدة. لذلك فإن اعتماد مقاربة تجمع بين أساليب متنوعة قد يسفر عن التوصل إلى أفضل التوصيات الممكنة في مجال الاستجابة.

- استخدام التكنولوجيا: تدعم التكنولوجيا كثيرا عملية جمع البيانات ونشرها وتوليد آليات للاستجابة على نحو سريع، وهذه المراحل الثلاثة من أهم المراحل المتعلقة بأنظمة الإنذار المبكر.

- التحليل وإعداد التقارير بشكل منتظم: من طبيعة الصراعات أنها لا تستمر على نفس الوتيرة. لذلك يمكن لعملية الرصد والتحليل وإعداد التقارير بشأن حالة الصراعات على نحو منتظم أن تكون مفيدة في تكييف أنظمة الإنذار المبكر في ظل التغير المستمر للسيناريوهات. يمكن لهذا التحليل وعمليات إعداد التقارير المنتظمة أن تتخذ أشكالا مختلفة وقد تكون بصيغة تقارير تفصيلية أو موجزات يومية أو أسبوعية أو غيرها. التحليل وإعداد التقارير بشكل منتظم هو ما يميز بين نظام الإنذار المبكر الفعال والتحليل الآني للنزاعات.

- ضمان وجود قدر من المرونة بين الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة: ورد أعلاه أن قوة أية آلية للإنذار المبكر رهينة بمدى قوة وفعالية آليات استجابتها. في الوقت الذي تركز فيه معظم أنظمة الإنذار المبكر على العوامل المساعدة على الاستجابة للنزاعات، فإن معظم آليات الاستجابة لا تركز على

ضرورة أن تسترشد آليات الإنذار المبكر. في هذا الإطار، قد يكون الوصل بين الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة من أنجع الممارسات الممكنة. ففي الجيل الثاني من أنظمة الإنذار المبكر، اعتمد المحللون الذين أطلعوا بشكل مباشر الجهات المعنية بآليات الاستجابة على ربط آليات التحذير بآليات الاستجابة. وهذه الممارسة أكثر شيوعا مع الجيل الثالث من أنظمة الإنذار المبكر، بحيث غالبا ما تقون جهات الرصد هي نفسها المكلفة بالاستجابة.

5.1.4. توصية بشأن مسار عمل من أجل آلية للإنذار المبكر في منظمة التعاون الإسلامي

إن الصراعات الجارية والنزاعات غير المحسومة التي تعاني منها الدول الأعضاء في المنظمة والأقليات المسلمة، فضلا عن الديناميات المتغيرة للنظام السياسي والاضطرابات الجيوسياسية، كلها عوامل تدعو إلى استحداث نظام للإنذار المبكر خاص بمنظمة التعاون الإسلامي، بحيث يصير ممكنا الإبلاغ عن النزاعات الوشيكة والمتأججة في الوقت المناسب. والنتيجة هي أن الإنذار الذي يأتي في الوقت المناسب يفضي إلى اتخاذ إجراءات مناسبة دون تأخير. وبات هذا الأمر مطلوب ويكتسي أهمية خاصة في يومن هذا أكثر من أي وقت مضى. وغياب مثل هذه الآلية وآليات التدخل المبكر أفضى إلى إعاقة دور المنظمة في حل النزاعات الجارية حاليا في سوريا وليبيا والعراق والصومال وجمهورية إفريقيا الوسطى وميانمار، على سبيل المثال لا الحصر.

تتوفر مؤسسات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية على أنظمة للإنذار المبكر بخصوص القضايا الإنسانية والصراعات السياسية، وتتباين من حيث فعالية الأداء. تقدم هذه المنظمات الدولية تقاريرها عن طريق مكاتب ميدانية، وتحلل البيانات والتقارير مركزيا، وتتعاون مع شركاء دوليين. وعلى هذا الأساس، يمكن أن تشمل آلية الإنذار المبكر لمنظمة التعاون الإسلامي:

1. إعداد التقارير من خلال مكاتب إقليمية للمنظمة.
2. إعداد التقارير من خلال مبعوثين خاصين.
3. تحليل التقارير والبيانات عن طريق الوحدة المتخصصة بالسلم والأمن وحل النزاعات بالأمانة العامة للمنظمة.
4. توظيف المساعي الحميدة لمجلس حكماء المنظمة والمبعوثين الخاصين للأمانتها العامة.

2.4. بناء القدرات المؤسساتية لفض النزاعات والحيلولة دون نشوبها

تتوقف عملية بناء القدرات المؤسساتية للحيلولة دون نشوب الصراعات على ثلاث مبادرات يجب تنفيذها في وقت متزامن وليس بالتتابع. وتتمثل هذه المبادرات في الإصلاحات المؤسساتية، والإجراءات العلاجية الهيكلية، وتحفيز الجهات الفاعلة من أجل الحيلولة دون نشوب النزاعات (UN & World Bank, 2018).

1.2.4. الإصلاحات المؤسساتية

إن عملية الإصلاح المؤسسي دائما ما تأخذ بعين الاعتبار العلاقة المتداخلة القائمة بين العلاقات الاجتماعية في المجتمع وشرعية مؤسساته. لذلك من الضروري إجراء إصلاحات على على مستوى المؤسسات للحيلولة دون الانزلاق في مطبات النزاعات العنيفة. وبالنظر إلى كون الإصلاح المؤسسي من المقاربات المهمة لتعزيز بناء القدرات المؤسسية، يتعين على صناع السياسات اعتماد المبادرات التالية تبعا لذلك.

فعلى المستوى الوطني، لا بد من تعزيز الشمول السياسي وتوسيع نطاقه وتوثيقه رسميا، أي من خلال إقراره في الدساتير للتأكيد على عزم الدولة على إجراء إصلاحات مؤسساتية. وعلى سبيل المثال، يعتبر اعتماد خارطة طريق لصياغة دستور جديد في تونس صيغة توافقية ناجحة لاقت قبولا من قبل المعسكرين الإسلامي والعلماني تمكن البلد من خلالها تجاوز محنة كان بالإمكان أن تؤدي إلى نشوب صراعات عنيفة (Norwegian Novel Committee, 2015). وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تتمثل مقاربة الشمول السياسي في إشراك الأحزاب السياسية المعارضة في العملية السياسية، كما كان الحال في بوركينا فاسو (Chouli, 2015) والنيجر (Perouse de Montclos, 2017).

وتتمثل المبادرة الثانية في تحرير السلطة والموارد من المركزية نظرا لطبيعتها التي قد تسفر عن آثار جد مهمة في التعامل مع الأسباب الجذرية للصراعات كما بوسعها يمكن أن تتحكم في دوافع الجهات الفاعلة. فقد أدى إضفاء طابع اللامركزية بشكل موسع على القطاعين السياسي والمالي في إندونيسيا، على سبيل المثال، إلى الاستقرار بعد سنوات من الصراع (Steven & Sucuoglu, 2017). ويمكن أيضا أن تقترن جهود اللامركزية بالتنمية المرتكزة على المجتمع المحلي (CDD)، وهذا ما يؤكده النجاح المبهر الذي حققه برنامج التنمية المرتكزة على المجتمع المحلي في تعزيز عملية بناء السلام في إندونيسيا.

أما المبادرة الثالثة فتتعلق بتعزيز مبدأ المسؤولية والمحاسبة في صفوف أجهزة قوات الأمن باعتماد تدابير قانونية محددة. ويمكن أن يؤدي إدخال إصلاحات على المؤسسات الأمنية بحيث تنتقل من مرحلة "أمر الشرطة إلى خدمة الشرطة" وإعادة تشكيل البنى التحتية الأمنية لتصبح ثلاث هيئات، أي الحرس الوطني/ القوات المسلحة والشرطة الوطنية ووحدة الحماية المدنية، إلى زيادة مستوى الشفافية على الصعيد المحلي (Hanlon, 2012). فحضور عامل الشفافية في قطاع الأمن من شأنه المساعدة في استعادة الثقة التي يضعها الناس في مؤسسات الدولة.

2.2.4. سبل الانتصاف الهيكلية

يمكن أن يكون للعوامل الهيكلية تداعيات على البيئة العامة التي تشتغل الجهات الحكومية الرئيسية في ظلها لاتخاذ القرارات. وفي الوقت الذي يمكن فيه التوصل لسبل الانتصاف الهيكلية للتظلمات المتأصلة على المدى الطويل، فإنه بالمقابل يمكن الاعتماد على سبل موجهة للاستجابة لمعالجة تحديات محددة على المدى القصير.

وبخصوص بناء القدرات المؤسسية، هناك ثلاثة مجموعات من العوامل الهيكلية التي يجب مراعاتها والنظر فيها بتمعن لمنع نشوب النزاعات وعودتها، وتتمثل في: (1) المظالم الاقتصادية والاجتماعية، (2) المظالم المتعلقة بالأراضي والموارد، (3) الماضي التاريخي ومستوى التماسك الاجتماعي (UN & World Bank, 2018). وفي حالة النزاعات العنيفة القائمة على الحالتين الأولى والثانية غالبا ما يكون سبب نشوبها راجع لعامل الإحساس بالإقصاء والتهميش في المجتمعات المهمشة، لا سيما فيما يتعلق بقضايا الحوكمة والقضاء. وتتمثل أنجع السبل لضمان عدم إسهام مثل هذه القضايا في اندلاع النزاعات العنيفة في إيجاد حلول لهذه المظالم بالاعتماد على الموارد الوطنية. ومن الأمثلة على ذلك الخطة الإنمائية الوطنية المتوسطة المدى لفترة 2015-2019 في إندونيسيا (Jeffrey, 2017) ومشروع النهضة في النيجر (Perouse de Montclos, 2017) الذي يهدف إلى حل القضايا الاقتصادية والاجتماعية السائدة، أي الحد من عدم المساواة وتعزيز جهود الإصلاح الاجتماعي بهدف الحيلولة دون نشوب نزاعات.

كما يمكن للحكومات كذلك تبني مقاربات لإعادة توزيع الموارد وتحسين آلية استفادة الفئات المهمشة لضمان أن تشمل أوجه الإنصاف والعدل كل المجتمعات سواء أكانت مركزية أم هامشية محلية. فعلى سبيل المثال، نجحت الحكومة الإندونيسية، على الرغم من القيود المالية، في حشد دعم سياسي من المجتمعات المركزية والمحلية، وهذا ما أفضى إلى إجراء إصلاحات ناجحة (Jeffrey, 2017).

وفي حالة معالجة المظالم المرتبطة بالأراضي، بوسع الحكومات إجراء إصلاحات متعلقة بالأراضي لضمان قدر أفضل من الاستفادة من الأراضي بالنسبة للأفراد المهمشين. وفي العديد من المستعمرات السابقة، لا تزال الإقطاعية سائدة (على الأرض والناس) وتشكل تحديا اجتماعيا عويصا يفضي في كثير من الأحيان إلى مظالم مدنية. وفي هذا السياق، يبقى غياب القوانين المناسبة والآليات القابلة للتنفيذ على المستوى الوطني بمثابة الضوء الأخضر من الحكومات لتفشي الممارسات التعسفية. وتعتبر التعويضات القانونية والمؤسسية من الحلول العملية الممكنة للانتصاف في حالات مثل هذه المظالم. فعلى سبيل المثال، أصبحت الحقوق المتعلقة بالملكية في أوغندا محكومة بالقانون من قبل "لجنة إعادة الممتلكات إلى الآسيويين المغادرين"، وهذا ما أتاح إمكانية استفادة مختلف المجتمعات من الأراضي دون أي تحيز لطرف على حساب طرف آخر (Parks, Colletta, & Oppenheim, 2013).

الإطار 1.4: الإطار المتعلق بصياغة البرامج المراعية لظروف النزاعات في العراق، 2007

دفع الصراع المتواصل في العراق بوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة إلى صياغة إطار متعلق بإدارة الصراعات مع إيلاء الاعتبار الواجب للمقاربات المراعية لظروف النزاعات، مع مراعاة مختلف الأسباب الكامنة وراء العنف القائم ومختلف أشكاله. ويركز البرنامج على بناء القدرات المؤسساتية ويؤكد على ضرورة أن تعتمد أية عملية محتملة لصناعة السلام على الجهود المشتركة التي تبذلها مختلف الجهات الدولية الفاعلة والحكومات والتيارات الشعبية، وهذا ما يتجلى في بنية البرنامج الثلاثية المسارات. وفي هذا الإطار، هناك مجهودات كبيرة تبذل على مستوى تسوية النزاعات وحلها وتحويل ديناميكياتها، وهي مصممة حسب مستوى حدة النزاعات في كل مرحلة من مراحلها.

وللتشجيع على أنشطة لبناء القدرات في حالات مماثلة، يوصي البرنامج بما يلي:

- للتمكن من الانخراط بفعالية في عملية بناء القدرات المؤسسية، أولى المتطلبات الرئيسية هي التوقف التام للعنف المباشر. ولهذا الغرض، يعد تنفيذ برامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) أمرا جوهريا لضمان عدم عودة الأطراف المعنية إلى العنف من جديد.
- لضمان عدم نشوب النزاعات للأسباب ذاتها، يعتبر بناء العلاقات وجو من الثقة من أجل مستقبل أفضل، والإبقاء على خطوط الاتصال مفتوحة، والعمل على استكشاف حلول مستدامة ترضي مصالح الأطراف المتنازعة وتلبي حاجتها من الأمور المهمة للغاية.
- من أجل تحقيق سلام دائم، يجب الجمع بين الأنشطة الهادفة إلى تحويل الصراعات عن مسارها وكل الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الأخرى لتغيير تصور الأطراف المتصارعة وطريقة تفاعلها جذريا من خلال المصالحة وإعادة التأهيل.

وبالنسبة للمؤسسات التي تسعى للانخراط في برامج وأنشطة بناء القدرات المراعية لظروف النزاعات، تعرض توجيهات الممارسين العراقيين الإجراءات الملموسة التالية:

- يجب أن ينص بيان مهام المنظمة وأهدافها ومنهجها بوضوح على المقاربة المراعية لظروف النزاعات، حتى يدرك الموظفون والجهات المانحة وأصحاب المصلحة والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة أن حل النزاعات ليست مجرد نشاط إضافي بالنسبة للمنظمة.
- ينبغي إخضاع النزاعات للتحليل قبل الشروع في تنفيذ أي مبادرات، وذلك لضمان توفر تقييم شامل لكل حيثيات هذه النزاعات.
- المصادر والتصورات المحلية تلعب دورا حيويا في تقييم القدرات المؤسسية لعملية بناء السلام.
- ينبغي للمنظمات التي تسهر على الإجراءات المتعلقة ببناء القدرات توعية موظفيها بشأن مراعاة حساسية النزاعات على جميع المستويات، لأنه قد يكون لحضور منظمة معينة ولعملياتها آثار دائمة المفعول على ديناميات الصراعات.
- وفي الأخير، يجب أن تكون هناك علاقة مباشرة بين نتائج تحليل الصراعات و "استراتيجيات تصميم البرامج وتنفيذها" من أجل بناء القدرات المؤسسية.

المصدر: UNHCR (2017).

وبخصوص العوامل الهيكلية المؤثرة على التماسك الاجتماعي، يمكن تحقيق حالة سلام مستدامة إذا اعترفت الدولة علنا بحالات الاضطهاد والقمع التي مارستها في حق الأفراد والجماعات. فاللجوء إلى الآليات القضائية أو التقليدية لإلحاق العقوبات بالمسؤولين عن التحريض على النزاعات والمنفذين لإرادة هؤلاء المحرضين يعدّ من الطرق الممكنة للتعافي الجماعي للمجتمع. ومن الأمثلة على ذلك إنشاء هيئات رسمية لتقصي الحقائق في سيراليون وتونس لمتابعة المسؤولين عن التحريض على النزاعات الأهلية (Ainley, Friedman, & Mahony, 2016).

3.2.4. تحفيز الجهات الفاعلة من أجل الحيلولة دون نشوب النزاعات

يمكن لمجموعة كبيرة من الجهات المنخرطة في النزاعات أن تساعد في بناء القدرات المؤسسية من خلال تشكيل تحالفات فعالة (رسمية وغير رسمية) وصياغة خطابات معينة في مجتمعاتها. وتقوم بعض هذه التحالفات على أساس التجارب الإقليمية القابلة للمقارنة (مع الدول المجاورة) من أجل معالجة العوامل المحفزة لنشوب النزاعات. على سبيل المثال، بأخذه العبرة من الحسابات الخاطئة التي قامت بها جماعة الإخوان المسلمين في مصر، لجأ الحزب الإسلامي التونسي النهضة إلى نهج أكثر شمولية وديمقراطية في الوقت الذي تناول فيه مظالم الناس في تونس (Toska, 2017).

والجهات الفاعلة التي تقوم ببناء التحالفات لا تنحسر في المحلية منها فحسب، بل قد تكون إقليمية ودولية أيضًا. فعلى سبيل المثال، يعتبر الانتقال السلمي للحكومة الذي تم في غامبيا مؤخراً بتوجيه ودعم من قبل تحالف بين القادة المحليين والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة نجاحاً إلى حد كبير (Steven & Sucuoglu, 2017). وتشير العديد من التقارير إلى أن غالبية عمليات السلام تدين بنجاحها للدور الذي تلعبه مجموعات المجتمع المدني بالنظر إلى الثقة الاجتماعية والروابط المدنية التي تحظى بها هذه الجماعات داخل المجتمع (Aslam, 2017). ومن الأمثلة على ذلك، نستحضر تونس حيث تمكن رباعي الحوار الحائز على جائزة نوبل للسلام من تحفيز الحوار الودي بين الحكومة والمعارضة بتمهيد الطريق من أجل ديمقراطية تعددية (Norwegian Nobel Committee, 2015).

يتناول النهج الثاني لبناء القدرات قدرة الجهات الفاعلة على الأخذ بزمام الخطابات السائدة. فالعلاقة المتبادلة بين الخطابات والقواعد والدوافع مهمة لأنه في أوقات النزاعات، يمكن للخطابات السائدة أن تؤثر على المعايير الاجتماعية وبالتالي تؤثر على دوافع الجهات الفاعلة إما للتعاون أو مقاومة عمليات السلام. وعلى سبيل المثال، في الحالة النيجيرية، وجهت الحكومة في خطابها الوطني على النهج السلمية والتماسك الاجتماعي كوسيلة للتأثير على المعايير والدوافع الحالية للحد من العداء بين المعارضين (Perouse de Montclos, 2017).

يستند النهج ذو الوقع المهم في إخماد التطرف ومنع نشوب النزاعات إلى النهج المجتمعي حيث يتولى القادة المؤثرون الذين يتألفون من النساء والزعماء الدينيين تبني واعتماد استراتيجيات عملية للمشاركة في مجتمعاتهم. وفي منظمة التعاون الإسلامي، يمكن ملاحظة الحالات الناجحة لهذا النهج في إندونيسيا والمغرب. وفي كلتا الحالتين، نتجت مخرجات إيجابية عن جهد منسق بين الحكومة المركزية والجهات الفاعلة الدينية. ففي إندونيسيا، اجتمعت الحكومة المركزية والزعماء الدينيون لتحدي الخطابات المتطرفة من خلال تأليف أغاني تستند إلى مفهوم السلام والحب كما هو مروج له في الدين (Ranstorp, 2009). وفي المغرب، تم تقديم حوافز للنخب المحلية للمشاركة في مشروع نظمته الدولة والمؤسسات الدينية (Wainscott, 2017). وعلاوة على ذلك، كانت حكومة جمهورية قيرغيزستان تعتمد في الماضي على عناصر فاعلة من النساء لتولي دور الزعماء الدينيين لتحديد النساء الراديكاليات ومنعهن من الانضمام إلى الجماعات المتطرفة (UN & World Bank, 2018).

4.2.4. التنسيق وتعبئة الموارد من أجل الأشخاص المتضررين من النزاعات

يحتاج الأفراد المتأثرون بالنزاعات إلى الدعم للتغلب على التحديات القائمة التي يواجهونها واستعادة سبل عيشهم. وغالباً ما يكون بناء قدرات وحدات تنسيق الدولة المركزية هو أفضل نهج استراتيجي لمنع الأنشطة غير المنسقة التي تتعارض مع التعافي المبكر وبناء السلام ومناهج بناء الدولة من الحدوث. وسوف تساهم القيادة الحكومية الحاسمة في إجراء تغييرات جوهرية في الجوانب السياسية والاجتماعية بالنظر إلى قدرتها المتأصلة في التأثير على حوافز الجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى، أي المجموعات السياسية، لاختيار الوقاية من خلال التحكم في منع نشوب النزاعات مقابل اللجوء إلى خطابات العنف التي تحدث في أوقات النزاعات. وبالإضافة إلى ذلك، تلعب الدولة دوراً مهماً خلال فترة ما بعد التسويات، أي وقف الأعمال القتالية، كما يتضح من خلال حالة سيراليون وليبيريا حيث تم ضمان استمرارية السلام من قبل الجهات الفاعلة الحكومية بعد النزاع العنيف الذي حصل في نهر مانو (Marc, Verjee, & Mogaka, 2015). وفي الحالات التي لا يزال يتعين فيها تنظيم قيادة الحكومة في مجال التنسيق وتعبئة الموارد بما يكفي، يمكن للشركاء الدوليين أن يلعبوا دوراً مهماً في قيادة الاستجابة وبناء القدرات الوطنية. ومع ذلك، من الصعب إجراء التنسيق مع الجهات المانحة في المناطق المتأثرة بالنزاعات مقارنة بحالات الكوارث الطبيعية بسبب تعارض المصالح السياسية والأمنية التي توفرها الدول.

انتشرت مؤخراً أدوات ومبادرات حديثة للتنسيق، بما في ذلك تقييم الاحتياجات المشتركة وتحليلها، والأطر الاستراتيجية المشتركة، والصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين، وترتيبات التنفيذ المشترك. وينبغي إجراء تقييم للاحتياجات بعد انتهاء النزاعات (PCNA) أثناء عملية السلام أو بعدها أو بعد عملية الانتقال السياسي حيث سيتم استخدامها كمدخلات في آليات التنسيق. كما يمكنها أيضاً أن توفر خط الأساس وتُستخدم كوسيلة لجمع الأموال. وعلاوة على ذلك، أصبحت الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين (MDTFs) تتسم بأهمية متزايدة في حالات ما بعد الأزمات، بحيث يمكن أن تكون بمثابة وسيلة تمويل مشتركة وإطار للتنسيق الاستراتيجي. وعلى سبيل المثال، تعد خطة الاستجابة للأزمة في لبنان لفترة 2017-2020 بمثابة منصة لكل من حكومة لبنان والوزارات والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والأمم المتحدة والوكالات الخاصة الأخرى للاستجابة المشتركة لأزمة اللاجئين السوريين والفلسطينيين التي تشهدها لبنان حاليا. كما أن هذه المنصة ذات فائدة للعديد من المانحين لتجميع مواردهم وتنسيق الاستجابة دون فرض ضغوط إضافية على الموارد والمؤسسات اللبنانية (راجع الإطار 2.4).

5.2.4. بناء القدرات المؤسساتية لحل النزاعات والحيلولة دون نشوبها – أفضل الممارسات

بالإضافة إلى العوامل المذكورة أعلاه التي من شأنها أن تؤثر على بناء القدرات المؤسسية في المناطق التي تدور فيها النزاعات، يسلط الجدول 2.4 الضوء على التدابير والحالات الرئيسية التي يمكن أن يتحقق فيها التنفيذ الفعال لعملية بناء القدرات المؤسسية بفعالية. ينبغي اعتبار كل الإجراءات الهيكلية والمباشرة بشكل كلي أو

جزئي كوسيلة من الوسائل الممكنة لمنع نشوب النزاعات وحلها بناء على تحليل شامل للسياق والاحتياجات والفرص والموارد المتاحة (البشرية والمالية والفنية) والغرض النهائي.

تشير أفضل الممارسات في سياق المقاربات العالمية المعتمدة لتحقيق سلام دائم وتنمية مستدامة إلى الحاجة إلى خمس مجموعات من القدرات المؤسسية:

- ينبغي وجود أنظمة تضمن حوكمة شاملة يتمتع من خلالها المواطنون أفرادا وجماعات بالاستفادة المتكافئة من خدمات الدولة لاسيما سيادة القانون والاقتصاد؛

الإطار 2.4: خطة لبنان للاستجابة للأزمة 2017-2020

إن خطة لبنان للاستجابة للأزمة 2017-2020 (LCRP) هي نتاج لمبادرة مشتركة بين حكومة لبنان والأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية وطنية ودولية ومؤسسات خاصة. وتتمثل الأهداف الرئيسية للخطة في شقين: (1) ضمان الاستجابة الفعالة للحالات الإنسانية للاجئين السوريين وغيرهم من المجموعات المستضعفة (2) برمجة هذه الاستجابة بطريقة تجعل لبنان مستفيدا بشكل ملحوظ من خلال الاستثمار في الخدمات والاقتصاد والمؤسسات اللبنانية. وتعتبر خطة لبنان منصة حيوية يمكن للمجتمع الدولي من خلالها دعم لبنان في تلبية احتياجات شعبه واحتياجات اللاجئين النازحين المتواجدين حاليا في لبنان. وتدخلات هذه الخطة على مختلف المستويات تتم بالتوازي مع السياسات والاستراتيجيات الوطنية، وتسعى إلى لعب دور تكميلي للمساعدات الدولية القائمة والبناء عليها. ولهذه الخطة ثلاثة أهداف استراتيجية رئيسية:

1- ضمان توفير المساعدة والحماية الإنسانية لأشد الناس ضعفا في لبنان (الأشخاص الذين يعيشون تحت عتبة الفقر) واللاجئون النازحون من سوريا.
2- تعزيز قدرات الأنظمة الوطنية والمحلية لتقديم الخدمات. تحسين جودة الخدمات العامة الأساسية ومستوى الوصول إليها.
3- تعزيز الاستقرار المؤسسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي في لبنان على المدى الطويل.

وحسب قائمة الاحتياجات ذات الأولوية التي حددتها الحكومة اللبنانية بشكل مشترك مع الشركاء على الصعيدين الوطني والدولي، تركز خطة لبنان على المجتمعات الأكثر هشاشة، وتستهدف:

- ما يناهز 2.8 مليون لبناني وسوري وفلسطيني الذين يعيشون حاليا في وضع هش ويعانون من الإقصاء.
- ما يناهز 1.9 مليون شخص بحاجة إلى حماية فورية أو قصيرة الأجل ومساعدة مباشرة (نقدية وغير نقدية).
- ما يناهز 2.1 مليون شخص بحاجة إلى الاستفادة من خدمات جيدة، والانتعاش الاقتصادي، والخدمات المجتمعية.

المصدر: الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة (2017).

- يجب ضمان الاعتراف بحقوق الإنسان الأساسية لجميع المواطنين دون تمييز من خلال آليات الحوكمة الرشيدة؛
- يلزم بناء آليات دائمة وقاعدة متينة من المهارات المؤهلة لحل النزاعا وتسويتها بطرق سلمية؛

- **يجب إدارة المراحل الانتقالية بشمولية وفعالية وعلى أساس توافق الآراء بما في ذلك المراحل الانتقالية المتعلقة بالحوكمة في مراحل ما بعد الصراعات؛**
- **هناك حاجة إلى بذل جهود متضافر لبناء التماسك الاجتماعي بين المجتمعات أو المجموعات المستقطبة أو المقسمة، وذلك من خلال التعليم والحوار المحلي والنشاط الاقتصادي الذي يخلق روابط بين المجتمعات بناء على القيم المشتركة.**

إن النزاعات المسلحة ترتبط ارتباطا وثيقا بالتخلف المؤسسي الذي ينتج عنه عدم وجود قدرة على إدارة الصراعات. لذلك أصبحت مسألة تعزيز التنمية البشرية على الصعيدين المؤسسي والبشري من الأهداف الاستراتيجية التي يجب على بلدان منظمة التعاون الإسلامي العمل عليها لإدارة الصراعات بنجاح.

3.4. الوساطة لفض النزاعات

تَعتبر الوثائق السياساتية الدولية مثل قرار الأمم المتحدة بشأن "تعزيز دور الوساطة في التسوية السلمية للنزاعات ومنع نشوبها وحلها"، وميثاق منظمة التعاون الإسلامي، وبرنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي 2025، وآليات منظمة التعاون الإسلامي لتسوية النزاعات (راجع الفصل 6)، ومشروع الاتحاد الأفريقي لدعم الوساطة، ومجموعة أدوات الاتحاد الأوروبي الشاملة لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام، والعديد من الوثائق الدولية الأخرى، أن الوساطة واحدة من الأدوات الأكثر فعالية للحل السلمي للنزاعات القائمة بين الدول وبين عناصر داخل نفس البلد. وحسب ما ذكره السفير عسكر موسينوف، المنتخب في منصب الأمين العام المساعد لمنظمة التعاون الإسلامي، فإن "منظمة التعاون الإسلامي طالما لعبت دورا مهما في الوساطة وحل النزاعات منذ تأسيسها، خاصة فيما يتعلق باتخاذ إجراءات في البلدان الأعضاء في المنظمة أو التدخل في الحالات التي تكون فيه مجتمعات مسلمة جزءا من النزاعات." (Mussinov, 2017).

الوساطة هي عملية تدخل طرف ثالث لمساعدة طرفين أو أكثر بعد موافقتهم من أجل الحيلولة دون نشوب نزاع أو إدارته أو حله من خلال تقديم الدعم اللازم لهذه الأطراف للتوصل إلى اتفاقيات ترضي كل الأطراف (UN, 2012). يمكن أن يلعب الوسيط دور الجهة الميسرة للاتصالات والقناة الناقلة والمترجمة للمعلومات والناشر لنتائج محددة وعامل التأثير المباشر والمشرف على تفعيل النتائج أو الضامن لها (Bercovitch, 1991a).

في الساحة السياسية الدولية، عادة ما ترفض الدول المتصارعة سبل الوساطة القانونية المعيارية لأنها تعتبرها انتهاكا لحقوق الدولة السيادية. لذلك غالبا ما تكون الوساطة الناجحة نابعة من مساعي تطوعية تضمن التوصل للإجماع والاستقلالية ومكاسب مشتركة بين كل الجهات المنخرطة. والوساطة الطوعية أيضا مرنة ومعقولة التكلفة، وتوفر لكل طرف فرصة لتحقيق نتيجة مرضية إلى حد ما (Bercovitch, 1991b). لكن نظرا لكون الوساطة التطوعية غير قابلة للتنفيذ من الناحية القانونية، فإن نجاحها يوقف إلى حد كبير على نوايا الدولة وقدراتها على احترام شروط الوساطة.

الجدول 2.4: الإجراءات الهيكلية والمباشرة للحيلولة دون نشوب النزاعات والعنف المسلح

إجراءات هيكلية	إجراءات وقائية مباشرة
إجراءات اقتصادية	الإنذار المبكر
التقليص من معدلات الحرمان والفقر	إحداث هيئة للأمم المتحدة للإنذار المبكر والتقييم
التقليص من معدلات عدم تكافؤ الفرص، خاصة الأفقية	إجراءات دبلوماسية
تعزيز النمو الاقتصادي	تقصي الحقائق
دعم الإصلاح الهيكلي	تشكيل "أفرقة أصدقاء" فيما بين أعضاء الأمم المتحدة
توفير المساعدة الفنية	إيفاد أشخاص / مبعوثين مرموقين
النهوض بمعدلات التبادل التجاري والانفتاح التجاري	تبني المساعي الحميدة للأمانة العامة
دعم التنمية المجتمعية وتولي مقاليد الأمور محليا (الملكية المحلية)	الاستمرار في التحكيم (بما في ذلك محكمة العدل الدولية)
إجراءات متعلقة بالحوكمة	دعم عمليات حل النزاعات المحلية
بناء قدرات مؤسساتية وضمان تقديم الخدمات الاجتماعية	العقوبات
تعزيز الديمقراطية ودعمها	المنع من السفر
دعم توزيع السلطة أو تقاسمها	حضر التجارة والأسلحة
تعزيز استقلالية القضاء	تجميد الأصول
القضاء على الفساد	فرض عقوبات دبلوماسية
تعزيز القدرة المحلية على حل النزاعات	الحوافز
إجراءات أمنية	تشجيع الحوافز الاقتصادية أو التجارية
تعزيز سيادة القانون	توفير حوافز سياسية
الحد من / منع الإفلات من العقاب	إجراءات عسكرية
إصلاح قطاع الأمن	تعبئة عمليات الانتشار الوقائي
تشجيع نزع السلاح وتحديد / إدارة الأسلحة بشكل فعال مع إشارة خاصة إلى الأسلحة الصغيرة	تطوير و / أو تهديد القدرة على النشر السريع
إجراءات متعلقة بحقوق الإنسان	التشويش وغيرها من وسائل منع التحريض
حماية حقوق الإنسان الأساسية وبناء القدرات الوطنية، مع حماية محددة لحقوق الأقليات والمرأة وحقوق الطفل	إجراءات قانونية
دعم عمل محكمة الجنايات الدولية	إحالة القضايا إلى محكمة الجنايات الدولية
إجراءات اجتماعية	
بناء الثقة بين المجموعات، بما في ذلك الحوار بين الأديان	
تعزيز المجتمع المدني ودعمه	
إرساء حرية الصحافة	
منع خطاب الكراهية والمعاقبة عليه	
التوعية بشأن التنوع والتسامح	

المصدر: Bellamy (2011, p. 5).

1.3.4. متطلبات نجاح الوساطة

يعتقد معظم الممارسين أن الوساطة الناجحة في النزاعات الدولية تتوقف إلى حد كبير على المعايير التالية، إلى جانب أخرى لم تذكر في هذا السياق:

- **أول المعايير وأكثرها أهمية هي أن تكون أطراف النزاع على استعداد للتفاوض للتوصل إلى حل سلمي، و لابد من وجود قبول من طرف الأطراف بمصداقية ونزاهة الوسيط، ويجب أيضا توفر موافقة المجتمع الإقليمي والدولي على دعم عملية الوساطة (Vukovic, 2014)؛**
- **يجب تصميم عملية الوساطة بصيغة تضمن استدامتها على مدار فترة من الزمن، ولا يجب أن تكون مجرد أداة للتفاعل الديبلوماسي بين الطرفين لمرة واحدة فقط (Vukovic, 2014)؛**
- **يجب أن تبدأ عملية الوساطة بمجرد انخراط الوسيط مع الأطراف وأصحاب المصلحة المعنيين (سواء أكان ذلك بصيغة رسمية أو غير رسمية) وأن تتواصل حتى التوصل لنتيجة أو اتفاق - حتى عندما يكون الطرف الثالث مسؤولا عن تسهيل تنفيذ ما تم التوصل إليه (Kleiboer, 1996)؛**
- **يجب أن تكون عملية الوساطة مصممة حسب السياق والوسائل المتاحة. فموقع الجهة الوسيطة وسلوكاتها وأدوارها لا تخرج عن متطلبات ظروف محددة. لذلك، فإن مسألة "مقاس واحد يناسب الجميع" غير مجدية لتحقيق جهود الوساطة للنجاح (Bercovitch & Jackson, 2001)؛**
- **يجب على الوسطاء أن يأخذوا بعين الاعتبار بعض التفاصيل المتعلقة بالنزاعات، بما في ذلك أسبابها وديناميكياتها والمصالح التي تسعى الأطراف المتصارعة لتحقيقها ومواقفها والعوامل الاجتماعية والبيئات الإقليمية والدولية (Kleiboer, 1996)؛**
- **يجب على الوسيط أن يكون بمثابة حاجز عازل بين الطرفين لتعزيز عملية تبادل المعلومات وإرشاد الحوارات والاتصالات، وأن يشجع التعاون على حل المشكلات وأن يضمن أن الأطراف المتفاوضة تتمتع بالمعرفة والمعلومات والمهارات اللازمة للتفاوض بكل ثقة وأن يفتح المجال، إذا اقتضت الضرورة، أمام أصحاب المصلحة الخارجيين المعنيين للانخراط في عملية الوساطة (Bercovitch, 1991b).**

إن مسألة توفر هذه المتطلبات من عدمها هي ما يحدد في كثير من الأحيان نجاح أو فشل جهود الوساطة (Bercovitch, 1991a). لكن من المهم التذكر أن الوساطة في حالة الصراعات المعقدة لا تعدو أن تكون مجرد مكون من المكونات المتعددة لعملية السلام. لذلك يجب إدراج آلية الوساطة ضمن إطار الإدارة الفعالة للنزاعات وحلها ولا يجب أن تكون نشاطا قائما بذاته.

الشكل 2.4: العوامل الأساسية المساهمة في إنجاح الوساطة

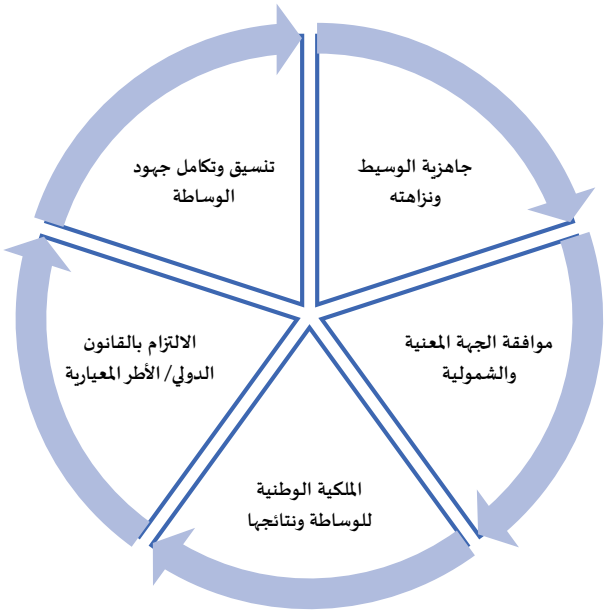

المصدر: استنادا إلى توجيهات الأمم المتحدة من أجل الوساطة الفعالة، 2012.

بالنظر إلى أن قدرات دعم الوساطة في منظمة التعاون الإسلامي لا تزال في مراحلها الأولية، يشدد الأمين العام المساعد للمنظمة، السفير عسكر موسينوف، على ضرورة "... تحديد وتقديم وصف دقيق للدور الذي من المفترض أن تضطلع به منظمة التعاون الإسلامي في هذا السياق المتعدد الأطياف [جهود الوساطة الدولية] ..." وبذلك "... فإنه ليس من الممكن استيعاب مستوى المقاربة الدولية دون الإلمام بوثائق الأمم المتحدة الأساسية والاطلاع عليها جيدا ..." (Mussinov, 2017). ومن بين هذه الوثائق هناك وثيقة توجيهات الأمم المتحدة من أجل الوساطة الفعالة (UN, 2012)، التي تتعدى مجرد الاقتصار على المتطلبات الأساسية للوساطة الناجحة الواردة أعلاه لتشمل تدابير واقعية تجعل عمليات الوساطة أكثر فعالية. ووثيقة التوجيهات هذه متميزة لأنها حولت الوساطة من كونها قائمة على النتائج إلى عملية بحد ذاتها من خلال تحديد المبادئ الدقيقة مثل الشمولية، والاعتراف بتعدد الجهات الفاعلة المنخرطة في الوساطة، بما في ذلك المجتمع المدني، والمرأة، ومجموعات السكان الأصليين.

وبالاعتماد على تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن تعزيز الوساطة وأنشطتها الداعمة وتوجيهات الأمم المتحدة من أجل الوساطة الفعالة (2012)، يعرض القسم التالي توجيهات لصانعي السياسات في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من أجل الوساطة الفعالة. و بالنسبة لمنظمة التعاون الإسلامي، يمكن أن يكون لإدراج التوجيهات الخاصة بالوساطة ذات الفعالية على الساحة الدولية في أنشطتها الخاصة بدعم جهود الوساطة نتائج جد إيجابية على عملية تعزيز القدرات المتعلقة بالوساطة وفهمها فهما جيدا في دول المنظمة، وهذا من شأنه الإسهام في تحسين ثقافة الوساطة الشاملة في هذه البلدان.

2.3.4. جاهزية الوسيط ونزاهته

إن التوجيه بشأن جاهزية الوسطاء (الأفراد أو المنظمات) هو أن يكونوا قادرين على تخصيص الموارد للاستجابة السريعة والحفاظ على استمرارية تقديد الدعم طوال عملية الوساطة. ويجب تعزيز الجهة الوسيطة بفريق من المتخصصين مثل الخبراء القانونيين والخبراء الإقليميين والخبراء المواضيعيين، وبالدعم اللوجستي والإداري والأمني في مراحل التخطيط لعملية الوساطة (OSCE, 2014). كما أنه من المستحسن أيضا أن تستفيد فرق الوساطة من دورات تدريبية مناسبة وتعريفها بمختلف الجوانب المتعلقة بخصوصيات النزاعات والأطراف المنخرطة فيها. وأخيرا، ينبغي أن تنخرط الجهة الوسيطة في عمليات تحليل النزاعات وتقييمها داخليا على فترات منتظمة لضبط استراتيجيات الوساطة. ومن المهم أيضا استحضار مسألة خلق التوازن بين الجنسين خلال المراحل التحضيرية. فيتعين أن يتألف فريق الوساطة من الرجال والنساء معا لإثبات شمولية الجنسين وتجسيد مثال إيجابي لوفود الأطراف المتصارعة (Langis, 2011).

وعلى نفس المنوال، يعتبر الحياد والنزاهة من السمات الأساسية من أجل نجاح جهود الوساطة. فعلى الوسطاء بذل جهود إضافية من خلال أنشطتهم ورسائلهم التواصلية للتأكيد على أن لا فضل لأي طرف من أطراف عملية الوساطة على الطرف الآخر وأن النزاهة والعدل هما السمتان البارزتان للعملية برمتها (UN, 2012). وبالمثل، لا بد أن تكون القوانين والمعايير التي توجه جهود الوساطة شفافة بالنسبة للأطراف المتصارعة. وفي الوقت الذي يجب أن تكون فيه العمليات التواصلية الداخلية بين الوسطاء والأطراف صادقة، يجب على الوسيط أن ينأى بنفسه عن أي تدابير عقابية ضد الأطراف المتصارعة من قبل جهات فاعلة أخرى ويجب أن يبذل ما بوسعه للتخفيف من حدة انتقاد المجتمع لأطراف النزاع. وينبغي كذلك استبعاد كل جهة خارجية من شأنها التأثير على نزاهة الجهة الوسيطة أو عملية الوساطة (Izumi, 2010). وإذا أحست الأطراف الوسيطة أنها غير قادرة على الالتزام بمقاربة متوازنة خلال عملية الوساطة، فمن الأفضل لها بل عليها أن تسلم فورا مقاليد الأمور لجهات أخرى.

3.3.4. موافقة وشمولية الأطراف المعنية

بما أن الوساطة عملية تطوعية، فإن موافقة أطراف النزاع على الكيان الوسيط والعملية برمتها يعد أمرا ذا أهمية بالغة. وحتى تنطلق عملية الوساطة، من المهم أولا معرفة الأطراف التي يجب أن تصدر عنها الموافقة (UN, 2012). وإذا لم يوافق في بداية الأمر على الوساطة سوى طرف واحد من الأطراف المتصارعة، هنا يبرز دور الوسيط في العمل بشكل تدريجي للحصول على موافقة الأطراف الأخرى. والأمر يبقى في يد الوسطاء لتحليل ما إذا كان الشروع في عملية الوساطة سيكون مجديا في ظل موافقة طرف واحد فقط من الأطراف المعنية (UN, 2012). وبالتالي، فإن قرار استبعاد الأطراف التي من المحتمل أن تعرقل عملية الوساطة يبقى بيد الجهة الوسيطة. وبالنسبة للأطراف المتصارعة، يجب إبقاء قنوات المشاركة غير الرسمية في عملية الوساطة مفتوحة لأنها تتيح لها اختبار عملية الوساطة في بادئ الأمر دون الالتزام بها. وهذا من شأنه أن يساعد الوسيط على الدفع قدما بموافقة مختلف الأطراف على الدخول في عملية الوساطة من خلال التخفيف من مخاوفها في المرحلة غير الرسمية. كما يمكن للوسطاء كذلك الاعتماد على الجهات الفاعلة أو

المجموعات أو المنظمات المحلية والمجتمعية، ومن شأن الجهات الفاعلة الخارجية التي يمكنها الوصول إلى الأطراف المتصارعة أو تربطها بها علاقات المساعدة في إقناع الأطراف المتصارعة للجوء لعملية الوساطة. وحتى بعد موافقة الأطراف على الوساطة، يجب احترام السرية والحفاظ على الشفافية أثناء إدارة العملية. ومن الشائع أن تسحب الأطراف موافقتها في مراحل متقدمة من العملية لأسباب إجرائية أو أيديولوجية متنوعة (Engel & Korf, 2005). وفي مثل هذه الحالات، تلعب التقييمات المنتظمة دورا مهما في تحديد ما إذا كانت هناك أية تغييرات في مستوى موافقة أي من الأطراف المعنية.

في النزاعات التي تجري داخل البلد الواحد والتي سببها المظالم الاجتماعية أو المدنية، يعد إشراك مختلف أصحاب المصلحة المحليين في عملية الوساطة ضرورة مطلقة. فإشراك هذه الأطراف يساعد الوسطاء على اتخاذ الخطوات المطلوبة نحو تحديد ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع. وهنا تشمل الشمولية أيضا نطاق وطريقة تمثيل وجهات نظر مختلف الأطراف المتصارعة وأصحاب المصلحة وإدماجها في عملية الوساطة ونتائج العملية. لذلك غالبا ما تنجح عمليات الوساطة الشاملة، وإشراك مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة يجعل نتائج هذه العمليات تلقى قبولا على نطاق واسع من قبل المجتمع (UN, 2017).

إن عمليات الوساطة الشاملة لا تعني بالضرورة المشاركة المباشرة لمجموعات متعددة، لكنها تسهل العمل مع الأطراف المتصارعة وأصحاب المصلحة والمجموعات المحلية (المسلحة أو المدنية) لاستحداث منصة تضم مختلف وجهات النظر لإدراجها في العملية (Aulin, 2015). ويمكن للجهة الوسيطة ضمان الشمولية من خلال تحديدها الواضح لجميع الجهات الفاعلة التي تعتبر مشاركتها ضرورية لحل النزاع. كما يتعين على الجهات الوسيطة إطلاع الأطراف المتصارعة على ما تعود به المشاركة المكثفة من نفع على نتائج الوساطة، والتقليص من الشروط المسبقة المطلوبة للمشاركة في عملية الوساطة.

ويعد إشراك المرأة في عمليات الوساطة من الأمور الحيوية لإنجاحها، هذا لأن تأثير المرأة في اللبنات الأساسية للمجتمع معروف ومشهود لها بذلك. لكن لغرض عدم المساس بكفاءة العملية، ينبغي أن تكون مشاركة المرأة في عملية الوساطة منهجية ومنظمة (UN, 2017). ويتعين على الجهات الوسيطة حث الأطراف المتصارعة على إشراك العنصر النسوي في الوفود الممثلة لهم. وفي النزاعات الأهلية، لا بد أن ينصب التركيز على تحديد الجهات الفاعلة المحلية التي من شأنها أن تساعد في بناء قدرات المجتمع المدني والنهوض بمستوى انخراط المصلحة.

4.3.4. الملكية الوطنية للوساطة ونتائجها

إن عبء الالتزام بعملية الوساطة ونتائجها لا تتحمله فقط الدول والحكومات. فعلى المجتمعات المحلية والمجتمع ككل إبراز قدر من الملكية الوطنية بشأن عملية السلام برمتها (Gienanth & Hansen, 2005). وللنهوض بالملكية الوطنية، ينبغي إشراك الأطراف المتصارعة بفعالية في تصميم عملية الوساطة. وبالمقابل، يجب على الأطراف المتصارعة التشاور مع الجهات الممثلة لها وطنيا ومحليا طوال مرحلة عملية الوساطة. ومن الضروري على الأطراف المتسارعة خلق استراتيجية اتصال واضحة المعالم لتحديد التوقعات والجدول

الزمني لعملية الوساطة ونتائجها للتوصل لدعم محلي للعملية (AU, 2013). وبالإضافة غلى ذلك، ينبغي إطلاع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين والمجتمع المدني على التقدم المحرز بخصوص عمليات السلام، حتى يتسنى لهم المساهمة في العملية (من حيث الإجراءات والمضمون) عند الاقتضاء (CRS, 2013).

5.3.4. الالتزام بالقانون الدولي/ الأطر المعيارية

يلعب الدعم الدولي لعملية الوساطة ونتائجها دورا مهما في إضفاء طابع الشرعية على العملية وجعل السلام مستداما (Mason, 2007). وتتمثل إحدى طرق تحقيق الدعم الدولي في التزام الأطراف المتصارعة والوسطاء وعملية الوساطة بالقوانين والاتفاقيات الدولية. وبالإضافة إلى القوانين القابلة للتنفيذ، يجب على عملية الوساطة أيضا احترام المعايير الدولية مثل العدالة والإنصاف والشمول وتمكين الأقليات وغيرها من الأمور ودعم الالتزام بها (Lanz, Pring, Burg, & Zeller, 2017). وفي حالات الوساطة التي تشمل بلدان منظمة التعاون الإسلامي، يجب أن تلتزم العملية بروح ميثاق المنظمة.

الإطار 3.4: الوساطة لفض النزاعات في بابوا، إندونيسيا، 1998

تطالب المجموعات الانفصالية في بابوا بالاستقلال عن إندونيسيا منذ ستينيات القرن الماضي، وتدعم طرحها بمجموعة من المظالم التاريخية والاقتصادية والسياسية. وفي عام 1999، أعلنت الحكومة الإندونيسية بابوا منطقة تتمتع بالحكم الذاتي، يحكمها قانون OTSUS (قانون خاص للحكم الذاتي).

منذ أواخر العقد الأول من القرن العشرين، تبنت الحكومة الإندونيسية مقاربة للوساطة من أجل الحوار مع الحركات الانفصالية البابوية (شبكة بابوا للسلام بقيادة الأب نيليس تيباي) للتوسط في النزاع. وأيد شعب بابوا على نطاق واسع عملية الوساطة – معتقدين أن الحوار لن ينجح إلا إذا كانت هناك أطراف ثالثة محايدة. من أجل إجراء حوار فعال من أجل الوساطة، حددت حكومة ماليزيا وشبكة بابوا للسلام (PPN) الشروط التالية:

i. استحداث شبكة رسمية أو غير رسمية تضم جهات ميسرة للعملية من من جميع الأطياف الدينية والعرقية والسياسية بما في ذلك قادة الحركة والمنظمات غير الحكومية والطلاب والقادة الشباب.
ii. التوصل إلى إجماع وطني بشأن الحوار من خلال تطوير شبكات للأفراد المؤيدين للحوار في مناصب مؤثرة على صعيد الحكومات المركزية والمحلية.
iii. البحث عن الشرعية الشعبية من خلال المشاورات العامة للحفاظ على الدعم الشعبي للحوار وشرعيته. وقد تشمل هذه المشاورات العامة نقاشات بين مجموعات من شعب بابوا مثل الفصائل المؤيدة للاستقلال والمجموعات المسلحة والسلطات المحلية ومجموعات ميراه بوتيه (القوميين الإندونيسيين) وزعماء القبائل المحلية والشخصيات الدينية والقادة الشباب والقيادات النسائية وشبكة بابوا للسلام.
iv. التشاور مع شتات شعب بابوا في فانواتو والسويد وهولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. فالعمل مع شتات شعب بابوا يعد عاملا مهما لجمع الموارد والنهوض بمستوى الدعم وتوافق الآراء في مجتمع بابوا فيما يتعلق بعملية الوساطة.

المصدر: مركز الحوار في المجال الإنساني (2011).

6.3.4. التنسيق والطابع التكاملي في جهود الوساطة

تعتبر الجهود المشتركة أو تلك التي تقودها قيادات متعاونة في عملية الوساطة من الطرق الفعالة لجعلها سهلة، خاصة في الحالات التي تعمل فيها الجهات الفاعلة الحكومية والإقليمية والدولية معا. ففي بيانه الافتتاحي لبرنامج الوساطة من أجل السلام (من 3 إلى 7 سبتمبر 2017)، يشير الأمين العام المساعد لمنظمة التعاون الإسلامي، السفير عسكر موسينوف، إلى أن المنظمة بفضل كفاءتها الثقافية ورأسمالها الأخلاقي في العالم الإسلامي انخرطت في العديد من مبادرات الوساطة المشتركة أو ذات القيادة المشتركة (Mussinov, 2017). وبالنسبة للمنظمة، كان أداؤها عند توليها لدور الوسيط بالشراكة مع الجهات الفاعلة الوطنية أو الإقليمية أنجح من أدائها عند التوسط في النزاعات التي تدور داخل البلد الواحد. لكن قرار التوسط ككيان منفرد أو بالاشتراك مع أطراف أخرى يختلف باختلاف طبيعة النزاعات.

يجدر بنا أن نتذكر أن عملية الوساطة برمتها تحمل دلالات سياسية مهمة، ولا بد أن يكون لهذا الأمر تأثير على توازن القوى في المنطقة أو بين مختلف الدول (Bercovitch, 1991a). ففي حالات الحروب الأهلية المدوّلة والصراعات التي تدور في حدود الدول، يمكن أن يكون للبيئة الخارجية تأثيرات كبيرة على عمليات الوساطة. وعلى سبيل المثال، يمكن في حالة النزاعات الإقليمية أن تؤثر دول الأخرى على مدى امتثال دولة من الدول المتصارعة لنتائج الوساطة أو مقاومتها. في مثل هذه الحالات، ينبغي لعمليات الوساطة المحايدة النظر إلى ما هو أبعد من الضغوط الخارجية، مع مراعاة إشراك الدول الأخرى بفعالية في دعم جهود الوساطة (Vukovic, 2014). فعندما تكون الجهات الوسيطة على اطلاع جيد بكل الحيثيات، يصير بوسعها استخدام ورقة المصالح التي تتوخى الدول تحقيقها عند الدخول في صراعات، وذلك لتشجيع الأطراف على الالتزام بالنتيجة المتوصل إليها.

4.4. دور المؤسسات والعلماء الدينيين في تعزيز السلام

كما نوقش في الفصل السابق، فإن سوء تفسير التعاليم الدينية هو أحد الأسباب الجذرية للتطرف العنيف والصراعات الطائفية حول العالم. ومن المعتقدات الشائعة بين صانعي السياسات أن "الدين إما يحرض على العنف أو يظل صامتًا رداً عليه" (Sandal, 2017). ونتيجة لذلك، غالباً ما يتم تجاهل المؤسسات الدينية والعلماء عندما يتعلق الأمر بدورهم ومشاركتهم في عمليات السلام. وللتوضيح، بين عامي 1989 و 2008، كان هناك انخفاض كبير في عدد عمليات السلام القائمة على مجموعة دينية، والتي تدل إما على تراجع مشاركة الجماعات الدينية في عمليات صنع السلام أو ارتفاع النزاعات المسلحة الدينية (Jhonstone & Svensson, 2013). ومع ذلك، لا تزال العديد من المجتمعات ذات الثقافة والعادات المتنوعة تلجأ إلى وصفات دينية لحل النزاعات (Kadayifci Orellana, 2007).

1.4.4. الجهات الفاعلة الدينية - تأثيرات السياسات العامة

تتكون الجهات الفاعلة الدينية من خبراء في العقيدة الذين لديهم دراية بدراسة المبادئ الدينية وتفسيرها وتطبيقها على الحياة الخاصة والعامة. وفي حل النزاع، يمكن أن يكون الفاعل الديني فردًا أو قائدًا أو أي منظمة تعمل وفقًا لمبادئ دينية معينة. ومن خلال تفسيرهم ونشرهم للمعرفة الدينية، يشارك الزعماء الدينيون في تشكيل فهم الناس للدين الذي يمكن أن يؤثر في مجالات سياسية مختلفة (Sandal, 2012). لذلك، يجب أن يتم التعامل مع الجماعات الدينية كمجموعة من الخبراء في السياسة العامة إلى حد ما، وهذا ما يشرح إعطاء صانعي السياسة المعاصرين قيمة كبيرة لآراء الجماعات الدينية التي دخلت في المجال السياسي (Thomas, 2005).

في العديد من الحالات، يكون للجهات الفاعلة الدينية دور مؤثر في إدارة المنظمات أو الشبكات المسؤولة عن نشر المعرفة الدينية وتحويل التفسيرات الدينية والتوجيهات إلى سياسات وممارسات قابلة للتطبيق. وبالنسبة إلى عدد كبير من الأشخاص، تعتبر المعرفة التي تكرسها هذه الشبكات ذات أهمية أكبر من العلوم نفسها. ويمكن أن تكون المعرفة الدينية سببا للسلام و العنف في الآن ذاته؛ أي يمكن أن تتجلى علانية إما بطريقة إيجابية أو سلبية. وفي كلتا الحالتين، يمكن أن يكون للتغاضي عن دور العناصر الدينية في حل النزاع وبناء السلام عواقب وخيمة (Paris, 1997).

الإطار 4.4: سيراليون واتفاقية لومي للسلام، 1999

جاء اتفاق لومي للسلام كنتيجة لحرب أهلية عنيفة في سيراليون بين عامي 1991 و 2002 شاركت فيها حكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية. ويشكل اتفاق السلام مثالاً بارزًا على الدور الذي يمكن أن يلعبه القادة الدينيون والمنظمات في حل النزاعات في مجتمعاتهم. ففي سيراليون، كان للفاعلين الدينيين المسيحيين والمسلمين أثر هائل في تنظيم الأنشطة التي عززت التقارب السياسي والديني، والمصالحة، والتماسك الاجتماعي مثل "برنامج العلاقات بين المسيحيين والمسلمين" و "المجلس المشترك بين الأديان في سيراليون". كما لعبت هذه المبادرات دوراً رئيسياً في بناء السلام لكونها تعالج أساساً الأسباب الجذرية للصراع من خلال معالجة المظالم الحساسة.

باستخدام سيراليون كمثال، يمكن تقديم التوصيات التالية لإشراك الجهات الدينية في آلية حل النزاع على مستويات مختلفة:

- يجب أن يُنظر إلى الدين على أنه شكل من أشكال الخبرة وليس مجرد مورد روحي، يعني أنه لا ينبغي التعامل معه ببساطة كدراسة دينية بل كأداة براغماتية لحل النزاعات.
- في السياقات التي تتعدد فيها الصراعات، يجلب الفاعلون الدينيون معهم شبكة من الجهات الفاعلة الأخرى التي تعمل داخل المؤسسات الدينية وخارجها على مختلف المستويات، إذ أن هذه الشبكات مفيدة في تنسيق أنشطة حل النزاعات في المجتمعات المحلية حتى في أوضاع ما بعد الصراع.
- قد تختلف جهود حل النزاع وبناء السلام التي تقوم بها مختلف الأديان في نهجها وممارساتها. فعلى سبيل المثال، يعتبر الهيكل الهرمي، والانشقاقات القائمة، وطبيعة النظام التعليمي، ومدى دقة/ ملاءمة بعض

التعاليم الدينية من بعض العوامل التي تؤثر على مشاركة الفاعل الديني في القطاع العام. كما يجب أن يكون كل فاعل ديني قادرًا على تحديد وشرح خطابه الخاص.

- من أجل إشراك مختلف الفعاليات الطائفية بفاعلية في أنشطة حل النزاع، يجب أن يكتسب صانعو السياسات والممارسين معرفة عميقة باقتصاد المنطقة وسياستها وتاريخها ليتمكنوا من تقرير ما إذا كان يمكن دمج نوع معين من الخبرة أو المعرفة الدينية في جهود بناء السلام.
- يجب أن تعمل شبكات الجهات الفاعلة الدينية معًا على مختلف قضايا السياسة العامة، حتى في غياب النزاع، من أجل تهيئة بيئة من التفاهم والتسامح عبر الأنظمة الأساسية. و يجب أن يكون هناك تواصل مفتوح بين الفاعلين الدينيين والفاعلين العلمانيين الذين يمكنهم التنبؤ بظهور أية مظالم في المجتمع.
- يجب ألا تؤثر جهود بناء السلام بشكل سلبي على حيادية الجهات الدينية. فأي انحياز محسوس من جانب جهة دينية أن ينفي مصداقيتها كوسيط مستقل.
- يجب على صناع السياسات أن يأخذوا في الاعتبار نشر الخبرة الدينية. ويمكن أن يؤدي تبادل المعرفة والخبرات حول آليات حل النزاعات الدينية والعرقية إلى تحسين سياسات وممارسات حل النزاع طويل الأمد وبناء السلام.

المصدر: Sandal (2017)

2.4.4. الممارسات الثقافية الإسلامية لحل النزاعات وصنع السلام

من منظور إسلامي، يعتبر القرآن مصدرا ثمينا لفهم طرق إدارة الصراعات وتحقيق المصالحة، فهو يعظ بالإنصاف في حالات الثأر وبالغفران في حالات الاعتذار ومغفرة (Irani, 1999). وعلاوة على ذلك، فإن مجموعة متنامية من الأدبيات قد درست أيضا تقنيات حل النزاعات المتجذرة في العادات والقوانين الإسلامية التي قد تكون لها طلبات لحل النزاعات المعاصرة في السنوات الأخيرة (Abu Nimer, 2000; Rehman, 2011). ويعتبر العلماء العادات الإسلامية للتحكيم، والوساطة، والصلح، والمصالحة سوابق عرفية لآليات حل النزاعات الغربية (Irani, 1999; Ozcelik, 2006). وبالنسبة لمنظمة التعاون الإسلامي، تعتبر هذه المفاهيم الإسلامية جوهرية بشكل خاص وذلك لسببين: (1) منظمة التعاون الإسلامي هي الصوت الجماعي للأمة الإسلامية و (2) تتماشى وثائقها (أي ميثاق منظمة التعاون الإسلامي) مع التأكيد على التسوية السلمية للنزاعات والصراعات كما هو مذكور في القرآن الكريم.

وطبقًا الأعراف الدينية، فقد تم الاعتماد على تدخلات طرف ثالث لتسوية النزاعات الفردية والمجتمعية والدينية في المجتمعات الإسلامية عبر التاريخ. وبشكل عام، يتم حل النزاعات في القبائل والمجتمعات الإسلامية في ثلاث خطوات وهي مبينة في الشكل 3.4.

الشكل 3.4: الممارسات التقليدية لحل النزاعات والمصالحة في المجتمعات الإسلامية

المصدر: تصميم موظفي سيسرك.

تشمل الوساطة، وهي الممارسة المعتادة، ما يلي: الوسيط الذي يجري مفاوضات ثنائية وجماعية لعملية الوساطة. ويمكن أن يكون الوسيط إما فردًا أو وفدًا من الكبار، أو أصحاب مراكز رفيعة المستوى، أو خبراء سبق لهم التوسط في قضايا مماثلة. كما يجب أن يكون الوسيط شفافًا ومحايدًا وجديرًا بالثقة وصادقًا ومطلعًا على الشريعة الإسلامية، إذ تتم عملية الوساطة في مواقع محايدة. وتجري الإجراءات بصورة منظمة وعلانية. وتشمل واجبات الوسيط اكتشاف الحقائق ومراجعة الأدلة وتاريخ الأطراف المتنازعة وفرض عقوبات أو مكافآت إيجابية لأحد الطرفين أو كليهما. ومع ذلك، على خلاف الوساطة في النزاعات الغربية، ربما تكون أهم سمة من سمات الوساطة هو أن الهدف الرئيسي من عمليتها هو الحفاظ على العلاقات في المجتمع واستعادتها بدلاً من إعطاء الأولوية للانتقام أو المكاسب الشخصية / الجماعية (Ozcelik, 2006).

ويمكن لممارستي الوساطة والتحكيم أن تكونا تكميليتين. وهنا، يشير التحكيم إلى ممارسة إسلامية تختلف عن التحكيم الغربي. ففي المجتمعات الإسلامية، لا يعد التحكيم بديلاً للنظام القضائي؛ بل هو الوسيلة الوحيدة لحل النزاعات عندما لا تؤدي المفاوضات والوساطة إلى تسوية (Sayen, 2003). ولذلك، في حين أنه لدى الحَكَم أثر على المجتمع، فهو لا يملك أي سلطة سياسية أو قانونية مباشرة (Sayen, 2003). وتاريخياً، تم إدراج ممارسات التحكيم السابقة للإسلام في الشريعة الإسلامية لأن التحكيم كان يستخدم على نطاق واسع في مجتمعات ما قبل الإسلام لتسوية النزاعات القبلية (Ozcelik, 2006). وتبدأ عملية التحكيم بتعيين محكمَين يحاولان تقديم المصالحة. وفي كثير من الحالات، يكون قرار المحكمين نهائيًا. وفي حالات مختارة، يمكن إحالة القضية إما إلى الإمام الرسمي أو شخص ذو سلطة (لديه سلطة دينية / قانونية والخبرة المتعلقة بعملية حل النزاعات) (Ozcelik, 2006).

والمرحلة النهائية لحل النزاعات هي الصلح الرسمي والمصالحة. فممارسة الصلح والمصالحة هي أمر شعائري ورمزي يشجع على الصفح والغفران وإقامة السلام. ووفقا للشريعة الإسلامية، "الغرض من الصلح هو إنهاء الصراع والعداوة بين المؤمنين ... الصلح هو شكل من أشكال العقد الملزم قانونا على الفرد (الصلح الخاص)

أو المجتمع (الصلح العام)." (Khadduri, 1997). إن الصلح العام (بين المجتمعات أو الدول) يشبه معاهدة سلام ملزمة قانونًا. وفي التقاليد القبلية، يمكن أن يكون الصلح كليًا أو جزئيًا / مشروطًا. ويُنهي الصلح التام النزاع بين طرفين، اللذان قررا عدم حمل أي ضغينة تجاه بعضهما البعض (Irani, 1999). كما أن الصلح الجزئي أو الشرطي ينهي النزاع بين طرفين حسب الشروط المتفق عليها خلال عملية السلام (Irani, 1999).

من الناحية الإجرائية، تبدأ المصالحة عندما تلتزم الأطراف المتصارعة بوقف الأعمال العدائية بالوعد النقدي أو الشفوي، وإذا تم التوصل إلى اتفاق بين الأطراف، فيجب الإعلان عنه علانية. وعلى الرغم من أن التقدّم الدقيق في الطقوس بخصوص الصلح والمصالحة يختلف في المجتمعات، إلا أن الممارسة الأساسية تشمل دائمًا ما يلي: المصافحة (باليدين) والمعالحة (تشارك أكل الخبز) (Jabbour, 1996) مما يدل على استعادة العلاقات الاجتماعية.

3.4.4. خلق فضاءات للأطراف الدينية في حل النزاعات وبناء السلام

كما ذُكر في الأقسام السابقة، يدرك المزيد من صانعي السياسة يوما بعد يوم فوائد الشمولية في عمليات السلام. وهناك أيضا إدراك متزايد بين الممارسين أنه يجب على آليات حل النزاعات أن: (1) تراعي الأعراف والممارسات المحلية و (2) تراعي السياق الخاص للصراع. الدين ووالعناصر الفاعلة الدينية جزء لا يتجزأ من كل هذه الإدراكات.

مع ذلك، من ناحية، حتى عندما تكون هناك أدلة تدعم مثل هذه الإنجازات، كانت الدول مترددة في الاعتراف رسميًا بالفاعلين الدينيين في مجال حل النزاع. ومن ناحية أخرى، كانت المنظمات الإقليمية والدولية أكثر تقبلا لإشراك الفاعلين الدينيين في مختلف مراحل الصراعات. وفي واقع الأمر، كانت قمة الألفية للأمم المتحدة للقادة الدينيين والروحانيين في العالم (2000) مبادرة جد مهمة لأنها جمعت أكثر من 1000 من ممثلي التقاليد الدينية عبر الوطنية والشعوب الأصلية للتعرف على تأثيرهم في السياسة العالمية.

وفي الوقت الذي قد يكون للدين نصيب في العديد من الصراعات المعاصرة والحروب الأهلية ، إلا أن هذا لا يعني أن الصراع يدور بالأساس حول الدين (Fox, 2004). ففي العديد من المجتمعات، يرتبط الدين بشكل لا يمكن تفسيره بالنزاع لأنه إما جزء من الهوية السياسية للبلد أو لأنه يشكل أساسًا للخطابات الوطنية. وفي كلتا الحالتين، لا يستطيع صانعو السياسات اقصاء الدين حتى عند التعامل مع القضايا العلمانية. وفي الوقت نفسه، هناك أدلة تدعم أنه في حين لا يصعب الدين بالضرورة إدارة الصراع (ما لم تناضل الأحزاب من أجل قضايا دينية)، فوهو لا يزال مهما لتحقيق سلام دائم - حتى في النزاعات العلمانية (Svensson, 2007). وعلى سبيل المثال، في أوغندا، لم يكن الدين هو السبب الرئيسي للصراع، ولكن القادة الدينيين من أشولي ساهموا بشكل كبير في جهود عملية السلام من خلال خبرتهم في التقاليد المحلية والنهج الإسلامية لحل النزاع (Khadiagala, 2001).

عمليا، تقوم عملية بناء السلام المعتمدة على الأساليب الدينية "المعتقدات والأعراف والطقوس ذات الصلة ببناء السلام، وكذلك مجموعة من الجهات الفاعلة من المؤسسات الدينية والمنظمات الطوعية الدينية الخاصة، والأفراد الذين لديهم دوافع دينية للمشاركة في بناء السلام." (Powers, 2010) في مقابل آليات حل النزاع العلمانية، يركز بناء السلام القائم على الأساليب الدينية بشكل أكبر على إصلاح العلاقات الاجتماعية، وتحسين التعاون بين الأديان، واكتشاف المعتقدات والممارسات المشتركة، وتعزيز العمل الجماعي، والحث على اتخاذ إجراءات سلمية (Powers, 2010; Smock, 2006). ويمكن للقادة الدينيين أن يستخدموا نفوذهم وسلطتهم المجتمعية لتعبئة الأطراف المتنازعة للدخول في عمليات الوساطة، والتوفيق بين الأطراف المتصارعة، وتعبئة المجتمعات، وجمع الدعم الدولي لعمليات السلام (Brecovitch & Kadayifci-Orellana, 2009). كما يمكن للقادة الدينيين أيضًا أن يلعبوا دورًا أكثر نشاطًا في الوساطة عن طريق توفير التدريب في حل النزاعات أو التحكيم أو الوساطة في نزاعات محددة في إطار نزاع أكبر. فعلى سبيل المثال، لعبت جماعة سانت إيجيديو المسيحية دورًا رئيسيًا في الوساطة خلال المفاوضات التي أدت إلى إخماد الحرب الأهلية في موزمبيق (Lederach & Appleby, 2010). وبالمثل، أنشأت جماعة كوريميلا في أيرلندا الشمالية مساحة آمنة للبروتستانت والكاثوليك للاجتماع معا ومناقشة القرارات الممكنة حول النزاع دون الخوف من الأعمال العدائية (Sandal, 2017). ولذلك، من منظور إدارة النزاع، يمكن للقادة الدينيين أن يلعبوا دوراً حيوياً ليس فقط في تعزيز القرارات السلمية فحسب، بل وأيضاً لتعبئة الأفراد لقبول النتائج الرسمية لعمليات السلام.

4.4.4. إدراج الدين في عملية صنع السياسات

من منظور السياسات، يمكن استخدام العناصر الدينية لحل النزاعات وبناء السلام على ثلاث مراحل (Sandal, 2017):

- المرحلة 1: يجب أن يتم إدخال العناصر الدينية في آلية حل النزاعات تدريجياً عبر مراحل مختلفة خلال النزاع. ومن أجل كسب القبول العام، ينبغي صياغة الأفكار والقواعد والحلول الدينية بطريقة تخلق هويات إيجابية بدلاً من الهويات السلبية.

- المرحلة 2: من المهم الاعتراف بالعمليات السياسية المناسبة التي تفضي إلى إشراك مختلف الجهات الدينية. فلا يمكن بناء السلام الديني إلا عندما يمنح السياسيون بعض السلطة للفاعلين الدينيين كجزء من العملية السياسية. وفي المقابل، يجب على الفاعلين الدينيين دعم الفكر الديني الشامل لبدء عملية المصالحة بين الأطراف المتصارعة.

- المرحلة 3: يشير الانتشار إلى انتشار القرارات المعمول بها بين مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة والأطراف المشاركة في النزاع. كما أن نشر الحلول الممكنة بين مختلف الأطراف الفاعلة مفيد في (1) إنشاء مساحة شاملة لمختلف الأطراف للمساهمة في النقاش، و(2) إدراج التعليقات من مختلف أصحاب المصلحة في الحل المقترح، و(3) ضمان توحيد جميع الأطراف في نهجهم تجاه حل النزاعات

وبناء السلام. وفي هذا السياق بالذات، يمكن أن يشمل نشر بناء السلام الديني أيضاً تكرار ممارسات بناء السلام ومعاييره من سياقات مختلفة.

5.4. الإنتعاش بعد انتهاء الصراع

هناك عدد من الفرص متاحة لتعزيز السلام والتنمية المستدامة والاستقرار بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وتبرز ثلاث مجموعات من الفرص في سياق هذا الفصل: إدارة التحولات لتؤدي إلى تحقيق قدر أكبر من السلام والتنمية؛ وإدارة التوترات المتكررة بسبب الأرض والموارد الطبيعية؛ ومنع الوقوع مرة أخرى في شرك الصراعات.

1.5.4. إدارة التحولات المؤدية إلى السلام والتنمية

تحتاج التحولات ومطالب الإصلاح والمشاركة إلى أن تدار بحيث تؤدي إلى المزيد من السياسات والاقتصاديات الناجحة بدلاً من زيادة انهيار المجتمع والأنظمة. وقد تؤدي التوترات الطائفية المتصاعدة، والخلافات المستحكمة بشأن الإصلاحات المهمة والاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية المستدامة إلى حالة من عدم الاستقرار المزمن وإلى الحد بشكل كبير من آفاق النمو في هذه البلدان.

الفرص: يجب أن تعمل منظمة التعاون الإسلامي بالشراكة مع الدول الأعضاء على إنشاء منصات وطنية لإدارة التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من خلال تعزيز الحوار بين مختلف الأطراف، وإشراك الجهات الفاعلة الأساسية وتشجيع المحادثات المستمرة فيما بينها من أجل بناء الثقة أو التوافق حول أولويات التنمية.

لقد كان الحوار بين مختلف الجهات عنصراً مركزياً في العمليات الانتقالية المستقرة في السنوات الأخيرة في تونس والنيجر وغينيا والسنغال. وقد جمعت منابر الحوار الوطني - مع المنظمات النسائية التي تقوم بأدوار هامة - بين الجهات الفاعلة الأساسية لإجراء محادثات مستمرة من أجل بناء الثقة أو توافق الآراء بشأن الأولويات الأساسية. ويوفر مركز العقود الاجتماعية في مصر (وهو جزء من مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار) منبرا لبناء توافق في الآراء حول أولويات التنمية.

2.5.4. إدارة التوترات المتكررة بشأن الأراضي والموارد الطبيعية

لطالما ميز الصراع الدوري على الأراضي والموارد الطبيعية العلاقات بين المجتمعات المحلية وفيما بينها، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وآسيا الوسطى. ومع تزايد الضغوط الناجمة عن تغير المناخ وعدم الاستقرار الاقتصادي العالمي، ازدادت كذلك حدة هذه الصراعات وشدتها. في العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك نيجيريا وبلدان الساحل وسيراليون وأوغندا وغينيا بيساو وغينيا وقيرغيزستان وطاجيكستان، اتخذت هذه النزاعات أبعاداً إقليمية أو دينية أو عرقية، وهددت استقرار وتنمية هذه البلدان.

الفرص: ينبغي أن تسعى منظمة التعاون الإسلامي إلى إنشاء منصات منظمة للزعماء والشيوخ الدينيين كجزء من آلية منهجية لحل النزاع، وكذلك لجان سلام إقليمية أو محلية أو آليات متكافئة بهدف معالجة الصراعات الدورية على الأرض والموارد الطبيعية.

قامت عدة دول وأقاليم داخل البلدان ببناء "بنى تحتية للسلام" تتسم بالفعالية لإدارة التوترات المتكررة. وشملت هذه الأدوات جهات فاعلة من كلا الحكومتين والمجتمع المدني المنظم. لقد كانت جهود حل النزاعات المنتظمة من قبل منصات المنظمة للزعماء والشيوخ الدينيين أمراً حاسماً في التصدي لدورات العنف في نيجيريا وأوغندا وبنين وأفغانستان والصومال. وقد اضطلعت لجان السلام أو الآليات المناسبة الإقليمية و المحلية، التي تعمل في كثير من الأحيان مع الحكومات المحلية، بأدوار مماثلة في قيرغيزستان وسيراليون وتشاد وغينيا وغينيا بيساو. كما تلعب مبادرة الفضاء المشترك في لبنان دورا دائما على المستوى الوطني في هذا الصدد.

3.5.4. منع الارتداد إلى هوة الصراع

تعتبر العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي منخرطة في حالات الانتعاش بعد الصراع، سواء على الصعيد الوطني أو في مناطق معينة. وتشهد مجموعة من البلدان، وهي شمال أوغندا والصومال وكوت ديفوار وسيراليون وغينيا بيساو وجزر القمر وليبيا وطاجيكستان وآتشيه في إندونيسيا، على الجهود الجارية في هذا الصدد، وبعضها على المساعدة الدولية. وسيستلزم السلام الدائم تحديد ومعالجة التحديات المستقبلية بوسائل سلمية وعلى أساس التنمية العادلة. كما يجب بناء القدرات لتحقيق هذه الغاية بشكل منتظم.

الفرص: ينبغي مواصلة استكشاف دور المرأة والمجتمع المدني في الحفاظ على أساليب السلام والتنمية في مرحلة ما بعد الصراع لبناء السلام القائم على المشاركة. وفيما يتعلق بالانتعاش في مرحلة ما بعد النزاع، تقدم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الآن بعض أفضل الممارسات المثلى.

إن إشراك النساء والمجتمع المدني في دعم عمليات السلام بشكل بناء قد أسفر عن نتائج في أماكن مثل آتشيه. وقامت أوغندا بتجربة تدابير مبتكرة لمعالجة النزاعات على الأراضي التي عجلت بعودة النازحين واللاجئين إلى الشمال. وبعد عدة بدايات خاطئة، يعكس نظام الحكومة الصومالي الناشئ بعضاً من أفضل الطرق المتاحة لبناء السلام التشاركي من خلال اتفاقات تقاسم السلطة مع الإدارات دون الوطنية والكيانات غير التابعة للدولة والمناقشات المفتوحة حول مفهوم الفيدرالية ودور الدين. تقوم لجنة تسجيل الأحزاب السياسية في سيراليون بتسوية فعالة للمنازعات على المستويين الوطني والمحلي بشأن المسائل المتعلقة بالانتخابات، ودور الأحزاب السياسية وعملها فيها.

6.4. الأفكار النهائية حول مكونات إدارة الصراع

ويدعم مفهوم منع نشوب الصراعات وبناء السلام في العالم الإسلامي المبادئ التقليدية للاعنف وبناء السلام التي تشمل السعي إلى تحقيق العدالة، وفعل الخير، وعالمية وكرامة الإنسانية، وقدسية الحياة البشرية، والمساواة، والبحث عن السلام (شخصي، بين الأفراد، مجتمعي، إقليمي، دولي)، وصنع السلام عبر العقل والمعرفة والفهم، والإبداع، والمغفرة، والمسؤولية، والصبر، والإجراءات التعاونية والتضامن، والشمولية، والتنوع، والتعددية والتسامح (Smock and Huda, 2009). وهذه المبادئ هي الأساس لمنع الصراع وحله، وهي التي تعمل على خلق مجتمع حيوي وفعال قادر على تعزيز الأهداف مثل زيادة التضامن بين أفراده، وسد الفجوة بين الظلم الاجتماعي والاقتصادي، والتخفيف من معاناة الناس وإنقاذ الأرواح البشرية، وتمكين الناس من خلال المشاركة والشمولية، وتعزيز المساواة بين جميع أفراد المجتمع، وتشجيع قيم التنوع والتسامح (Abu Nimer, 2003). يعبر السلام عن قيمتين إسلاميتين أساسيتين: الرحمة والعدالة. إن البناء على هذه الفلسفة بالقدرات الكامنة في كل دولة هو وسيلة لمنع الصراعات العنيفة وكذا كسر حلقة الصراع المتكرر.

تلعب المرأة دورا محوريا في الدفاع عن السلام وتعزيزه في مجتمعاتها وبلدانها. كما تبين أنه إذا لم تشارك النساء في عمليات السلام، فمن المحتمل أن يكون السلام غير مستدام. فالنساء المسلمات صرن في طليعة الحركات الديمقراطية وتم الاعتراف بهن دوليا لعملهن على إنهاء الصراع ودعم التحولات إلى الديمقراطية.4 كما يقال إنه من خلال تعليم النساء والفتيات، عن طريق تشجيع تمويل المشاريع الصغيرة، ودعم ريادة الأعمال وتشجيع الإدماج السياسي، يمكن تمكين النساء المسلمات في جميع أنحاء العالم للتأكيد دور أكثر أهمية في عمليات منع نشوب الصراعات وبناء السلام.

في حين أن هناك العديد من المؤلفات التي تركز على الإسلام والعنف، يوجد نقص في الموارد التي تصف / ترسم / تركز على الإسلام واللاعنف والسلام. ويجب إيلاء المزيد من الاهتمام لدول منظمة التعاون الإسلامي ذات التجارب الإيجابية في منع نشوب النزاعات وتسويتها والانتعاش وبناء السلام والتي تدعم مبادرات السلام الجارية في المناطق التي تشهد نزاعات.

يوفر العديد من القادة الدينيين المسلمين الشرعية من خلال التفسير الديني للأنظمة القمعية والاستبدادية. في حين أن الدين لا يخلق عنفا مستقلا عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المؤهبة، فإنه يمكن أن يكون حافزا لأولئك الذين يستخدمون سلطة القيادة الدينية لتبرير استجابات عنيفة للظلم. ولذلك،

4 في ليبريا، جمعت السيدة ليما غبوي عددا من النساء يمثلن جميع الأديان لتشكيل ليبريا للعمل الجماهيري من أجل السلام. وهي منظمة لعبت دوراً حاسماً في إنهاء الحرب الأهلية في ليبيريا. وفي عام 2011، تم منح جائزة نوبل للسلام للسيدة توكل كرمان للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها في اليمن.

هناك حاجة لتدريب ودعم فئة جديدة من علماء الدين الذين هم على دراية كبيرة في كل من العلوم الإسلامية التقليدية والعلوم الاجتماعية الحديثة. كما هناك حركات مدنية ذات انتشار عالمي في التعليم والحوار بين الأديان في العديد من البلدان الإسلامية التي تشهد نزاعات. ومن خلال هذه الحركات، تعزز أنشطة الحوار قيم التسامح وقبول الآخر، وتساعد المشاريع التعليمية بشكل غير مباشر على رفع المعايير الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع وتشجع المجتمعات المحلية على التعاون بخصوص المشاريع الخيرية والتعليمية، كما تساعد برامج تخفيف حدة الفقر في إنشاء مجتمعات تعددية وفي استدامة الديمقراطيات. ويساعد كل هذا في تحقيق حقوق الإنسان الأساسية للحد من الصراع وإتاحة الفرص لبناء التماسك الاجتماعي داخل المجتمعات المتصارعة.

شهدت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، لا سيما في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تحولات عميقة خلال السنوات القليلة الماضية. وقد أتاح هذا التحول إمكانيات للإصلاح الاقتصادي والسياسي الذي يمكن أن يؤدي إلى تحقيق استقرار أكثر شمولية للنمو والتنمية المستدامة والعادلة. وفي الوقت نفسه، أدى التغير السريع إلى زيادة مخاطر ارتفاع الصراع الاجتماعي والطائفي، والمطالب والتوقعات المتزايدة للمجموعات المعبأة حديثًا - خاصة الشباب والحركات السياسية الجديدة - التي يمكن أن تؤدي إلى توترات مطولة وربما عنيفة. وتوفر تجارب العديد من الدول الأعضاء في المنظمة حلولاً مبتكرة للتصدي لهذه التحديات.

الفصل الخامس

مسارات بديلة لتحقيق السلام والأمن

قال الأمين العام السابق للأمم المتحدة، كوفي عنان، في إحدى خطاباته، "إن الأمن البشري والحكم الرشيد والتنمية العادلة واحترام حقوق الإنسان أمور مترابطة وتعزز بعضها بعضا. وإذا كانت الحرب أسوأ عدو للتنمية، فإن التنمية السليمة والمتوازنة هي أفضل شكل لمنع نشوب الصراعات (UN, 1999)". ويرد تحليل تحقيق السلام والأمن بالتفصيل في الفصول السابقة من التقرير. تم تسليط الضوء هنا مرة أخرى باستخدام بيانات من معهد الاقتصاد والسلام (2018)، والتي حددت أفغانستان وجنوب السودان والعراق والصومال باعتبارها أقل البلدان سلما في العالم، وفقًا لمؤشرها القياسي في عام 2018. وثلاثة من هذه البلدان الأربعة أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

إن الصراعات ليست مسؤولة فقط عن خسارة ملايين الأرواح في أجزاء مختلفة من منطقة المنظمة ولكنها تشكل أيضاً حاجزًا أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الصدد، من الضروري تجنب الصراعات قدر الإمكان. وفي الواقع، نجحت العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم في إدارة صراعات عالية المخاطر وتجنب الانزلاق إلى العنف بفضل مؤسساتها العاملة، ورأس مالها البشري المتعلم جيداً وآليات السلطة الناعمة. وتقدم هذه التجارب دروسا بشأن منع نشوب النزاعات ويمكن تطبيقها في سياقات أخرى بما في ذلك دول المنظمة. ومع ذلك، لا توجد صيغة واحدة تناسب الجميع، حيث أن كل حالة تكون خاصة بالأطراف الفاعلة والمؤسسات وهيكل كل مجتمع، ولكن يمكن استخراج مواضيع مشتركة من هذه التجارب.

وفقاً لمولر (2017)، فإن الوقاية من النزاع / العنف تكون فعالة من حيث التكلفة. وفي السيناريو الأكثر تشاؤماً، حيث نادراً ما ينجح العمل الوقائي، فإن متوسط صافي المدخرات يقارب 5 مليارات دولار سنوياً. أما في أكثر السيناريوهات تفاؤلاً، يبلغ صافي المدخرات حوالي 70 مليار دولار سنوياً. وبما أن الوقاية فعالة من حيث التكلفة لأي دولة، فمن الضروري أن تطور دول منظمة التعاون الإسلامي قدراتها لمنع اندلاع الصراعات.

من أجل تحديد العوامل التي تؤثر على السلام والأمن، قام معهد الاقتصاد والسلام بتطوير مفهوم أطلق عليه اسم "السلام الإيجابي"، وهو عبارة عن مجموع المواقف والمؤسسات والهياكل التي تخلق مجتمعات سلمية

وتحافظ عليها. وبالإضافة إلى غياب العنف، يرتبط السلام الإيجابي أيضا بالعديد من الخصائص الاجتماعية الأخرى التي تعتبر مرغوبة، بما في ذلك نتائج اقتصادية أقوى، ومزيد من الصمود، ومقاييس أفضل للرفاه، ومستويات الشمولية والأداء البيئي. ووفقا لمعهد الاقتصاد والسلام (2017)، من المرجح أن تحافظ البلدان ذات المستويات العالية من السلام الإيجابي على استقرارها وأن تتكيف وتتعافى من الصدمات الداخلية والخارجية، وبهذا يخلق السلام الإيجابي بيئة مثلى لازدهار إمكانات الإنسان.

يقاس السلام الإيجابي بمؤشر السلام الإيجابي (PPI) الذي يتألف من ثمانية مجالات (مستويات عالية من رأس المال البشري، والتوزيع العادل للموارد، والتدفق الحر للمعلومات، والبيئة التجارية السليمة، والحكومة الفعالة، وانخفاض مستويات الفساد، وقبول حقوق الآخرين، وعلاقات جيدة مع الجيران)، يحتوي كل منها على ثلاثة مؤشرات، يبلغ مجموعها 24. ويدل تسجيل معدل عال على مؤشر السلام الإيجابي على وجود مستوى منخفض من السلام الإيجابي.

الشكل 1.5: معدلات مؤشر السلام الإيجابي في عام 2017

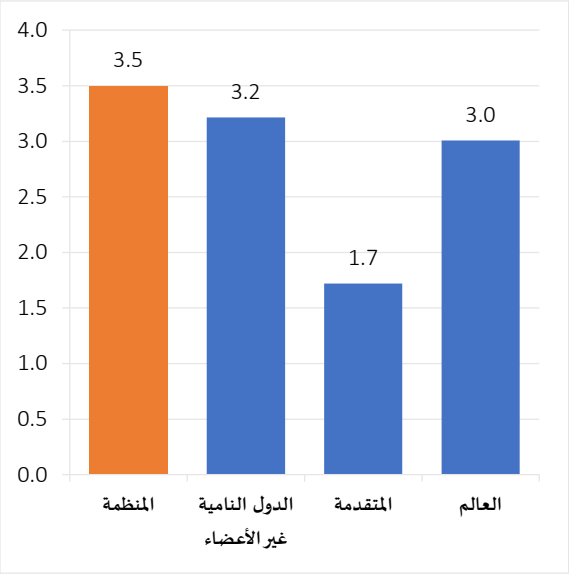

المصدر: معهد الاقتصاد والسلام

وفقا للشكل 1.5، حصلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي، في المتوسط، على أعلى درجة (3.5) في مؤشر السلام الإيجابي في عام 2017 مما يشير إلى أسوأ أداء بالمقارنة مع متوسطات البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (3.2)، والبلدان المتقدمة (1.7) والعالم (3.0). وبعبارة أخرى، فإن بلدان المنظمة، في المتوسط، بعيدة عن المستوى الأمثل للتنمية الاجتماعية التي يمكن أن تضمن بيئة سلمية. ومن ناحية أخرى، فإن متوسط مؤشر السلام الإيجابي في البلدان المتقدمة (1.7) هو أدنى مستوى يعكس مؤسساتها ونظمها الإدارية المتطورة. وإن المؤسسات وأنظمة الحوكمة التي تعمل بشكل جيد في البلدان المتقدمة لا تساعدها فقط على الابتعاد عن الصراعات قدر الإمكان فحسب، بل تمكّنها أيضا من معالجة الصراعات والتهديدات القائمة بفعالية. وعلاوة على ذلك، تستطيع البلدان المتقدمة النمو، في حالة نشوب نزاع، التعافي بسرعة بفضل المستوى العالي لقدراتها في الحفاظ على السلام الإيجابي.

قدر معهد الاقتصاد والسلام (2017) أن التأثير الاقتصادي لاحتواء عواقب العنف أو التعامل معها قد بلغ 12.6% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي أو ما يقرب 14 تريليون دولار، مما يبرز أن التحسينات في القدرة على الصمود والسلام تعود بمزايا اقتصادية كبيرة على الاقتصاد العالمي. وينطبق هذا على بلدان منظمة التعاون الإسلامي، حيث يكون عدد النزاعات مرتفعا نسبيا وينتشر الانتشار الإيجابي في المتوسط بشكل نسبي. ولذلك، يمكن الاستدلال على أنه من خلال تحقيق السلام والأمن من خلال مسارات بديلة، فإن دول منظمة التعاون الإسلامي لا تستطيع فقط منع ملايين الناس من المعاناة من العنف والصراعات، ولكن يمكنها أيضًا تخصيص موارد مالية إضافية للاستثمار أكثر في رفاهية الناس بما في ذلك الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم.

إن المناقشات في هذا الفصل هي استمرار للمناقشات الواردة في الفصل الثالث ولكن من الجانب الآخر. ففي حين كان الفصل الثالث مخصصًا لتحديد دوافع الصراع، يحاول هذا الفصل معالجة تلك العوامل وتحويلها إلى آلية وقائية من شأنها أن تؤدي في نهاية المطاف إلى مزيد من الدول المسلمة في منظمة التعاون الإسلامي الأكثر سلماً والأقل عرضة للنزاع.

1.5. النمو الاقتصادي

في المجتمعات التي يتم فيها الحفاظ على السلام وضمان الأمن، من المرجح أن يستمر النمو الاقتصادي، وبالتالي سيتم تحقيق التنمية. وبعبارة أخرى، هناك ارتباط إيجابي وثيق بين السلام والنمو الاقتصادي والتنمية. وفقا لمعهد الاقتصاد والسلام (2017)، وعلى المستوى العالمي، عرفت البلدان التي تعيش في حالة السلام مقارنة بالدول التي يغيب عنها (مقاسة بمؤشر السلام الإيجابي) تحسنا بلغ 2% سنويا كمعدل نمو في نصيب دخل الفرد من عام 2005 إلى عام 2016.

يرتبط السلام أيضا بالأداء القوي في عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية. فأسعار الفائدة منخفضة وأكثر استقرارا في البلدان ذات المستويات العالية من السلم، كما هو معدل التضخم. والاستثمار الأجنبي المباشر يتجاوز ضعفي النسبة في الدول ذات النسبة العالية من السلام. وعلى المستوى الفردي القطري، هناك أيضًا أدلة داعمة على أن الحروب والنزاعات تؤثر على التنمية الاقتصادية بشدة. فقد ظل نصيب الفرد من الدخل في أفغانستان عند مستواه المسجل في السبعينات بسبب استمرار الحرب، وانخفض دخل الفرد في الصومال بأكثر من 40 في المائة خلال الفترة نفسها (Mueller and Tobias, 2016). وفي المتوسط، تشهد البلدان المجاورة للمناطق التي تحتدم فيها الصراعات بشكل شديد انخفاضاً سنوياً بمقدار 1.4 نقطة مئوية في إجمالي الناتج المحلي (GDP) وزيادة قدرها 1.7 نقطة في التضخم (Rother et al., 2016).

مع ذلك، فإن الصلة بين السلام والتنمية الاقتصادية لها وجه آخر، بحيث تدعم كل من التنمية الاقتصادية والأداء الاقتصادي الكلي السليم تحقيق السلام والأمن. وعلى مدى العقد الماضي، سجلت البلدان التي حققت أكبر قدر من التحسينات في مجال السلام نموا في الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد فاق البلدان التي عرفت

تدهورا كبيرا بسبعة أضعاف (Institute for Economics and Peace, 2017). وبطريقة مختلفة، ترتبط الجهود والمبادرات التي تبذلها الحكومات للحفاظ على السلام والأمن بالتنمية الاقتصادية من خلال دعم استقرار الاقتصاد الكلي والحد من حالات عدم اليقين.

إن وجود علاقات سلمية مع الدول الأخرى لا يقل أهمية عن ضمان وجود علاقات جيدة بين المجموعات داخل البلد الواحد. فالبلدان ذات العلاقات الخارجية الإيجابية أكثر سلماً وتميل إلى أن تكون أكثر استقراراً من الناحية السياسية فضلاً عن أنها متكاملة إقليمياً. ويؤثر هذا إيجابيا على بيئة الأعمال العامة ويعزز الاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة وتدفقات رأس المال البشري.

تعني بيئة الأعمال السليمة وجود أنظمة تنظيمية تفضي إلى العمليات التجارية التي تقوم فيها المؤسسات الرسمية بدعم تشغيل القطاع الخاص والوكلاء الاقتصاديين الآخرين. وتتطلب الوكالات الاقتصادية والبلدان القدرة على التنبؤ والمصداقية من بعضها البعض في التجارة والتمويل الدوليين. وإذا دخلت دولتان في اتفاقية معينة، فإنهما يخاطران بأن الدولة الأخرى قد لا تصمد في نهاية الصفقة. كما يتم تخفيف هذا الخطر بالعلاقات السلمية، وبالتالي يعزز ذلك من النشاط الاقتصادي العابر للحدود. ولهذا، فإن بيئة الأعمال التجارية السليمة تساعد على التخفيف من عوامل الخطر الناجمة عن الصراعات، لا سيما بالنسبة للقطاع الخاص والوكلاء الاقتصاديين.

الشكل 2.5: نتائج المؤشرات الفرعية لبيئة الأعمال السليمة في عام 2017

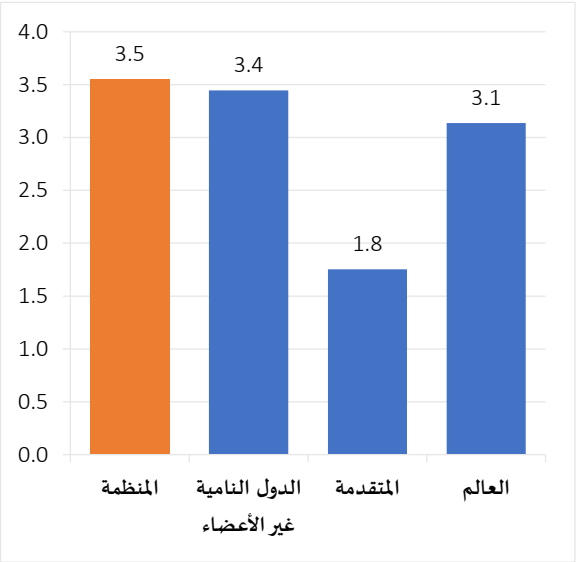

المصدر: معهد الاقتصاد والسلام
ملاحظة: معدل المؤشر الفرعي لمؤشر السلام الإيجابي

في ظل وجود بيئة أعمال سليمة، فإن الجهات الاقتصادية الفاعلة أكثر ترددا في أي نوع من الاضطرابات والصدمات في الاقتصاد، بما في ذلك الصراعات والانتفاضات، حيث أنهم يرغبون في الحفاظ على مصالحهم الاقتصادية. وفي مثل هذه البيئة، يميل القطاع الخاص والوكلاء الاقتصاديون إلى أن يصبحوا مجموعة مهمة ذات سلطة تحافظ على السلام ودعم المؤسسات العامة لضمان الأمن القومي. كما أنه هناك أيضا دليل تجريبي داعم على أن المجتمعات الصديقة للأعمال غالبا ما تكون أكثر سلمية (Schwab, 2010).

الشكل 3.5: معدلات المؤشر الفرعي للتوزيع العادل للموارد في 2017

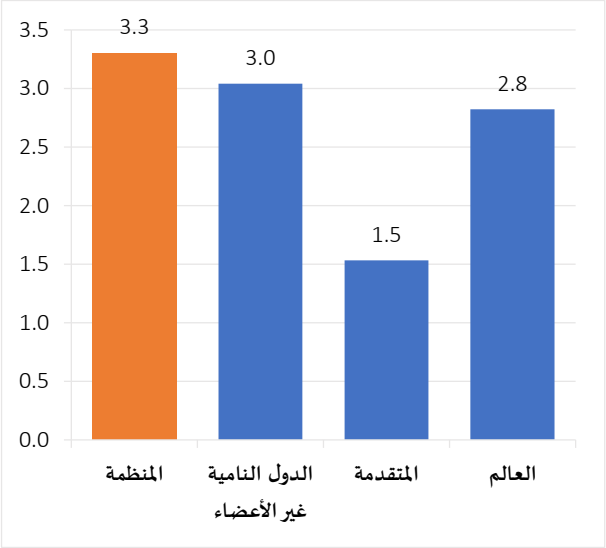

المصدر: معهد الاقتصاد والسلام

ملاحظة: معدل المؤشر الفرعي لمؤشر السلام الإيجابي

ومع ذلك، وفقا للشكل 2.5، لدى بلدان منظمة التعاون الإسلامي، في المتوسط، بيئة الأقل سلامة للأعمال في عام 2017، بمعدل 5.3. وحيث توحي الدرجة المنخفضة في هذا المؤشر الفرعي إلى وجود بيئة أعمال سليمة، فإنه لدى البلدان المتقدمة، في المتوسط، أفضل بيئة أعمال بمعدل 1.8 مقارنة بمتوسطات دول منظمة التعاون الإسلامي (3.5) والبلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة (3.4) والعالم (3.1).

إن حالة التنمية الاقتصادية في دول منظمة التعاون الإسلامي، في المتوسط، ليست واعدة جداً عند قياسها من حيث التوزيع العادل للموارد. وترتبط أوجه اللامساواة بين المجموعات التي يحددها الدين أو العرق أو الهويات الإقليمية بارتفاع خطر الصراع المسلح بشكل كبير (Nygard, 2018). في الشكل 3.5 تبرز الدول ذات توزيع عادل للموارد بدرجة أقل. وفي هذا الصدد، في البلدان المتقدمة، في المتوسط، يتم توزيع الموارد بشكل أكثر عدالة بحيث يبلغ متوسط درجاتها عند 5.1. وعلى العكس، حصلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي، في المتوسط، على أعلى الدرجات (3.3) بين مجموعات البلدان التي تعكس وجود مشاكل كبيرة في توزيع الموارد.

إن الاستقرار الاقتصادي والسلام أمران مترابطان بشكل وثيق، إذ أنه إذا تم فقدان إحداهما، من المحتمل خسارة الآخر. إن السلام شرط ضروري مسبق للتجارة والنمو الاقتصادي المستدام والازدهار. وفي المقابل، يمكن للاستقرار الاقتصادي، والازدهار المتصاعد الذي يتم تشاركه على نطاق واسع - داخل الدول وفيما بينها - أن يعزز السلام. وفي نهاية المطاف، فإن تحقيق السلام رهين بمستويات عالية من الازدهار، والعكس صحيح، والتاريخ حافل بالدروس في هذا الإطار. ونتذكر جميعا كيف أن الكساد الاقتصادي الكبير لعام 1930 قد خلق أرضا خصبة لاندلاع حرب مدمرة. وفي الآونة الأخيرة، أدى عدم الاستقرار الاقتصادي في أجزاء كثيرة من العالم إلى إثارة اضطرابات سياسية واجتماعية ونشوب عدة صراعات (Strauss-Kahn, 2009).

يوضح الشكل 4.5 حالة الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي في دول منظمة التعاون الإسلامي بالمقارنة مع مجموعات الدول الأخرى. وترتبط الدرجة المتدنية على المؤشر الفرعي لاستقرار الاقتصاد الكلي بالمستوى دول منظمة التعاون الإسلامي (5.7) من حيث مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي في عام 2018 إلى مستويات منخفضة نسبيا من الاستقرار مقارنة بمتوسطات البلدان النامية غير التابعة للمنظمة (6.4) والعالم (6.3) في عام 2018. وتكشف نتيجة المؤشر بشكل غير مفاجئ أن البلدان المتقدمة، في المتوسط، لديها أعلى مستوى من استقرار الاقتصاد الكلي في عام 2018، وهو ما يتمثل في تسجيل درجة 9.4.

الشكل 4.5: معدلات مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي في 2018

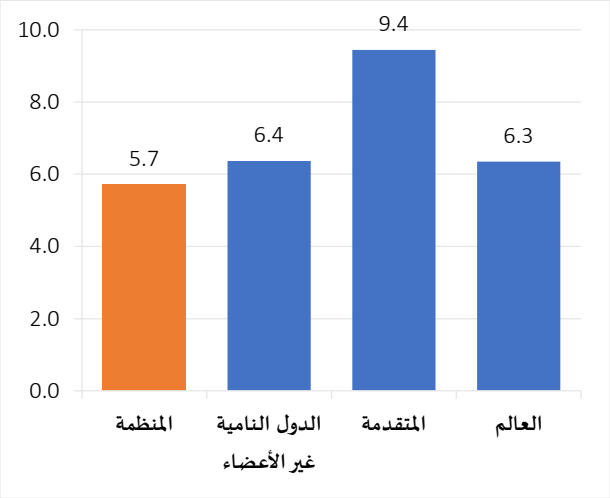

المصدر: Bertelsmann Stiftung, 2018

ملاحظة: درجة المؤشر الفرعي لمؤشر برتلسمان شتيفتونج للتحول (BTI)

وعموما، تؤيد ثلاثة مؤشرات معروضة في الشكل 2.5 و 3.5 و 4.5 الحجة القائلة بأن التنمية الاقتصادية هي عامل محدد هام للسلم والأمن. وبما أنه لدى دول منظمة التعاون الإسلامي، في المتوسط، بيئة أعمال نسبيا أقل مواتاة، حيث يتعين على الوكلاء والمستثمرين الاقتصاديين التغلب على تحديات مثل الوصول إلى التمويل، وعدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي، وعدم اليقين، فإنه من الصعب نسبياً الحفاظ على السلم والأمن في مثل هذا المناخ.

2.5. التنمية البشرية

التنمية البشرية هي عملية توسيع هوامش الحريات والفرص أمام الناس وتحسين مستوى رفاههم. والتعليم هو أحد اللبنات الأساسية التي تستطيع المجتمعات من خلالها بناء القدرة على الصمود وتطوير آليات للتعلم والتكيف. كما تنعكس قاعدة رأس المال البشري الماهرة في مدى قيام المجتمعات بتثقيف المواطنين وتعزيز تنمية المعرفة. ومن شأن هذا تحسين الإنتاجية الاقتصادية، ورعاية الشباب، وإتاحة فهم سياسي أفضل، وزيادة رأس المال الاجتماعي. ويعزز المستوى العالي من التعليم الابتكار. ومن الجدير بالذكر أن هناك علاقة قوية بين الابتكار والسلام، تعكس على الأرجح قدرة المجتمع على هندسة الحلول والتكيف (Heeks et al., 2014; Miklian & Hoelscher 2018). وأيضا من خلال زيادة قاعدة المهارات العامة، يمكن للاقتصاد أن يقلل بشكل كبير من مستوى الفقر والاستبعاد الاجتماعي، ويزيد من استقراره ويحسن مستويات السلام (Davies, 2004; UNICEF, 2011).

في المجتمعات ذات المستويات العالية من التنمية البشرية، غالباً ما يكون هناك حس وفهم مشترك لحماية المستويات المتواجدة للرفاه من خلال الحفاظ على السلام الاجتماعي (UN, 2013; Institute for Economics and Peace, 2017). ويمكن للمستويات العالية في هذه المجالات في المجتمع أن تعزز المهارات المطلوبة والتماسك الاجتماعي لزيادة مستوى الاستقرار والسلام والتنمية الاقتصادية في البلد.

في الواقع، يمكن لزيادة مستويات رأس المال البشري بناء المؤسسات التي تعزز السلام. وهناك بعض الأدلة على مستوى بعض البلدان، كما في رواندا حيث ضُخّت استثمارات كبيرة في قطاعي التعليم والصحة في أعقاب الحرب الأهلية التي انتهت في عام 1994. وبحلول عام 2005، بلغ معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية 95% بعدما كان في حدود 67%، بينما انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون في الفقر من 78% إلى 57% (United Nations & World Bank, 2018). كما تحسنت التنمية الاقتصادية والسلام إلى حد كبير في السنوات التي أعقبت انتهاء الصراع المسلح.

تعتبر الصحة من الأركان الأساسية الأخرى للتنمية البشرية، وفي هذا الصدد فهي لا تقل أهمية عن التعليم. وبالتالي، يتم إدراجها كأحد الأبعاد الثلاثة لمؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهناك أدلة قوية على أن الاستثمار في صحة الناس يؤثر بشكل إيجابي على السلام والأمن (MacQueen & Santa-Barbara, 2000). كما يرتبط السلام الداخلي بشكل كبير بمستويات وفيات الرضع (Institute for Economics and Peace, 2017). ويشير هذا إلى أن المجتمعات التي تركز على الصحة غالبا ما يسود فيها السلم بمعدلات مرتفعة.

الشكل 5.5: الارتباط بين مستوى المؤشر الفرعي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والمؤشر الفرعي لحدة النزاع في دول منظمة التعاون الإسلامي

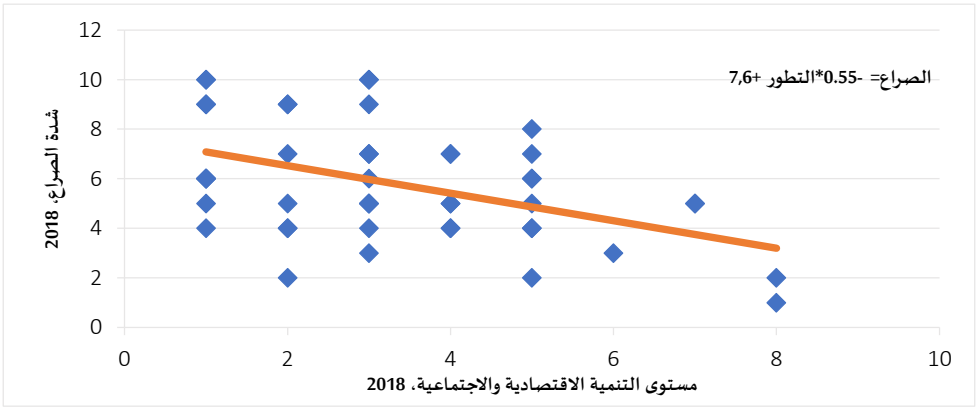

المصدر: Bertelsmann Stiftung, 2018

ملاحظة: درجة المؤشر الفرعي لمؤشر برتلسمان شتيفتونج للتحول (BTI)

إن المجتمعات التي تشجع تنمية رأس المال البشري تظهر مستويات أعلى من السلام مقارنة مع تلك التي لا تعير للأمر اهتماما. وبعبارة أخرى، حيثما تم أداء الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم والاستثمار في البنية التحتية بكفاءة وفعالية، يكون من المرجح استوفاء احتياجات المجتمع، وبالتالي تشجيع المزيد من الرفاه

والظفر بمجتمع أكثر سلماً. كما أنه من الأهمية بمكان تقديم مثل هذه الخدمات الأساسية إلى جميع شرائح المجتمع حيث تكون الشمولية مهمة بقدر الجودة (Sturge et al., 2017).

تؤكد الأدلة الواردة من بلدان منظمة التعاون الإسلامي، كما هو موضح في الشكل 5.5، وجود علاقة سلبية بين مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحدة النزاعات. وعادة ما تعيش دول منظمة التعاون الإسلامي التي تتمتع بدرجة عالية من التنمية الاجتماعية والاقتصادية نزاعات ذات حدة ضئيلة في حال نشوبها. وزيادة وحدة واحدة في درجة التطور الاجتماعي والاقتصادي للبلد من بلدان المنظمة يعني انخفاض قدره 0.55 درجة على المؤشر الفرعي الخاص بحدة الصراعات. وبعبارة أخرى، فإن تأثير الزيادة في درجة التنمية الاجتماعية والاقتصادية ليس إيجابيا فحسب بل هو أعلى من 0.5، مما يعكس وجود تسرب قوي وإيجابي على الآثار الناجمة عن التنمية البشرية نحو السلام.

لسوء الحظ، فإن المستوى المتوسط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لدول منظمة التعاون الإسلامي متواضع بالمقارنة مع مجموعات الدول الأخرى (شكل 6.5). ويمكن قول الشيء نفسه عن رأس المال البشري (الشكل 7.5).

الشكل 6.5: درجات مستوى المؤشر الفرعي للتنمية

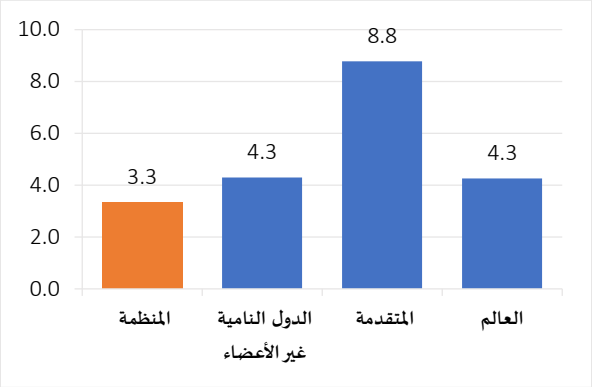

المصدر: Bertelsmann Stiftung, 2018

الشكل 7.5: درجات المؤشر الفرعي للمستويات العالية لرأس المال البشري في 2017

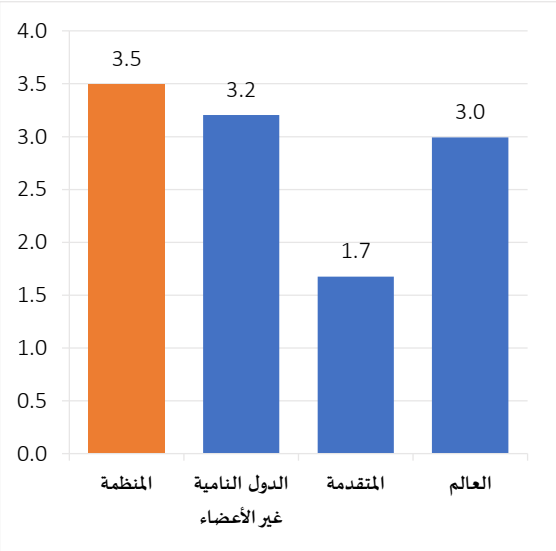

المصدر: معهد الاقتصاد والسلام

ملاحظة: معدل المؤشر الفرعي لمؤشر السلام الإيجابي

عموما، تشير النتائج إلى أنه من الأسهل نسبيا منع الصراعات والعنف في البلدان ذات المستوى العالي من التنمية البشرية. وبعبارة أخرى، فإن تحقيق السلام والأمن ممكن من خلال تعزيز التنمية البشرية. ويشكل

ذلك مسارا بديلا فعالا، من حيث التكلفة، ينبغي على دول منظمة التعاون الإسلامي أن تتبعه. ومع ذلك، فإن متوسط المعدلات السائدة في دول المنظمة ليس واعدا (كما هو موضح في الشكلين 6.5 و 7.5).

3.5. التكامل السياسي

تميل المجتمعات التي تكون مؤسساتها السياسية أكثر شمولاً وتشاركية إلى أن تكون أكثر سلماً ومرونة، تماماً كما تميل المجتمعات التي تمارس الإقصاء إلى أن تكون أكثر عرضة للهشاشة والنزاع (انظر الفصل 3). ويؤكد هذا الواقع على أهمية "التكامل" في جدول أعمال عام 2030، بما في ذلك من خلال أهداف التنمية المستدامة 16 و10 و5. كما أن العمليات السياسية الشاملة ضرورية لاستدامة السلام ومنع نشوب الصراعات، لأنها تساهم في معالجة أوجه الفوارق الهيكلية وغيرها من الأسباب الجذرية للصراع.

يقيس التكامل السياسي مدى قدرة جميع أعضاء المجتمع على الوصول إلى المؤسسات التي تلعب دوراً في صنع القرار. إذ تعتبر العملية الشاملة لصنع القرار من خلال الشمولية السياسية أمر أساسي للحفاظ على السلام على جميع المستويات، وكذلك السياسات طويلة الأجل لمعالجة التطلعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما أن تعزيز مشاركة جميع شرائح المجتمع بما في ذلك كبار السن والشباب والنساء وكذلك المنظمات التي تمثلهم أمر بالغ الأهمية. ومن المهم أن يشعر الأفراد والجماعات داخل المجتمع بأن الحكومة تستجيب لاحتياجاتهم ويمكنها حمايتهم من العنف.

تعتبر التفاعلات الفعالة بين المواطنين والمؤسسات الحكومية حاسمة في ضمان السلام وإرضاء الناس بحيث يتم سماع أصواتهم. فواحدة من أكثر الطرق فعالية التي يمكن أن تصل بها آراء الناس العاديين إلى صناع القرار هي إدماجهم في عمليات صنع القرار. وتلعب المنظمات التي تمثل آراء الناس دورا كبيرا في أداء المجتمعات. كم تشمل هذه المنظمات الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

تتمثل إحدى وظائف أي حزب سياسي في تمثيل آراء المواطنين في البرلمان / البرلمانات الوطنية، المكلفة بوضع تشريعات لمؤسسات الدولة. وفي المجتمعات الشاملة للجميع، يتمتع المواطنون بالحرية في أن يكونوا أعضاء في الأحزاب السياسية ويصوتوا لأي حزب في الانتخابات. وبهذه الطريقة، يشارك المواطنون في صنع السياسات وكذلك عمليات صنع القرار. ويمكن أن تؤدي العوائق التي تحول للانضمام إلى الأحزاب السياسية أو عمليات التصويت إلى بيئة يمكن أن تحل فيها الأيديولوجيات المتطرفة أو المنظمات سيئة النية محل التمثيل السياسي. وفي بيئة كهذه، ليس من الصعب الحفاظ على السلام والوئام الاجتماعي فحسب، بل يستحيل أيضا تعزيز القدرات الوطنية في مواجهة التهديدات الخارجية. لذلك، من المهم للغاية بناء مجتمع يتمتع بمشاركة سياسية قوية. والأدلة من عينة من دول المنظمة تدعم الحجج المذكورة أعلاه. وفي دول المنظمة التي تكون المشاركة السياسية فيها ضعيفة، يميل مستوى حدة الصراع إلى الارتفاع (الشكل 8.5). وترتبط زيادة وحدة في معدل المؤشر الفرعي للمشاركة السياسية بانخفاض قدره 0.1 وحدة على مستوى حدة الصراعات. وللأسف، في

البلدان الأعضاء في المنظمة تعتبر المشاركة السياسية في متوسطها ضعيفة للغاية بالمقارنة مع مجموعات البلدان الأخرى كما هو مفصل في الفصل الثالث.

تلعب الجهات الفاعلة في المجتمع المدني دوراً يملئ الفجوة بين المؤسسات العامة والمواطنين من خلال نقل

الشكل 8.5: الترابط بين المؤشر الفرعي للمشاركة السياسية والمؤشر الفرعي لحدة الصراعات

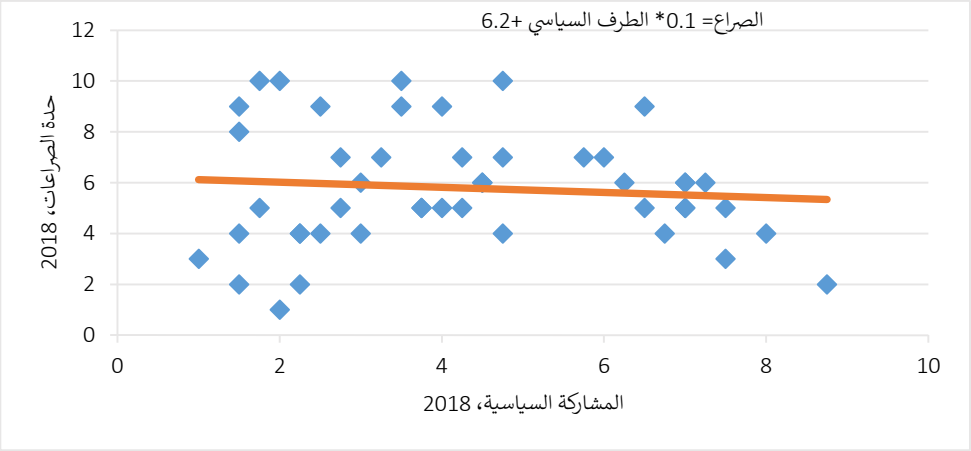

المصدر: Bertelsmann Stiftung, 2018

ملاحظة: درجة المؤشر الفرعي لمؤشر برتلسمان شتيفتونج للتحول (BTI)

آراء الناس بصورة جماعية إلى صناع السياسات وصانعي القرار. وتميل هذه الوظيفة للجهات الفاعلة في المجتمع المدني إلى تعزيز الثقة وبنائها، مما يشجع التعاون فيما بين أفراد المجتمع وتخلق حوافز للعمل الجماعي. فهذه القدرة على بناء الثقة من القاعدة إلى القمة تعطي المجتمع المدني دوراً أساسياً في تشكيل الائتلافات من أجل السلام على نطاق واسع (Boix and Posner, 1996; Yamagishi & Yamagishi, 1994). وتلعب مجموعات المجتمع المدني أيضا دورا مهما في تعزيز الأعراف الاجتماعية التي تخمد العنف، على سبيل المثال، من خلال زيادة الوعي بتكاليف الصراع العنيف وإظهار الفرص التي يمكن أن تأتي من المشاركة عبر المجموعات المتنافسة (Barnes, 2009).

لا يمكن للجهات الفاعلة في المجتمع المدني أن تكون قوية وفعالة في بيئة يكون فيها التسامح محدودًا. كما أن قبول حقوق الآخرين يضمن مستوى التسامح بين مختلف المجموعات العرقية واللغوية والدينية والاجتماعية الاقتصادية داخل البلاد. وفقًا للشكل 9.5، يتم قياس قبول حقوق الآخرين من خلال مؤشر فرعي حيث يرتبط تسجيل درجات عليا بمعدل قبول محدود. ففي دول منظمة التعاون الإسلامي، في المتوسط، يعتبر مستوى قبول حقوق الآخرين ضعيفا جدا مع وجود درجة عالية تبلغ 3.7 في درجة المؤشر الفرعي. ومن ناحية أخرى، تحترم البلدان المتقدمة النمو، في المتوسط، حقوق الآخرين وتقبلها بطريقة قوية، وينعكس ذلك بتسجيلها لدرجة 1.9.

تكشف النتائج أن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتحسين الشمولية السياسية وتعزيز قبول حقوق الآخرين. ومن خلال القيام بذلك، يشارك المزيد من الأشخاص في عمليات صنع القرار. وهذا من شأنه أن يساعد على موازنة الضغط الاجتماعي وكذلك تعزيز السلام والأمن.

الشكل 9.5: درجات المؤشر الفرعي لمؤشر برتلسمان شتيفتونج للتحول 2017

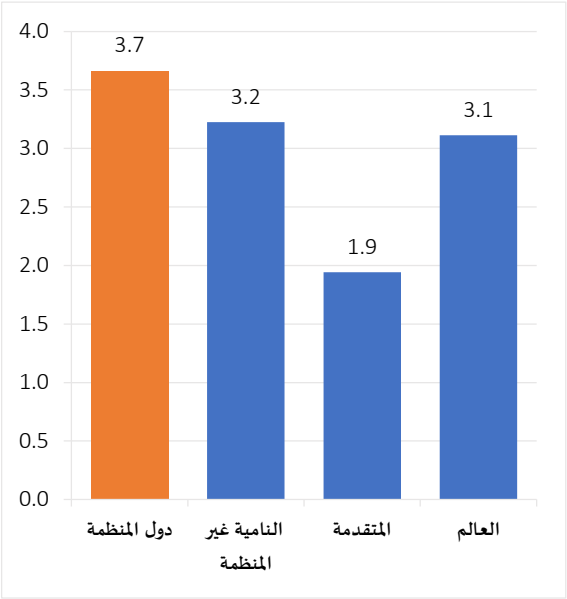

المصدر: معهد الاقتصاد والسلام
ملاحظة: معدل المؤشر الفرعي لمؤشر السلام الإيجابي

4.5. الحكم الرشيد

إن الحكومة التي تعمل بشكل جيد هي التي توفر هياكل قوية ومؤسسات فعالة لدعم المساعي الجماعية للمجتمع وتوفير آليات للتوفيق بين المظالم والنزاعات. فالحكومة مسؤولة على الحفاظ على سلامة وأمن مواطنيها وتقديم الخدمات العامة. تترك الحكومة التي لا تمارس الحكم الرشيد ولا تقدم خدمات فعالة فجوة تملؤها الجماعات المتطرفة المتشددة والعنيفة. ومن خلال سد الفجوة التي خلفتها الحكومات وتقديم الخدمات للسكان، تحصل الجماعات المتطرفة والعنيفة على قاعدة في المجتمع وتكتسب قدراً من الشرعية في نظر بعض السكان الذين تخدمهم. وهذا بدوره يوفر للجماعات المتطرفة المتشددة والعنيفة جمهورًا لنشر وجهات نظرها وأيديولوجيتها المتطرفة وموردا من المجندين المحتملين.

وعلى وجه الخصوص، فإن مؤسسات الأمن والعدالة التي تعمل بشكل عادل ومتسق مع سيادة القانون أساسية لمنع العنف ولإدامة السلام. إذ تصف سيادة القانون كيفية ممارسة السلطة، وحل النزاعات وإلى أي مدى تكون الحكومة منفصلة ومتوافقة مع النظام القانوني. ويشكل حكم القانون القوي أساسًا قويًا لحماية حقوق الأفراد والجماعات؛ كما يضمن وجود نظام قضائي محايد.

إن الحكم الرشيد يؤثر أيضا على بيئة الأعمال والاقتصاد. فالمستثمر يبحث عن بيئة أعمال تكون فيها إمكانية التنبؤ والشفافية عالية. وتتحمل الحكومات مسؤولية تحصيل الضرائب على أساس عادل لتوفير الخدمات للشعب. كما تتطلب إدارة كمية ضخمة من الأموال العامة وجود آليات للمساءلة الكاملة والشفافية وقلة الفساد، وبالتالي فهي عناصر لا غنى عنها للحكم الرشيد. كما أن الطريقة التي يتم بها جمع الإيرادات وكيفية

إنفاق الأموال العامة لا تؤثر فقط على توفير الخدمات بل تؤثر أيضا على النزاهة الواضحة للحكومة. فعلى سبيل المثال، في البلدان التي يكون فيها متوسط مستوى الفساد مرتفعا، يواجه الأشخاص صعوبة في الوصول إلى الخدمات العامة، فتؤدي مثل هذه البيئة إلى توتر بين المؤسسات والمجتمع ككل. وفي هذا الصدد، يؤثر الحكم الرشيد تأثيراً إيجابياً على السلام والأمن في المجتمع.

تؤثر جودة الحكم على السلام والعلاقات الخارجية مع الجيران. وتتمتع البلدان التي لديها حوكمة جيدة ومؤسسات تعمل بشكل جيد بقدرات أفضل (مثل الدبلوماسية، وتدابير القوة الناعمة الخ.) لإدارة الأزمات مع الجيران. كما يؤثر الحكم الرشيد على قدرات الحكومات على معالجة الأزمات والنزاعات الإقليمية وخاصة في الحد من التصعيد وبناء السلام. إذ أن وجود علاقات جيدة يضمنها الحكم الرشيد له آثار إيجابية على الأنشطة العابرة للحدود.

عموما، هناك ارتباط إيجابي وثيق بين الحكم الرشيد والسلم. ولسوء الحظ، بالنسبة لدول منظمة التعاون الإسلامي، لا يمارس الحكم الرشيد على نطاق واسع (انظر الشكل 7.3). وبالإضافة إلى ذلك، أظهر سيسرك (2015) أن الجودة الشاملة للمؤسسات في دول المنظمة ليست قوية للغاية من منظور مقارن، وتدهورت من حيث المتوسط في الفترة ما بين 2006 و 2014 باستخدام 21 مؤشرا بدءا من حقوق الملكية إلى استقلال السلطة القضائية.

الشكل 10.5: معدلات المؤشر الفرعي لمستوى الفساد في عام 2017

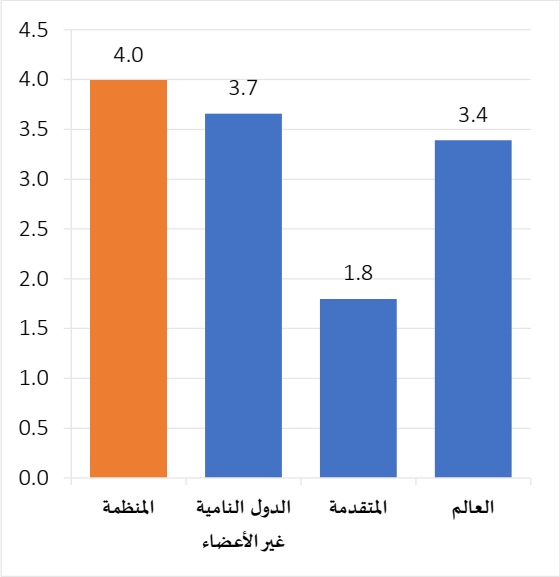

المصدر: معهد الاقتصاد والسلام

ملاحظة: معدل المؤشر الفرعي لمؤشر السلام الإيجابي

كما نوقش أعلاه، فإن حالة الفساد هي عامل حاسم مهم للحكم. ويمكن لمستويات الفساد العالية أن تسيء توجيه الموارد وتضاعف اللامساواة وتقوض الثقة في المجتمع، ففي بعض الحالات يمكن أن تؤدي اللامساواة الناجمة عن الفساد إلى اضطرابات مدنية وفي الحالات القصوى يمكن أن تشكل العامل المحفز لاندلاع أعمال عنف خطيرة. وفي هذا الصدد، يعرض الشكل 10.5 مؤشرا يقيس مستويات الفساد في البلدان. ويوضح الشكل مستويات مرتفعة من الفساد في دول المنظمة.

بشكل عام، تشير النتائج إلى أن دول منظمة التعاون الإسلامي لديها بعض المشاكل في بناء مؤسسات قوية وضمان الحكم الرشيد، وبهذا تعوق المشاكل المرتبطة بنوعية الحكم عملية إحلال السلم والأمن فيها. وتؤثر

هذه المشاكل أيضاً على الجودة العامة لرفاه الناس وتوفر مجالاً للازدهار في الجماعات السليمة أو الراديكالية. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان أن تركز دول المنظمة على الإصلاحات بهدف الارتقاء بنوعية المؤسسات.

5.5. نحو مجتمع سلمي

وبما أن الوقاية خير من العلاج، فإن العمل على منع حصول الصراعات هو أقل الطرق تكلفة لتجنب الوقوع في مستنقع ما يترتب عنها من عواقب. وقد واجهت العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي صراعات بدرجات متفاوتة، ناجمة أساسا عن عدم كفاية جهود الوقاية قبل اندلاع الصراع. وعلى وجه الخصوص، برزت التنمية الاقتصادية المحدودة، ونقص الاستثمار في التنمية البشرية بما في ذلك الخدمات الصحية والتعليمية، والشمولية السياسية غير الكافية، والمشاكل المرتبطة بالحوكمة كدوافع رئيسية للصراعات في منطقة المنظمة. ويعني ذلك ضمناً أن بذل الجهود من أجل كبح دوافع الصراعات والتهديدات الأمنية من شأنه أن يساعد دول المنظمة على بناء بيئة يمكن أن تستفيد منها جميع شرائح المجتمع من السلام الموجود، ولا تستطيع الجماعات ذات التفكير السيء أن تجد مجالاً للازدهار. وفي هذا السياق، ينبغي لدول المنظمة أن تتخذ خطوات إلى الأمام في المجالات الأربعة الرئيسية التالية لتحقيق السلام والأمن.

أولا، تحتاج بلدان المنظمة إلى اتخاذ إجراءات سياساتية لضمان مستوى أعلى من التنمية الاقتصادية. وتشمل هذه الإجراءات إعادة معايرة السياسات المالية والنقدية والتجارية بهدف تحسين مناخ الأعمال، وضمان توزيع أكثر عدلاً للموارد، واستعادة استقرار الاقتصاد الكلي. ومن خلال القيام بذلك، يمكن لدول المنظمة الاستفادة من قدراتها ومؤهلاتها في تحقيق السلام والأمن ومنع التطرف والعنف من البروز والانتشار. كما أنه من الجدير بالذكر أن سياسات النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر هي أمور حاسمة ولكنها لن تكفي وحدها للحفاظ على السلام. ويتطلب منع العنف تجاوز السياسات الاقتصادية والاجتماعية التقليدية خاصة عندما تكون المخاطر في ازدياد. وهذا يعني أيضا البحث عن حلول شاملة من خلال الحوار، وسياسات الاقتصاد الكلي المعدلة، والإصلاحات المؤسسية في الإدارة الاقتصادية، وسياسات إعادة التوزيع.

ثانياً، من أجل الاستفادة من قوة مستويات عالية من التنمية البشرية في الحفاظ على السلام ومواجهة التهديدات الأمنية، فضلاً عن منع العنف على المستوى الوطني، تحتاج بلدان منظمة التعاون لإسلامي إلى الاستثمار أكثر في الخدمات التعليمية والصحية بهدف تحسين جودة الرفاه الشاملة. وعلاوة على ذلك، من الضروري أيضاً تحقيق مستويات أعلى من دخل الفرد من خلال ضمان النمو الاقتصادي المستدام الذي من شأنه تمهيد الطريق أمام الأشخاص الذين يعيشون في بلدان المنظمة للاستثمار في تنمية أنفسهم.

ثالثا، على واجهة الشمول السياسي، تشير النتائج إلى أن دول المنظمة تحتاج إلى النظر في إجراء إصلاحات بهدف تشجيع وتعزيز مشاركة الناس في عمليات صنع القرار، مثل المشاركة في منظمات المجتمع المدني. ومثل هذه الإصلاحات ستساعد بلدان المنظمة في التخفيف من وطأة معاناتها مع الصراعات إلى أدنى المستويات.

فضلاً عن تحقيق السلام الداخلي والخارجي والمحافظة عليه. وبالإضافة إلى ذلك، تحتاج بلدان المنظمة إلى إيلاء أقصى قدر من الاهتمام لتحسين مستوى قبول حقوق الآخرين. ويتطلب هذا أنشطة لزيادة الوعي في المجتمع حول حقوق الناس والتدابير الرامية إلى القضاء على التحيزات ضد شرائح معينة من المجتمع.

وأخيرا، يعتبر بناء مؤسسات قوية وضمان الحكم الرشيد أمران يشكلان طريقا قويا بديلا للحفاظ على السلام والتعامل مع التهديدات الأمنية. وفي هذا الصدد، تحتاج بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى تصميم سياسات لتعزيز قدراتها المؤسسية والإدارية. وفي هذا السياق، تتمثل الخطوة الأولى في تحديد المجالات الإشكالية المتعلقة بجودة الحكم وإعداد خريطة طريق استراتيجية بمشاركة أصحاب المصلحة المعنيين. كما أن الرغبة السياسية والالتزام القوي يظهران كعاملان رئيسيان للنجاح في هذا التمرين. ونظرا لأن تحسين جودة الحكم يتطلب وقتا وجهدا جهيدا، فإنه يجب إعداد وتنفيذ سياسات طويلة الأجل مع مؤشرات أداء رئيسية محددة. وبهذه الطريقة، يمكن لبلدان المنظمة كمجموعة أن تتمتع بمؤسسات قوية يتم فيها مراعاة سيادة القانون بالكامل وتقليل مستويات الفساد إلى أدنى حد. وهذا من شأنه أن يساعد بلدان المنظمة ليس فقط على خفض عدد الصراعات والأزمات، بل أيضاً تزويدها بالقدرات في إدارة الصراع.

الفصل السادس

منظمة التعاون الإسلامي وحل النزاعات: من الماضي إلى الحاضر

تعتبر منظمة التعاون الإسلامي ثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة. وتضم في عضويتها 57 دولة موزعة على أربع قارات وموطنا لمختلف الأعراق والديانات. وواحد من الأهداف الرئيسية للمنظمة هو تعزيز السلام والوئام الدوليين بين مختلف شعوب العالم. ويتطلب تحقيق ذلك مشاركة المنظمة بشكل نشط في حل النزاعات وفي الوساطة.

خلال إنجاز مهمتها في إحلال السلام، تساعد منظمة التعاون الإسلامي في عدد من الإيجابيات التي تمتلكها. وتلخص الشرقية (2012) تلك الإيجابيات في ثلاثة مجالات مختلفة: الكفاءة الثقافية، والقوة الأخلاقية، والشراكة. تُستمد الكفاءة الثقافية من تطوير منظمة التعاون الإسلامي لخبرة خاصة في المكونات الثقافية التي تؤدي إلى نشوب الصراعات في الدول الأعضاء، مما يسمح للمنظمة بإجراء وساطة قائمة على المعرفة ومراعية للحساسيات الثقافية. تنبع القوة الأخلاقية من حقيقة أنه، خلافاً لتدخلات الأمم المتحدة، لا تملك منظمة التعاون الإسلامي أي وسيلة لتنفيذ قرارات قوية، بل يتم استبدال القوة المادية في حالة المنظمة بالقوة الأخلاقية. ويدرك أطراف النزاع أن قرار التسوية هو في النهاية قرارهم الخاص. ومن المرجح أن تكون الاتفاقات التي يتم التوصل إليها بشأن هذه القاعدة أكثر استدامة، لأنها نابعة من الاقتناع الكامل للأطراف نفسها. أما بالنسبة للشراكة، فقد سمح تعاون المنظمة مع المنظمات الدولية وبشكل خاص الأمم المتحدة باستجابة أكثر فعالية لمتطلبات الوساطة في النزاعات العالمية (Sharqieh, 2012).

1.6. تاريخ جهود منظمة التعاون الإسلامي في الوساطة

لعبت منظمة التعاون الإسلامي منذ تأسيسها دوراً مهماً في الوساطة وحل النزاعات، ولا سيما في اتخاذ إجراءات في بلدانها الأعضاء أو التدخل عندما تكون مجتمعات مسلمة جزءاً من نزاع. وعلى مدار تاريخها، نجحت المنظمة في التوسط في العديد من النزاعات بما في ذلك النزاعات في السودان وتشاد وأفغانستان وجنوب الفلبين وجنوب تايلاند. وفي الصومال وموريتانيا وغينيا، أولت اهتماما خاصا لدعم الجهود الدولية الرامية إلى إرساء السلام والأمن واستعادة حكم القانون. وأيضا في العراق، لعبت المنظمة دورا رئيسيا في محاولة إنهاء الصراع الطائفي في عام 2006. والحالات التالية مهمة في تسليط الضوء على إمكانات آليات تسوية النزاعات والوساطة في منظمة التعاون الإسلامي والقيود المعيقة لذلك.

الفلبين

يمكن إرجاع النزاع في جنوب الفلبين إلى ضم مينداناو وسولو إلى أراضي الكومنولث الفلبينية عام 1935، مما أدى إلى تهميش السكان المحليين بسبب سياسة إعادة التوطين (Gutierrez & Borras, 2004). وبحلول عام 1969، ظهرت التوترات السياسية والعداوات المفتوحة بين حكومة الفلبين وجماعات مورو الإسلامية المتمردة. ومع ذلك، فإن تمرد مورو كان في نهاية المطاف ردة فعل على مجزرة جابيدة حيث تم قتل 60 جندي مسلم فلبيني في عملية مخططة لاستعادة الجزء الشرقي من ولاية صباح الماليزية. وردا على ذلك، أنشأ الأستاذ نور ميسواري من جامعة الفلبين جبهة مورو للتحرير الوطني (جبهة مورو)، وهي مجموعة متمردة مسلحة كانت ملتزمة بإنشاء كيان مستقل يتألف من مينداناو وسولو وبالوان. وعلى مدى السنوات المتتالية، انقسمت هذه الجبهة إلى عدة مجموعات مختلفة، واحدة منها هي الجبهة الإسلامية لتحرير مورو (الجبهة الإسلامية) التي أرادت إقامة دولة إسلامية داخل الفلبين.

تدخلت منظمة التعاون الإسلامي منذ البدايات الأولى لهذا الصراع، كما أنها منحت صفة مراقب لجبهة مورو. وفي المقابل، استقطبت جبهة مورو الدعم من المنظمة التي جعلت من الحكومة الفلبينية تفترض أن المنظمة هي ربما المؤسسة الوحيدة التي يمكن أن تضغط على الجبهة المذكورة في التفاوض من أجل التوصل إلى السلام. وخلال تدخلها، التزمت المنظمة التزاما صارما بمبادئ القانون الدولي والحفاظ على السلامة الإقليمية للفلبين. وكان السبب الرئيسي وراء عدم انفصال مينداناو هو الضغط الذي فرضته المنظمة على الجبهة الإسلامية - المنافسة لجبهة مورو ودعاة الانفصال. كما أصرت المنظمة على أن معالجة قضية المسلمين في المنطقة الجنوبية لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال تسوية تفاوضية مع حكومة الفلبين. وعلاوة على ذلك، رفضت منظمة التعاون الإسلامي الاعتراف بالجبهة الإسلامية باعتبارها الممثل الوحيد للمسلمين في الفلبين في اجتماع قمة منظمة التعاون الإسلامي لعام 2003 في ماليزيا، مما أدى إلى إضعاف هذه الجبهة ودعوتها إلى الانفصال (Buendia, 2004). ومن ثم، تعاملت جميع أطراف النزاع مع المنظمة كوسيط صادق.

بدأ تدخل منظمة التعاون الإسلامي في هذا الصراع ببعثة لتقصي الحقائق في جنوب الفلبين في عام 1972. واستخدمت المنظمة في وقت لاحق تقرير هذه البعثة، في عام 1974، لإصدار نداء يدعو حكومة الفلبين وجبهة مورو للمشاركة في مفاوضات من أجل التوصل إلى حل سلمي للأزمة مع الحفاظ على سيادة الفلبين وسلامتها الإقليمية (Ihsanoglu, 2010). وعملت المنظمة كمحاور ووسيط، مما أدى إلى توقيع اتفاق سلام طرابلس في عام 1976. وكانت النتيجة الرئيسية للتفاوض هي أن جبهة مورو الوطنية ستتخلى عن مطالبتها بالانفصال والاستقلال مقابل الاستقلال الذاتي الكامل للمنطقة. ومع ذلك، فشل تنفيذ الاتفاق في العملية الدستورية. وبينما اتهمت جبهة مورو الحكومة بانتهاك صارخ وعدم تنفيذ بعض الأحكام الحيوية في اتفاق السلام، صرحت الحكومة بأنها نفذت بإخلاص الاتفاقية (Ebrahim & Bin Mohamed, 2013). وأسفر انهيار ميثاق السلام عن استئناف الأعمال العدائية بين قوات جبهة مورو وقوات الحكومة الفلبينية. وخلال هذه الفترة الزمنية انقسمت جبهة مورو إلى فصيلين: جبهة مورو للتحرير الوطني (جبهة مورو) والجبهة الإسلامية لتحرير مورو (الجبهة الإسلامية). وفي عام 1996، وبعد جهود الوساطة المكثفة، تمكنت منظمة التعاون الإسلامي من إقناع حكومة الفلبين وجبهة مورو على التوقيع على اتفاق سلام نهائي. ومع ذلك، رفض برلمان الفلبين التصديق على الاتفاقية مما أدى إلى موجة جديدة من القتال.

بعد فشل الجولات السابقة للوساطة، قبلت حكومة الفلبين عرض منظمة التعاون الإسلامي بإعادة تفعيل عملية السلام وإطلاق بعثة جديدة لتقصي الحقائق. ولتحقيق نتائج ملموسة، وسّعت وساطة المنظمة نطاقها وتحدثت مباشرة مع العديد من أصحاب المصلحة؛ اجتمعت بعثة تقصي الحقائق في عام 2006 مع البرلمان ومجموعة متنوعة من منظمات المجتمع المدني. وعلاوة على ذلك، زارت البعثة سولو ايسلان - حيث كان القتال لا يزال محتدما- وتفاوضت مباشرة مع الطرفين للتوصل إلى وقف لإطلاق النار (Sharqieh, 2012). كما تمكنت المنظمة من إطلاق جولة من المحادثات الثلاثية بين المنظمة ذاتها وحكومة الفلبين وجبهة مورو. كما عهد إلى هذه المحادثات بمهمة فحص العقبات التي تعوق التنفيذ الكامل لاتفاق السلام النهائي. فيما يتعلق بموضوع هذه المحادثات، يقول السفير سيد المصري، المبعوث الخاص السابق للأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي لشؤون الأقليات ومبعوث الأمين العام للمنظمة إلى جنوب الفلبين:

"... في الواقع، كان ينبغي أن تكون هذه الآلية جزءا من اتفاقية السلام النهائية، كهيكل مراقبة، ولكن للأسف، غادرنا - أي المنظمة - مبكراً، ربما لأن كلمة" النهائية" تعني "النهاية" أو نهاية العملية."

كما ذكرنا من قبل، انقسمت جبهة مورو إلى فصيلين بعد توقيع اتفاقية طرابلس في عام 1976: جبهة مورو للتحرير الوطني (جبهة مورو) والجبهة الإسلامية لتحرير مورو (الجبهة الإسلامية). لم تقبل الجبهة الإسلامية المبدأ الأساسي الذي استند إليه الاتفاق، وهو الحكم الذاتي بدلاً من الاستقلال، ولجأت بالتالي للكفاح المسلح. وبعد سنوات من القتال، نجحت ماليزيا في جلب حكومة الفلبين والجبهة الإسلامية إلى طاولة المفاوضات على نفس المبدأ الأساسي: الحكم الذاتي بدلاً من الاستقلال. وشاركت المنظمة في هذه العملية

متمثلة في ماليزيا بصفتها ميسراً. وإلى جانب كل من المنظمة والمملكة العربية السعودية وتركيا (كلاهما أعضاء في فريق الاتصال الدولي)، حضرت المحادثات مع المبعوث الخاص بالأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي. وبحسب السفير سيد المصري: "يتحدث المساران عن نفس المنطقة ويناقشان نفس القضايا تقريبا؛ وبالتالي، لكي تكون هناك فرصة للسلام، هناك حاجة للتنسيق بين جبهة مورو والجبهة الإسلامية." وبناء على ذلك، بذلت منظمة التعاون الإسلامي مزيدا من الجهود لسد الفجوة بين الجبهتين. كما عقدت العديد من الاجتماعات في جدة على هامش مؤتمر وزراء خارجية المنظمة. ونتيجة لهذه الجهود، تم تضييق الفجوة بين الجبهتين.

رحب الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، الدكتور يوسف العثيمين، بالموقف التعاوني والإيجابي الذي أعلنته جبهة مورو في 19 يوليو 2017، أنها لن تقدم بعد الآن قانونا ذاتيا جديدا لتجنب التعقيدات وستساهم بشكل مباشر في التتبع السريع للفيدرالية. وأخيراً، في 26 يوليو 2018، وقع الرئيس رودريجو دوتير من الفلبين قانوناً مهماً يهدف إلى منح حكم ذاتي موسع للمسلمين في جنوب البلاد، مع وجود توقع بأن يحقق هذا التشريع قدراً من السلام.

تايلاند

ينشط التمرد في جنوب تايلاند، وبشكل أساسي في مقاطعات ناراثيوات وباتاني ويالا. وفي كثير من الأحيان يستخدم اسم باتاني للإشارة إلى منطقة في أقصى جنوب تايلاند على طول الحدود مع ماليزيا. ويأتي الإسم من سلطنة باتاني السابقة، التي تأسست في عام 1390 وضمتها سيام (الاسم التاريخي لتايلاند) في عام 1902، وفي هذا الوقت شملت باتاني المقاطعات التايلندية الحديثة ناراثيوات وباتاني ويالا وأجزاء من سونغكلا إلى جانب المناطق المجاورة لماليزيا. ويبلغ مجموع عدد سكان مقاطعات ناراتيوات وباتاني ويالا حوالي 1.8 مليون نسمة، 80% منهم مسلمين ماليزيين (ICG, 2005).

يمكن إرجاع حالة عدم الاستقرار في جنوب تايلاند منذ أربعينيات القرن العشرين إلى وجود دولة بوذية تايلندية ظالمة وسياساتها القمعية ضد الأقلية المسلمة. وطوال الصراع، طالب المجتمع الإسلامي إلى حد كبير بإنشاء حكومة تتمتع بالحكم الذاتي في الجنوب، والاعتراف بلغتهم وثقافتهم، والسيطرة على الموارد في المنطقة. ومع ذلك، تصاعدت الأمور بشكل حاد في عام 2004. كما أنه في 25 أكتوبر 2004، خلال شهر رمضان المبارك، أدت مظاهرة خارج مركز شرطة تاك باي إلى اعتقال أكثر من 1000 متظاهر. وعند الاعتقال، تم تكديس المتظاهرين داخل شاحنات على عدة طبقات عميقة أدت إلى وفاة ثمانية وسبعين شخصا نتيجة الاختناق. وفي أعقاب وفيات تاك باي، تصاعدت وتيرة الحوادث ووحشية العنف في المقاطعات الجنوبية بشكل حاد. وردا على ذلك، كثفت الحكومة جهودها لقمع التمرد (Melvin, 2007).

تتمتع تايلند بصفة مراقب لدى منظمة التعاون الإسلامي، وهذا ما دفع بتدخلهذه الأخيرة كوسيط وكجهة ميسرة للحوار لحل الصراع . ففي عام 2005، تدخلت المنظمة في النزاع بعد أن تلقى أمينها العام موافقة الحكومة التايلندية على استلام بعثة من المنظمة. وفي البداية، ركزت مهمة المنظمة على مراقبة وتقييم أوضاع المسلمين التايلنديين في المنطقة الجنوبية. وبعد ذلك، ركزت على الوساطة، بسبب نفوذها الدبلوماسي مع الحكومة التايلندية ومصداقيتها داخل المجتمع الإسلامي.

ساهمت جهود الوساطة التي بذلتها منظمة التعاون الإسلامي في النزاع في تخفيف العقبات التي تقف في طريق المفاوضات بين ممثلي المسلمين التايلنديين والحكومة التايلاندية بشأن الاعتراف بالمسلمين التايلنديين كمواطنين شرعيين في تايلاند. ونتيجة لجهود المنظمة، خفضت السلطات التايلندية أيضا أعمال العنف والقمع ضد المسلمين، وذلك لتمهيد الطريق أمام السلام والاستقرار في تايلند في الوقت الذي يتم فيه احترام سيادة البلد وسلامة أراضيه. فعلى وجه الخصوص، سعت المنظمة إلى المساعدة في التشكيك في الأفكار النمطية والمفاهيم الخاطئة التي غالباً ما تتسبب في عرقلة الحوار الفعال والتفاهم وحل النزاعات، حيث خلص وفدها إلى أن الاضطرابات في الجنوب لم تكن نتيجة للتمييز الديني ضد المسلمين ولم تكن متجذرة في الدين نفسه، بل يمكن إرجاعها إلى الثقافة والإهمال التاريخي للجنوب (Bangkok Post, 2005).

في أواخر عام 2006، قام رئيس الوزراء المؤقت الذي عينه المجلس العسكري الجديد، الجنرال سورايود تشولانونت، بأول زيارة له إلى مقاطعات تايلاند الجنوبية الحدودية. وخلال الزيارة، اعتذر عن الأعمال التي قامت بها قوات الأمن التايلندية في الماضي ضد المسلمين الماليزيين، بما في ذلك حادث تاك باي عام 2004 (Pathan, 2006). وعلاوة على ذلك، من أجل نزع فتيل التوترات العرقية في الجنوب ومعالجة مظالم المسلمين الماليزيين، اقترح سورايود إقامة منطقة تنمية خاصة تضم ناراثيوات وباتاني ويالا إلى جانب مقاطعتي سونغكلا وساتون المجاورتين، وأشار إلى احتمال وجود تطبيق الشريعة الإسلامية بين مسلمي الجنوب. وأخيرا، بدأت الحكومة أيضا محادثات مع المتمردين لقمع الفصائل المختلفة التي كانت طرفا في الصراع (Srivalo & Shinworakomol, 2006).

الصومال

أدى فشل الدولة في الصومال عام 1991 إلى الجفاف والمجاعة مع أزمات إنسانية كارثية أودت بحياة ما يقرب مليون شخصا. وفي عام 1993، تدخلت الأمم المتحدة تفاعلا مع الأزمة، ولكن لسوء الحظ لم تحقق عملية السلام التي رعتها الأمم المتحدة تقدما كافيا. وبالمثل، حاولت منظمة التعاون الإسلامي المساهمة في جهود إنقاذ الصومال عن طريق إنشاء فريق اتصال. ولسوء الحظ، أثبتت الحقائق على الأرض أنها معقدة للغاية، وقد وصلت جهود المنظمة في نهاية المطاف إلى طريق مسدود.

تدخلت إثيوبيا عسكريا في الصومال عام 2006. وقدم هذا الإجراء ديناميكيات جديدة أدت إلى إحياء محادثات السلام، فشاركت منظمة التعاون الإسلامي في عملية التفاوض التي أدت إلى توقيع اتفاق جيبوتي في أغسطس 2008 بين الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال، وكذلك توسيع نطاق البرلمان الانتقالي وانتخاب رئيس جديد (Ihsanoglu, 2010). وعلاوة على ذلك، دعمت المنظمة جهود السلام التي أعقبت توقيع اتفاق جيبوتي وأصبحت نشطة في مجموعة الاتصال الدولية بشأن الصومال. وبالإضافة إلى ذلك، في مؤتمر بروكسل 2009، تعهدت المنظمة بتقديم 210 مليون دولار في أشكال مختلفة من المساعدة إلى الصومال (Ihsanoglu, 2010).

تدخلت منظمة التعاون الإسلامي على الأرض في عام 2011 من خلال إنشاء "مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الصومال" لتنسيق جهود الإغاثة. ويعمل مكتب التنسيق الإنساني بشكل وثيق مع تحالف يضم 47 من أعضاء المنظمات الإسلامية الإنسانية وغيرها من الجهات الفاعلة الرئيسية في الصومال. مما يضمن الكفاءة في تقديم الخدمات والقضاء على التداخل المحتمل من خلال الاجتماعات العادية لتبادل المعلومات. وباختصار، ساهم تدخل المنظمة في الصومال بفعالية في جهود الإغاثة الإنسانية، خاصة في الوقت الذي أجبرت فيه حركة الشباب المسلحة العديد من المنظمات الدولية على مغادرة المنطقة، ما عدا منظمة التعاون الإسلامي التي كانت الوحيدة التي تحظى بثقة الحركة في تقديم المساعدات الإنسانية. كما وفرت المنظمة إمكانية الوصول إلى المناطق المتضررة التي انفصلت عن بقية العالم، وقدمت إطاراً للتنسيق مع الدول الأعضاء فيها، كما قامت بتنسيق توقيع مذكرات تفاهم مع منظمات دولية.

العراق

بلغ التوتر الطائفي الذي أعقب الغزو الذي قادته الولايات المتحدة على لعراق عام 2003 مستويات لم يسبق لها مثيل من العنف بين السنة والشيعة في البلاد. واستهدف العنف المدنيين العاديين والمقدسات والمساجد والمقابر والمناطق السكنية. كما استدعى مستوى العنف المنتشر والوحشي عملية مصالحة وطنية، فقامت منظمة التعاون الإسلامي بالتواصل مع قادة السنة والشيعة ودعتهم إلى اجتماع مصالحة في مكة. ولضمان النجاح، حصلت المنظمة على الدعم من جميع الجهات المعنية بما في ذلك الأطراف العراقية والإقليمية والدولية المشاركة في العراق. وعلاوة على ذلك، أولت اهتماما خاصا بزمان ومكان اجتماع المصالحة. كما اختارت شهر رمضان في أكتوبر 2006 ومكة المكرمة؛ أقدس شهر ومكان للمسلمين. فأضاف البعد الديني للزمان والمكان زخما معنويا كبيرا للطرفين لإظهار موقف تعاوني. واجتمع حوالي 50 باحثا مسلما عراقيا، يمثلون الطائفتين السنية والشيعية، وبعد مناقشات طويلة، وقعوا ما أصبح يعرف باسم إعلان مكة.

2.6. الدروس المستفادة من تاريخ جهود منظمة التعاون الإسلامي في الوساطة

كما ذكرنا في الفصول السابقة من هذا التقرير، فإن حل النزاعات ليس بعلم دقيق. فالآليات التي تعمل في حل نزاع معين قد لا تجدي نفعا في صراع آخر، كما أن تطبيق طريقة نهج واحد مناسب للجميع غالباً ما يلحق الضرر بالأطراف والعملية والنتائج. وطوال تاريخ حل النزاعات، واجهت منظمة التعاون الإسلامي عدة نكسات في جهودها للمساعدة في حل الصراعات المعقدة. واعترافا بفوائد دمج الدروس السابقة في الجهود الحالية والمستقبلية لحل النزاعات، سلط السفير سيد المصري الضوء على أهم الخلاصات من جهود المنظمة لحل النزاع في مقابلة أجريت معه مؤخرا[5]. والدروس المستفادة من التجارب السابقة للمنظمة موضحة في الشكل 1.6:

- آلية التنفيذ: إن تجربة منظمة التعاون الإسلامي في صراع جنوب الفلبين، وعلى وجه الخصوص ما سمي باتفاق السلام النهائي (FPA) لعام 1996، يبين لنا مساوئ الانسحاب المبكر من الميدان. فتوقيع اتفاقيات سلام خطوة مهمة للغاية، ولكنه لا يعني نهاية الصراع. ويبقى العمل الحقيقي والأكثر تحديا هو في تنفيذ الاتفاق. كما يجب أن تكون آليات المراقبة جزءا من الاتفاق، ويجب ألا تنتهي الوساطة بمجرد توقيع الاتفاق.

- عامل "القرابة العرقية": لوحظ هذا العامل وتأثيره في تايلاند والصين. ففي تايلاند، يتمتع المسلمون في المناطق الوسطى والشمالية بجميع الحريات مثل باقي نظرائهم من المواطنين. لكن الأمر مختلف تماما في الجنوب حيث الغالبية من أصول ماليزية لغتهم هي البهاسا الماليزية أو الجاوية، كما هو الحال في ماليزيا المجاورة. كما لوحظت حالة مماثلة في الصين. فقد شهد وفد من منظمة التعاون الإسلامي الذي زار الصين في عام 2009، بناء على دعوة من الحكومة الصينية لتتعرف على ظروف الأقليات المسلمة في الصين، وجود تفاوتات كبيرة بين المقاطعة الشمالية من شينجيانغ والمنطقة الوسطى من نينغشيا. وبينما كان الجو في نينغشيا هادئا، كان نظيره متوتراً للغاية في شينجيانغ. فعلى سبيل المثال في شينجيانغ كانت هناك قيود صارمة للغاية على التردد على المساجد وأداء الشعائر الدينية العامة، بينما في نينغشيا لم تكن هناك أية قيود من هذا القبيل. ويمكن أن يعزى هذا إلى العامل العرقي. ففي شينجيانغ ينتمي معظم السكان المسلمين إلى العرق الأيغوري التركي، على غرار الدول التركية المجاورة. بينما في نينغشيا، ينتمون إلى مزيج من أحفاد العرب والفرس الذين تزوجوا من عرقية الهان الصينية واندمجوا في الحياة الصينية. ويجب أن يكون عامل "القرابة العرقية" هذا في ذهن الطرف الوسيط لأنه يمكن أن يلعب دوراً سلبياً أو إيجابياً.

[5] أجريت المقابلة مع السفير سيد المصري في نطاق إعداد هذا التقرير في 16 أكتوبر 2018 في القاهرة، مصر.

- سيادة الدول وعدم جواز التدخل في شؤونها الداخلية: تحترم منظمة التعاون الإسلامي مبادئ سيادة الدولة وعدم جواز التدخل في شؤونها الداخلية. وتساعد هذه المبادئ بشكل عام الوسطاء

الشكل 1.6: الدروس المستفادة من التجارب السابقة لمنظمة التعاون الإسلامي

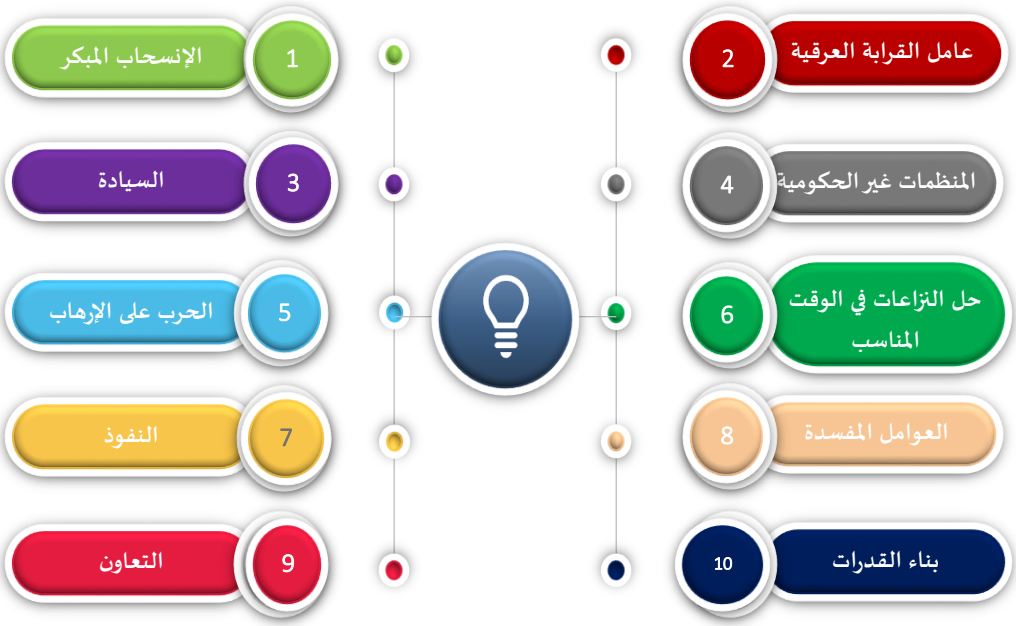

المصدر: تصميم موظفي سيسرك

من المنظمة في تحديد نواياهم وشرعيتهم مع تولي دور الوسطاء و / أو الميسرين في النزاع. ومع ذلك، هناك حالات كان فيها التزام المنظمة بهذه المبادئ بمثابة تحدٍ رئيسي وعائق أمام جهود الوساطة التي تبذلها في حل النزاع. وينطبق هذا بشكل خاص عند حدوث الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن توازن المنظمة بين مبادئ السيادة وعدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومبدأ مسؤولية الحماية.

- المنظمات غير الحكومية: تلعب المنظمات غير الحكومية دوراً متزايد الأهمية في سد الثغرات التي تشوب آليات حل النزاعات. وفي بعض الأحيان، تكون المنظمات غير الحكومية في وضع أفضل لتسهيل تحقيق نتائج السلام لأنها مستقلة (لا تربطها صلة بالحكومة أو أي طرف من الأطراف المتصارعة)، ولديها شبكات ذات نطاق واسع، ويمكن أن تكون ممثلا صالحا للفئات المهمشة. ففي كثير من الأحيان يكون الجمع بين الجهود الرسمية وغير الرسمية أفضل صيغة. وكانت لدى المنظمة خبرة محدودة ولكنها مشجعة مع مركز الحوار الإنساني الذي يوجد مقره في جنيف.

- **"الحرب على الإرهاب": "الحرب على الإرهاب" هي حملة عسكرية دولية أطلقتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بعد هجمات 11 سبتمبر. وقد أدت عولمة الحرب على الإرهاب إلى الإفراط في استخدام كلمة "الإرهاب" في حالات الصراع. وإذا كان أي من الأطراف المعنية يعتبر تهديدا إرهابيا، فذلك يغير ديناميكيات الصراع إلى حد كبير. كما أنه يخلق تحديات من الغموض داخل العناصر الفاعلة التي هي طرف في النزاع وتلك التي تتوسط في الصراع. ومن أجل تفادي هذه المشكلة، تحتاج المنظمة إلى مواصلة ممارسة الضغط على المجتمع الدولي من أجل توفير تعريف واضح للإرهاب. وعلى نفس المنوال، يجب على المنظمة أن تشجع الحوار والمشاركة حتى عندما تستخدم أطراف النزاع كلمة الإرهاب. لم يمنع الاتهام بالإرهاب الحوار والمفاوضات في صراع أيرلندا الشمالية ولم يمنع الولايات المتحدة من إشراك طالبان في الحوار والمفاوضات.**

- **حل النزاعات في الوقت المناسب: يعتبر حل النزاعات في الوقت المناسب، قبل أن يتجاوز نطاق الصراع آليات الحل المتواجدة، أمرا بالغ الأهمية. كما أنه مهم للغاية بالنسبة لدول المنظمة حيث غالبية النزاعات هي حروب داخلية مدوّلة أو نزاعات مسلحة داخلية. وتدويل النزاعات في دول المنظمة يعني وجود قوى أجنبية فاعلة ورئيسية مشاركة في النزاع، مما يجعل حل هذا الأخير أكثر تعقيدا، وخير مثال على ذلك سوريا. أما بالنسبة للنزاعات المسلحة الداخلية، فهي تحدث بين حكومة الدولة وواحدة أو أكثر من الجماعات المعارضة الداخلية. ومع مرور الوقت، تنضم مجموعات جديدة إلى الصراع وتنقسم المجموعات المتواجدة إلى فصائل. وهذا يضيف بعدا جديدا من التعقيد لجهود الوساطة حيث أن هناك حاجة لجلب جماعات المعارضة تحت مظلة واحدة للتفاوض مع الحكومة المركزية.**

- **النفوذ: تمتلك منظمة التعاون الإسلامي، كمجموعة، نفوذ اقتصادي كبير مستمد من التجارة الدولية والاستثمارات في بلدانها الأعضاء. وبهذا يتوجب عليها استخدام هذا النفوذ والتأثير والحوافز بحكمة بدون وعود كاذبة.**

- **العوامل المفسدة: تحديد مكان وجود المشكلة وإدارتها هو درس تعلمته منظمة التعاون الإسلامي بطريقة صعبة من إحدى تجاربها المخيبة للآمال في هذا الصدد. فقد كانت مذكرة اتفاق (MoA) جاهزة للتوقيع بين الجبهة الإسلامية لتحرير مورو وحكومة الفلبين التي كانت قد مهدت الطريق لتحقيق تقدم حقيقي. ومع ذلك، عشية حفل التوقيع، تقدم مجموعة من المتشددين بشكوى أمام محكمة مانيلا الدستورية وكان الحكم الذي قضى بعدم دستورية مذكرة الاتفاق في صالحهم . ويعتقد بعض المحللين أنه كان يمكن تجنب هذا من خلال بعض التعديلات في اللغة والصياغة.**

- **التعاون بين منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا: يمكن للوساطة الناجحة الاستفادة من جهود التنسيق وتبادل المعلومات. فعلى سبيل المثال، في حالة ميانمار، واجهت منظمة التعاون الإسلامي صعوبات كبيرة في إقامة اتصالات مع السلطات المحلية. وفي هذا الصدد، تمكنت كل من الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من مساعدة المنظمة على إقامة هذا الاتصال. ومن ناحية أخرى، قبلت الصين زيارة بعثة المنظمة وزيارة أمينها العام بنفسه بعد أحداث العنف التي وقعت في شينجيانغ في عام 2009، في حين كان من الصعب على المقرر الخاص لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تنفيذ مهمة مماثلة. ويمكن لجهد منسق بين منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن يؤدي إلى ظهور أدوات تسوية يصعب أن تتأتى بطرق أخرى.**

- **بناء القدرات: يمكن دعم الوساطة من خلال تقديم نماذج أفكار ومقترحات لنهج مبتكرة في العديد من المجالات بما في ذلك تقاسم السلطة وتقاسم الثروة. إن منظمة التعاون الإسلامي مهتمة بهذين المجالين، حيث أنهما الآن من بين القضايا المثيرة للجدل في جهود الوساطة للمنظمة. وتحتاج المنظمة إلى تطوير برنامج لبناء هذه القدرة وتقويتها بينما ستشكل منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمات الإقليمية الأخرى مجموعة من الشركاء المناسبين في هذا الصدد.**

3.6. هيكل السلام والأمن في منظمة التعاون الإسلامي

ينبع هيكل السلام والأمن في منظمة التعاون الإسلامي من المادة 1 (6) من الميثاق الذي يهدف إلى تعزيز العلاقات بين الدول، بناء على العدل والاحترام المتبادل وحسن الجوار لضمان السلام والأمن والانسجام العالمي. ويعرّف كذلك بالتزام الدول الأعضاء فيها بتسوية نزاعاتها بالوسائل السلمية والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد في علاقاتها.

يدعو الفصل الخامس عشر من ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، المكرس للتسوية السلمية للنزاعات، من الدول الأعضاء السعي إلى إيجاد وسائل سلمية لتسوية النزاعات من خلال استخدام "المساعي الحميدة، والمفاوضات، والاستفسار، والوساطة، والتحكيم، والتوفيق، والتسوية القضائية وغيرها من الوسائل السلمية التي يختارونها بما في ذلك التشاور مع اللجنة التنفيذية والأمين العام." ويتضمن مبدأ إرساء السلام والأمن في منظمة التعاون الإسلامي الأنشطة التالية: بعثات تقصي الحقائق إلى مناطق النزاع؛ والمشاركة في المفاوضات الدبلوماسية الدولية و / أو تمثيل أطراف مسلمة في النزاع؛ وتكليف المبعوث الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي و / أو مجموعة الاتصال بحالات النزاع؛ والإعلانات والبيانات العامة، والمساعدة المالية

للإغاثة الإنسانية؛ والاستفادة من أصوات الدول الأعضاء في المنظمة في المنظمات الدولية الأخرى بشأن حالات النزاع الخاصة؛ وتقديم خدمات الوساطة لأطراف النزاع (عادة للصراعات بين المسلمين).

الشكل 2.6: مكونات هيكل السلام والأمن في منظمة التعاون الإسلامي

المصدر: تصميم موظفي سيسرك.

إن الهيكل الحالي للسلام والأمن في منظمة التعاون الإسلامي هو نتاج سلسلة من الاجتماعات التشاورية بين الخبراء الحكوميين الدوليين، والعلماء، وجلسة العصف الذهني لوزراء خارجية الدول الأعضاء في المنظمة التي عقدت خلال الدورة الحادية والأربعين لمجلس وزراء الخارجية في جدة، المملكة العربية السعودية في يومي 18 و 19 يونيو 2014. ويعزز برنامج عمل المنظمة لعام 2025، مجموعة من الأهداف الاستراتيجية للأمة، هيكل السلام والأمن في المنظمة بالتشديد على التسويات السلمية للنزاعات ومنع الصراعات من خلال الدبلوماسية الوقائية والحوار والوساطة وتعزيز السلام والأمن والصداقة، والتفاهم في العالم الإسلامي وفي باقي البقاع. ومن الناحية العملية، لا تختلف غايات وأهداف بنية السلم والأمن في المنظمة عن تلك التي اعتمدتها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية. كما توجد بعض القواسم المشتركة مثل: أدوار المنظمة، مساهمة الدول الأعضاء، المبعوثين الخاصين، والحضور الميداني. ومع ذلك، فإن بنية وحجم ومدى وقدرة هيكل السلام والأمن في المنظمة تختلف عن المنظمات الحكومية الدولية الأخرى. ويبين الشكل 2.6 المكونات المختلفة لهيكل السلام والأمن في المنظمة. وفي المستقبل، يهدف هيكل السلام والأمن في المنظمة إلى تحسين دورها وطريقة عملها في التعلم من النجاحات وأفضل الممارسات في منظمات مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي.

1.3.6. الوحدة المتخصصة بالسلم والأمن وحل النزاعات (PSCU)

إن الوحدة المتخصصة بالسلم والأمن وحل النزاعات هي وحدة دعم داخل منظمة التعاون الإسلامي من أجل السلام والأمن والوساطة وحل النزاعات. ستقوم الوحدة المتخصصة بالسلم والأمن وحل النزاعات ثلاث وظائف رئيسية: الأولى هي الوساطة والدبلوماسية الوقائية؛ والثانية هي مكافحة الإرهاب؛ في حين أن الثالثة هي لعب دور الأمانة لمجلس الحكماء والمبعوثين الخاصين للأمانة العامة تحت الإشراف المباشر لهذه الأخيرة. ويتمثل الهدف الرئيسي للوحدة في تعزيز دور المنظمة في مجال الوساطة والدبلوماسية الصامتة كأدوات لمنع الصراعات وحلها.

ورغم أن وحدة السلام والأمن وحل النزاعات لا تزال في مراحلها الأولى، فإنها تعتزم في المستقبل القريب تقديم الخدمات التالية:

أ. التنفيذية:

- **تقديم الدعم للدبلوماسية الهادئة والنشطة والوقائية التي يقوم بها مجلس الحكماء والمبعوثين الخاصين للأمانة العامة؛**
- **تقديم الدعم لبعثات تقصي الحقائق والمحادثات التي تجريها إدارة الشؤون السياسية وإدارة الأقليات المسلمة؛**
- **الاستفادة من الميزة النسبية لمنظمة التعاون الإسلامي في صنع السلام الديني.**

ب. التوجيه وإدارة المعرفة:

- **أن تكون بمثابة مستودع للدروس المستفادة وأفضل الممارسات وأوجه القصور السابقة من النزاعات التي شاركت فيها منظمة التعاون الإسلامي؛**
- **المشاركة في التقييم، وتراكم المعرفة، ونشر مشاركة منظمة التعاون الإسلامي في صراعات معينة.**

ج. بحوث في مجال السياسات:

- **إجراء البحوث المتعلقة بالنزاعات لتكميل أنشطة منظمة التعاون الإسلامي؛**
- **تنظيم الندوات والمؤتمرات التي تضم الدول الأعضاء من أجل رفع الوعي حول القضايا ذات الصلة وأنشطة الوحدة.**

د. التدريب وبناء القدرات للمؤسسات والموارد البشرية من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجالات السلام والأمن والوساطة وحل النزاعات.

هـ. بناء شراكة على المدى القصير والطويل مع منظمات المجتمع الدولي والإقليمي وشبه الإقليمي ومنظمات المجتمع المدني الأخرى المشاركة في حل النزاعات وجهود الوساطة.

عند تولي هذه المهام، يمكن أن تأخذ وحدة السلام والأمن وحل النزاعات في الاعتبار الممارسات الجيدة للمنظمات الأخرى، بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (انظر الإطار 1.6). ومن أجل تعزيز قدرتها في تقديم خدماتها، من المتوقع أن تستخدم وحدة التنسيق المشتركة شبكة المنظمة الخاصة بمراكز الفكر للحصول على التحليل العلمي والاستراتيجي لحالات النزاع والتوصيات لمشاركات منظمة التعاون الإسلامي. ستقوم شبكة منظمة التعاون الإسلامي الخاصة بمراكز الفكر بـ:

أ. التجمع وفقا لمجال خبرتها وسوف تساهم كل مجموعة في المجالات ذات الصلة وفقا للأولويات التي تحددها المنظمة.

ب. توفير الخبرة، وتحفيز النقاش الرفع من وعي المنظمة بشأن مواضيع معينة في إطار ولاية المنظمة.

ج. المساهمة في المفاوضات الجارية للمنظمة بشأن قضايا مختلفة ذات أولوية.

د. المساعدة في معالجة التهديدات والتحديات المشتركة والمساهمة في جهود منظمة التعاون الإسلامي في مجال حل النزاعات.

هـ. تزويد المنظمة بآلية الإنذار المبكر.

و. العمل على تبادل الخبرات وتنسيق الأنشطة بين مراكز التفكير التابعة لها.

2.3.6. مجلس الحكماء (WPC)

في الأعراف الدينية الإسلامية، تم الاعتماد على تدخلات أطراف ثالثة لتسوية النزاعات الفردية والمجتمعية والدينية في المجتمعات الإسلامية عبر التاريخ. وفي معظم الحالات، يكون للأطراف المتنازعة التزام أخلاقي بالتقيد بقرار الطرف الثالث (انظر الفصل 4). ولدى منظمة التعاون الإسلامي تفويضاً لدعوة شخصيات بارزة من العالم الإسلامي لأغراض استشارية. ومن هذه الولاية ومن الأعراف الدينية الإسلامية نشأ مفهوم مجلس الحكماء (WPC).

يتكون مجلس الحكماء من أشخاص يحظون بتقدير كبير في العالم الإسلامي كقادة، ويحظون بالاحترام لحكمتهم وخبرتهم ومعرفتهم وحيادهم وقدرتهم على تقديم التوجيه. وبشكل خاص، يتم الأخذ بعين الاعتبار رجال الدولة الذين نجحوا في إنجاز أدوارهم السياسية، وعلمائها المشهورين، وشخصياتهم الدولية، وخبراء حل النزاع المشهورين من داخل العالم الإسلامي، ليتم إدراجهم في مجلس الحكماء. يمثل أعضاء مجلس

الحكماء المناطق الجغرافية الثلاث لمنظمة التعاون الإسلامي - العربية والآسيوية والأفريقية. وفي الوقت الحاضر، يتكون من أربعة أعضاء:

1. **سعادة السيد سوسيلو بامبانج يودهويونو، الرئيس السابق لإندونيسيا،**
2. **سعادة اللواء عبد السلام أبو بكر، الرئيس السابق لنيجيريا،**
3. **سعادة السيد عبد الله جول، الرئيس السابق لتركيا،**
4. **وصاحب السمو الأمير تركي الفيصل، الرئيس السابق للمخابرات السعودية وسفير السعودية بالولايات المتحدة الأمريكية.**

وفي نطاقه، تعتبر الولاية العامة لمجلس الحكماء استشارية ومتعلقة بالوساطة في الآن ذاته. ويهدف، من خلال أنشطته، إلى المساهمة في الحل السلمي ومنع الصراعات، وصنع السلام، وبناء السلام. وبشكل أكثر تحديدًا، يهدف أيضا إلى:

أ. **دعم وتوجيه جهود الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي والوحدة المتخصصة بالسلم والأمن وحل النزاعات (PSCU) في حل النزاعات؛**

الإطار 1.6: فريق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لدعم جهود الوساطة

أصبحت منطقة منظمة التعاون الإسلامي أقل سلما خلال السنوات العشر الماضية، وهناك حاجة متزايدة لتعزيز قدرة المنظمة على التعامل بفعالية أكبر مع التحديات الأمنية المتواجدة والناشئة داخل حدود دولها الأعضاء وخارجها. ولهذا السبب، هناك حاجة ملحة إلى التعلم من تجارب المنظمات الأخرى. إذ يمكن لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تكون بمثابة مثال مفيد في هذا الصدد.

وعلى غرار منظمة التعاون الإسلامي، فإن العضوية في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تمتد عبر مساحة جغرافية واسعة. وعلى الرغم من أنها تغطي مختلف البلدان، إلا أنه من قبيل الصدفة المثيرة للاهتمام أنه لدى كلاهما 57 دولة عضو / مشارك. والشيء المهم هو أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تمتلك خبرة طويلة الأمد في تسهيل الحوار السياسي والانخراط في أنشطة الوساطة بهدف منع الصراعات أو إدارتها أو حلها.

تعتبر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بمثابة منتدى للحوار نفسه، وهناك تنسيقات مختلفة متاحة تجمع الدول المشاركة فيها للحوار، على سبيل المثال في المجلس الدائم الأسبوعي أو المجلس الوزاري السنوي أو القمة في المناسبات الخاصة. وعلاوة على ذلك، فهي تعمل من خلال الممثلين الخاصين للرئاسة المتغيرة سنويا والبعثات الميدانية المكلفة من قبل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بصفتها وسيطا. وهكذا، فهي تعمل مع أطراف النزاع لإيجاد حلول مقبولة بشكل عام، من خلال ضمان الإبقاء على قنوات الاتصال على المستويين الوطني والمحلي مفتوحة ومن خلال أشكال الحوار المختلفة. كما أنها تشارك في الوقت الحالي في مجموعة متنوعة من عمليات الوساطة، مثل عملية التسوية في ترانسدنيستريا ("5 + 2")، ومجموعة مينسك المكلفة بنزاع ناغورنو - كاراباخ، ومناقشات جنيف الدولية التي تتناول نتائج نزاع عام 2008 في جورجيا، ومجموعة الاتصال الثلاثية في أوكرانيا.

قدمت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا العديد من الأدوات والنهج لتسوية النزاعات على مر السنين وهي ملتزمة بمجموعة معينة من المبادئ على أساس توجيهات الأمم المتحدة بشأن الوساطة الفعالة، والتي يتم تطويرها بشكل أكبر في توجيهات المنظمة بشأن تيسير الوساطة والحوار. ويعرف الأخير الوساطة بأنها "عملية اتصال منظمة، حيث يعمل طرف ثالث محايد مع أطراف النزاع للتوصل إلىحلول مقبولة ترضي جميع الأطراف، بطريقة ترضي مصالحهم التي هي على المحك."

ومع ذلك، يمثل تيسير الحوار نهجا واضحا وفقا لتوجهات المنظمة المذكورة، لكونه "عملية اتصال أكثر انفتاحا بين أطراف الصراع من أجل تعزيز التفاهم المتبادل والاعتراف والتعاطف والثقة. ويمكن أن تكون هذه المحادثات لمرة واحدة أو تستمر لفترة زمنية أطول. وعلى الرغم من أنه يمكن للحوارات أن تؤدي إلى اتخاذ قرارات وإجراءات محددة، إلا أن الهدف الأساسي هو عدم التوصل إلى تسوية محددة، ولكن الحصول على فهم أفضل للمنظورات المختلفة التي ينطوي عليها الصراع."

وفي هذا الصدد، تعتقد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أنه يمكن تحقيق الشرعية قبل كل شيء في عملية الوساطة عندما يحصل جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك المجتمع المدني، على مقعد على الطاولة (الشمولية). وهناك مبدأ هام آخر لهذه المنظمة بصفتها الوسيط وهو الحياد. ومع ذلك، من منطلق الالتزام بالمبدأ الدولي لسلامة أراضيها وسيادتها، لا يمكنها تسهيل المفاوضات التي قد تؤدي، على سبيل المثال، إلى انفصال إقليم معين. وعلاوة على ذلك، فهي تسترشد بمبدأ الاتساق، لضمان التعاون والتنسيق مع المنظمات الأخرى المشاركة في عملية الوساطة.

ومع مراعاة ازدياد درجة تعقيد النزاعات، وافقت الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في قرار المجلس الوزاري للمنظمة رقم 11/3 في عام 2011 على تعزيز قدرة المنظمة على الوساطة. ونتيجة لذلك، تم إنشاء فريق دعم جهود الوساطة (MST) داخل دائرة عمليات/ مركز منع النزاعات التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والذي يقدم للمنظمة ممثلين خاصين ورؤساء العمليات الميدانية ووسطاء آخرين يستهدفون المساعدة.

يقدم هذا الفريق دعم منهجي لجهود الوساطة وتسهيل الحوار في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في جميع مراحل دورة الصراع. وتعتمد هذه الوساطة على الطلب ويتم تقديمها لملء الاحتياجات المحددة. تشمل الأنشطة التي يقدمها فريق دعم جهود الوساطة ما يلي:

- التدريب وبناء القدرات: من خلال التدريب وبناء القدرات، يتم تعزيز مهارات موظفي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأعضاء البعثات الذين يدعمون ويديرون عمليات الوساطة وتسهيل الحوار. ولهذا الغرض، يتم تنظيم دورات الوساطة الخاصة بالمنظمة وتُجرى دورات لتيسير الحوار في العمليات الميدانية.
- إدارة المعرفة والتوجيه الوظيفي: يتم جمع ونشر الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتعلقة بعمليات الوساطة التي تضطلع بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتسترشد بها جهود الوساطة المستقبلية. ولهذا الغرض، يتم صياغة مذكرات توجيهية وكتيبات عن مواضيع الوساطة وإجراء استجوابات مع الوسطاء من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.
- التواصل والربط الشبكي والتعاون والتنسيق: ويتعزز تعاون منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مع الجهات المعنية بدعم الوساطة في المنظمات الدولية والإقليمية، والدول المشاركة في المنظمة، والشركاء من أجل التعاون والمنظمات غير الحكومية، من خلال تنظيم فعاليات تواصلية والمشاركة في الفعاليات المتصلة بالوساطة.
- الدعم الوظيفي: ويتم تقديم خدمات دعم مصممة خصيصا للوسطاء رفيعي المستوى في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مثل الممثلين الخاصين للرئيس ورؤساء العمليات الميدانية. ولهذا الغرض، يتم إجراء وتدريب رفيع المستوى للوسيط، ورش عمل تصميم العمليات الاستراتيجية. وبالإضافة إلى ذلك، يتم تنفيذ عمليات نشر الخبراء المخصصة لدعم عمليات الوساطة أو بعثات الاستجابة للأزمات.

ملاحظة: تم إعداد هذا النص بناءً على مقابلة مع الدكتورة كريستينا هورفاث-ستينر، موظفة دعم الوساطة في فريق دعم عمليات خدمات الوساطة / مركز منع النزاعات التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومقالها

"Understanding the Mediator : Taking Stock of the OSCE's Mechanisms and Instruments for Conflict Resolution" Security and Human Rights 27 (2016), pp. 256-272.

ب. توفير الرؤية والمبادئ التوجيهية للتعامل مع حالة النزاع - خاصة بهدف منع أو معالجة حدوث قضايا يمكن أن تؤدي إلى نشوب نزاع؛

ج. الوساطة وتوجيه المفاوضات الرامية إلى حل الصراعات والأزمات؛

د. استخدام مساعيهم الحميدة لدعم جهود الوساطة في النزاعات وتسهيل المفاوضات بين الأطراف المتنازعة؛

هـ. مساعدة الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والوحدة المتخصصة بالسلم والأمن وحل النزاعات على وجه الخصوص في تحديد التهديدات المحتملة للسلام والأمن في الدول الأعضاء؛

و. التوصية بالتدخلات المحتملة لاحتواء حالة الصراع أو لمنع اندلاع النزاع؛

ز. التوصية بأنشطة بناء السلام وتعزيز ثقافة السلام في الدول الأعضاء؛

ح. وتشكيل شبكات تعاونية مع منظمات إقليمية ودولية أخرى.

3.3.6. المبعوثون الخاصون للأمانة العامة (SESG)

إن مؤسسة المبعوثين الخاصين للأمانة العامة (SESG) هي امتداد للمساعي الحميدة للأمانة العامة وتضمن وجود منظمة التعاون الإسلامي في هذا المجال. يعتبر المبعوثون الخاصون خبراء من الدول الأعضاء في المنظمة يختارهم الأمين العام من بين خبراء آخرين يشتغلون في المجال السياسي أو الدبلوماسي أو الأكاديمي وفقا للقضية التي سيكونون مبعوثين خاصين لأجلها.

ويتمثل الدور العام لمجموعة الخبراء في تحليل الأزمات الناشئة والجارية في مناطق اختصاص كل منها واقتراح تدابير وقائية أو علاجية لحل هذه القضية. وهي تسهم بفعالية في الجهود الدولية القائمة سعيا نحو التوسط أو إيجاد حلول دائمة للصراعات المتخصصة. تتولى المؤسسة أيضا مسؤولية قيادة عملية تنفيذ العديد من قرارات منظمة التعاون الإسلامي في مناطق النزاع. بالإضافة إلى ذلك، فهي تقوم ب:

- وضع خطة تركز على تحديد الأسباب الجذرية للصراع ووسائل معالجتها باستخدام الميزة النسبية لمنظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها؛
- تقديم الدعم والتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية ومبعوثيهما الخاصين في مبادرات الوساطة والمصالحة وإحلال السلام؛
- تمثيل وصياغة سياسات ومواقف المنظمة بشكل علني؛
- العمل بنشاط والتشجيع المستمر للأطراف وأصحاب المصلحة في الصراع على الحوار البناء؛
- العمل من أجل إمكانية إنشاء وجود ميداني للمنظمة؛
- تعبئة الموارد المطلوبة للمساهمة في الإغاثة الإنسانية والتنمية في المنطقة؛

- وتقديم تقارير وإحاطة منتظمة عن أنشطتها والتطورات المتعلقة بحالة النزاع.

4.3.6. مبادرات خاصة

هناك ثلاث مبادرات مكملة لمكونات هيكل المنظمة الخاص بالسلم والأمن المذكورة أعلاه: مبادرة التقارب الإسلامي، وفريق الاتصال المعني بالسلام وفض المنازعات التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، وفريق الاتصال بشأن أصدقاء منظمة التعاون الإسلامي في مجال الوساطة.

خلال القمة الإسلامية الثالثة عشرة في إسطنبول، تقدم رئيس الجمهورية التركية، سعادة السيد رجب طيب أردوغان، ورئيس كازاخستان، سعادة السيد نور سلطان نزاربابيف بمبادرة لإطلاق عملية تقارب إسلامي في العالم الإسلامي على أساس المبادئ التالية:

- عرض النوايا الحسنة والنهج البناء من أجل حل المنازعات بالوسائل السلمية؛
- احترام السلامة الإقليمية وسيادة الدول؛
- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛
- تشجيع العلاقات الودية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛
- وتعزيز وحدة الأمة الإسلامية.

اقترحت إندونيسيا إنشاء فريق الاتصال التابع لمنظمة التعاون الإسلامي المعني بالسلام وتسوية النزاعات خلال الدورة الثانية والأربعين لمجلس وزراء الخارجية في الكويت في مايو 2015. وتم دعم هذه المبادرة في وقت لاحق من قبل القمة الثالثة عشرة لمنظمة التعاون الإسلامي في إسطنبول في أبريل 2016. وفريق الاتصال مكلف بإعداد إطار للتعاون من أجل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لإيجاد حلول جماعية لمختلف التحديات. ويعمل فريق الاتصال بشكل أساسي على القضايا الناشئة، وهي الرديكالية والتطرف والطائفية والإرهاب والتمييز الديني والإسلاموفوبيا وكراهية الأجانب والتحديات التي تواجه السلام بموافقة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وخلال إنجازه لمهامه، يسترشد فريق الاتصال بشكل أساسي بالمبادئ التالية:

- ترسيخ الإيمان بأن الإسلام بنعمة للبشرية جمعاء "رحمة للعالمين"؛
- حل التحديات الجماعية والصراعات التي تواجهها الدول الأعضاء من خلال الوسائل السلمية؛
- التمسك بمبادئ القانون الدولي، بما في ذلك عدم التدخل في الشؤون الداخلية والسيادة والسلامة الإقليمية للدول.

وأخيرا، اقترحت تركيا فكرة مجموعة الاتصال المعنية بأصدقاء الوساطة في منظمة التعاون الإسلامي والتي تم اعتمادها خلال الدورة 45 لمجلس وزراء الخارجية في دكا، بنغلاديش في مايو 2018. وحتى الآن، تلقت المبادرة دعماً واهتماماً هائلين من الدول الأعضاء، حيث انضمت العديد من الدول بالفعل إلى مجموعة الاتصال ويخطط بعضها للانضمام إليها في المستقبل القريب. عقد الاجتماع الافتتاحي الأول لهذه المجموعة بين وزراء خارجية الدول الأعضاء في سبتمبر 2018، بالتزامن مع الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

4.6. تقييم هيكل السلام والأمن في منظمة التعاون الإسلامي

إن لهيكل السلام والأمن في منظمة التعاون الإسلامي عدد من أوجه القصور (الشكل 3.6). ولكي يحقق هيكل المنظمة الخاص بالسلم والأمن مبتغاه، يجب في المقام الأول تفعيل الهيكل بشكل كامل ثم من الضروري أن يكون هناك تكامل وتناسق في العمل المشترك بين مختلف مكوناته. لكن الواقع مع الأسف الشديد يشير إلى عكس ذلك، فقد كان مجلس الحكماء نشطا مرة واحدة فقط بشأن موضوع محدد وكان الأمر يتعلق بإصلاح منظومة المنظمة. كما أن شاكلة إدارة المجلس غير واضحة المعالم، حيث أن عدد أعضاء مجلس الحكماء (حاليا أربعة) جد منخفض ويحتاج إلى توسيع. وزيادة على ذلك، لا يبدو أن هناك روابط قوية بين مجلس الحكماء من جهة، وبين وحدة السلم والأمن وحل النزاعات والمبعوثين الخاصين من جهة أخرى والمبعوثين الخاصين للأمانة العامة.

تعتبر وحدة السلم والأمن وحل النزاعات مهمة بحد ذاتها، وتكمن أهميتها كذلك في كونها تقدم خدمات الدعم للأذرع الأخرى لهيكل المنظمة الخاص بالسلم والأمن. ومع ذلك، فإن قدرة هذه الوحدة محدودة، وتحتاج إلى المزيد من الموارد البشرية والمالية من أجل العمل بفعالية أكبر.

الشكل 3.6: نواقص هيكل السلام والأمن في منظمة التعاون الإسلامي

المصدر: تصميم موظفي سيسرك.

تفتقر آلية منظمة التعاون الإسلامي للسلم والأمن إلى جهاز شامل ورئيسي للإشراف على قضايا السلم والأمن. فمنظمة الأمم المتحدة، على سبيل المثال، تتوفر على مثل هذا الجهاز ويتمثل في مجلس الأمن الدولي. وبموجب ميثاق الأمم المتحدة، يسهر مجلس الأمن الدولي على صون السلم والأمن الدوليين. كما أن للاتحاد الأفريقي جهاز مماثل، أي مجلس السلم والأمن، وهو بمثابة جهاز دائم في منظومة الاتحاد الأفريقي لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها.

ومن العناصر المفقودة أيضا في آلية المنظمة للسلم والأمن هي وجود قوة سلام. هناك حاجة ماسة إلى خلق قوة سلام تسهر على الأمن وتقديم الدعم سياسيا وفي عملية بناء السلام لمساعدة البلدان على الانتقال الصعب من حالة الصراع إلى حالة السلام خاصة في المراحل المبكرة للانتقال. وبالمقارنة مع منظمات أخرى، نجد أن الأمم المتحدة تتوفر على جهاز لحفظ السلام، ويتوفر الاتحاد الأفريقي على جهاز القوة الأفريقية الجاهزة.

وأخيرا، تبقى الحلقة الأخيرة المفقودة في آلية المنظمة المعنية بالسلم والأمن هي نظام إنذار مبكر. لقد تمت مناقشة موضوع أنظمة الإنذار المبكر في الفصل 4، وتمت التوصية بمسار عمل لآلية الإنذار المبكر لمنظمة التعاون الإسلامي في القسم 5.1.4. إذ يعد نظام الإنذار المبكر ضرورة بالنسبة للمنظمة لأنه سيتيح إمكانية الإبلاغ عن النزاعات في الوقت المناسب. والنتيجة هي أن الإنذار الذي يأتي في الوقت المناسب يفضي إلى اتخاذ إجراءات مناسبة دون تأخير.

الفصل السابع

تطوير آليات مؤسسية من أجل السلام والأمن المستدامين في دول منظمة التعاون الإسلامي

تواجه الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تحديات مختلفة، مثل إخفاقات الدولة، وعدم التسامح العرقي والديني، والجريمة المنظمة، والتطرف العنيف، والإرهاب، والكثافة السكانية، والهجرة، والاتجار بالبشر، وتفشي الأوبئة، وتغير المناخ، وانعدام الأمن الاجتماعي والاقتصادي، ونقص الموارد (المياه، الغذاء والطاقة والأرض). وهذه التحديات لا تقتصر فقط على منظمة التعاون الإسلامي، ولكنها في الحقيقة ذات طبيعة عبر وطنية وعالمية. وتشكل العديد منها أسبابا جذرية للصراعات القائمة في منطقة المنظمة ، هذا إن لم تحتوي على إمكانية الصراع. لذلك، يجب أن تبدأ الحلول لهذه التحديات على المستوى الوطني والإقليمي.

إن الإسلام دين السلام والتسامح ويدعو إلى إحلال السلم والعدالة في العالم. وتعتبر العديد من المدن في الدول الأعضاء في المنظمة نقاط التقاء مجموعات إثنية وتوجهات دينية متنوعة، حيث تمكنت الشعوب على مدى قرون من الزمن التعايش بسلم وسلام في جو من الثقة واحترام خصوصيات الآخر. لكن خلال العقود القليلة الماضية عانت بعض دول المنظمة من تحديات صعبة ستحتاج لوقت طويل حتى تتعافى من تبعاتها.

تخلق التطورات الأخيرة في منطقة منظمة التعاون الإسلامي انطباعا يوحي كما لو أنه لجغرافيتها وجهان متناقضان. ويهيمن على الوجه الأول للمنطقة تحديات سياسية وأمنية، وتذبذبات دورية في العلاقات الثنائية،[6] فضلاً عن مصادر التوتر القديمة المستمرة، والتي تنعكس في أشكال الصراعات المعلقة والنشطة.

[6] وتتعلق النزاعات القائمة داخل منطقة المنظمة أو بين الدول الأعضاء فيها والمجاورة لها إلى حد كبير بالمجال السياسي، وترتبط بشكل أساسي "بحقائق" متصورة مختلفة فيما يتعلق بالأحداث التاريخية المحددة والحروب الأخيرة. وتشمل النزاعات الثنائية مجموعة واسعة من القضايا - من النزاعات الحدودية أو الإقليمية غير المحسومة، والتحديات التي تواجه السيادة، وحماية الهوية وحقوق الأقليات، إلى وضعية اللاجئين من البلدان المجاورة. كما تشكل هذه النزاعات الثنائية التي لم

أما الوجه الثاني لمنطقة المنظمة، فيكمن في عمل البلدان معاً على تطوير مشاريع إقليمية تمتد من التجارة والاستثمار والتنمية الريفية إلى التعاون العلمي. وفي هذا السياق، دأبت المنظمة طوال عقود من الزمن تساعد في بناء جو من التضامن والثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء فيها، وضمان استجابة فعالة ومترابطة للتحديات التي تحتاج إلى معالجة.

1.7. خصائص الصراعات المعاصرة

خضعت طبيعة الصراعات والحروب إلى العديد من التغييرات. وكما نوقش في الفصل الثالث، تشهد منظمة التعاون الإسلامي تغيرا في الصيغةالتقليدية للحرب بين الدول كما كان سائدا في القرن العشرين ، ولكنها تشهد ارتفاعا في حالات الحرب الداخلية. ومع ذلك، فإن الكثير من تجارب حل النزاعات القائمة مبنية على مثل هذه الحروب التقليدية بين الدول.

بسبب تزايد النزاعات والحروب الداخلية، فإن الجهات الفاعلة غير الحكومية في ارتفاع في جميع أنحاء العالم، وخاصة منذ 2010 (World Bank, 2018). ومع انهيار سيادة القانون والنظام وحتى انهيار هياكل الدولة في بعض البلدان، لم تعد القوة المسلحة حكرا على الدولة. ولهذا السبب، لم يعد من المستغرب أن نسمع أن فاعلاً غير حكومي منخرط في نزاع عنيف ضد واحدة أو أكثر من حكومات منظمة التعاون الإسلامي قد استولى على إقليم معين. أما على الجانب الآخر، حتى لو كانت بعض الجماعات المتطرفة تبدو ثانوية وهامشية، فإن قدرتها على تشجيع الكراهية، وإنتاج خطاب معين، وإثارة الجماهير أمور يجب ألا يتم التغاضي عنها.

في بعض الأحيان يكون من الصعب تحديد كل الجهات الفاعلة غير الحكومية التي يحركها الإرهاب المنخرطة في نزاع معين. علاوة على ذلك، فإن أعضاء الجهات الفاعلة غير الحكومية في الغالب عصابات غير مدربة وغير منضبطة مدفوعة بالنهب وتفتقر إلى قيادة مركزية. وقد يكون بعضها ناشطاً بشكل خاص في الفضاء السيبراني، دون وجود قاعدة مادية، بينما قد يكون البعض الآخر عبر وطني، بما في ذلك ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ويؤكد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حقيقة أن الجهات الفاعلة غير الحكومية التي ترتكز على الإرهاب، قد وجدت بشكل عام أن البقاء على قيد الحياة أسهل بالمقارنة مع أولئك الذين لديهم أجندة أكثر وطنية (UN General Assembly, 2016).

يعلمنا التاريخ أن الجهات الفاعلة غير الحكومية التي يحركها الإرهاب قد تنتهي لعدد من العوامل، مثل إزالة قائد، وعدم قدرة الجماعة على الحفاظ على إيديولوجيتها ونقلها إلى الأجيال المستقبلية، أو التكامل السياسي

يتم حلها مخاطر دائمة على الاستقرار والأمن في منطقة المنظمة. ولسوء الحظ، فإن معظم الدول الأعضاء في المنظمة تتعامل مع أكثر من نزاع واحد. ولهذا السبب، لا تثق العديد من الدول بجيرانها وتسود فيها مشاعر عدم الأمان. وفي بعض الحالات، تسعى الدول للتغلب على هذه المشاعر من خلال تطوير القوات العسكرية الدفاعية.

أو المفاوضات، أو خسارة الدعم العام أو تحقيق أهداف المجموعة (لمزيد من التفاصيل أنظر Alterman, at 1999). تتحدث هذه الحقائق التاريخية عن الخيارين المعروضين على الحكومات: يجب على الدولة أن تتنازل عن الحل، وأن تجد الحلول مع الجهات الفاعلة غير الحكةمية، أو تهزمها - وهو خيار أكثر تفضيلاً لدى الدول.

من الخصائص الإضافية الملحة والمثيرة للقلق في الحرب المعاصرة زيادة حالات الاعتداءات العنيفة على المدنيين غير المسلحين، مع ما يترتب على ذلك من كوارث إنسانية، بما في ذلك التحركات الجماهيرية للأشخاص الذين أصبحوا لاجئين ومشردين، وتدمير للمستوطنات البشرية. يُقتل المدنيون كهدف أساسي، بدلاً من التعرض كضحايا لأضرار جانبية. وفي ظل هذه الظروف، تتطلب الحماية الفعالة للمدنيين أو تقديم المساعدة الإنسانية في بناء السلام شراكات أقوى مع المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي ورابطة دول جنوب شرق آسيا (UN Security Council, SC/8575).

عند الحديث عن الطبيعة الجديدة للحرب في منطقة منظمة التعاون الإسلامي، من الضروري ملاحظة الزيادة في عدد النزاعات الداخلية المدوّلة أيضا (انظر الفصل الثالث لمزيد من التفاصيل). إن تنامي الحروب الداخلية المدوّلة يؤكد أن الصراعات ليس لها حدود واضحة وأن الأمن في الداخل يعتمد على السلام خارج الحدود الوطنية أيضا. والواقع أن الترابط بين الأمور الجيدة والسيئة هو ما يحكم العلاقات في عالم اليوم الذي أحكمت العولمة عليه قبضتها. ولا بد بشكل من الاشكال أن تكون هناك علاقة تجمع بين الاستثمارات والتجارة والنقل والطاقة والابتكارات وما إلى ذلك. من ناحية أخرى، للتوصل لحلول لمثل هذه القضايا التي تتجاوز طبيعتها وأبعادها النطاق الوطني، هناك حاجة إلى التعاون العابر للحدود الوطنية. يدعو مفهوم الاستقلال الحديث إلى المناهج الحديثة المقابلة في حل النزاعات. إذ توجد حاجة أكثر من أي وقت مضى لإقامة شراكات ومؤسسات لإيجاد حلول وسط وحلول مقبولة للجميع.

بسبب تغير طبيعة الصراعات، أصبحت عمليات السلام أكثر تعقيدا. حتى إذا كانت هناك مصادر للإنذار المبكر، فقد يتم عرقلة التدخلات والحلول السياسية لأسباب مختلفة. فعلى سبيل المثال، يتطلب حل النزاع وجوج إرادة سياسية قوية وبناء الإجماع. ومع ذلك، قد يكون من الصعب للغاية ضمان التوصل إلى إجماع تاموتعاون متزايد من الأطراف المتنازعة. وينطبق هذا بشكل خاص على الصراعات مثل تلك الموجودة في سوريا وليبيا التي تتميز بابعادها المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية. ففي العديد من الحالات، قد يكون على الجهات الفاعلة المتضاربة المسؤولة عن اندلاع العنف أن تكون جزءا حاسما من حل دائم ومستدام.

هناك سمة هامة أخرى للنزاعات المعاصرة، وتتعلق بالأمن الاقتصادي. واليوم، يرتبط الاستقرار الاقتصادي ارتباطا وثيقا بالسلام أكثر من أي وقت مضى. فتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والازدهار بدون سلام أمر مستحيل. كما قد يعزز الاستقرار الاقتصادي والازدهار المتصاعد السلام ويوسعان من التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف. ولسوء الحظ، فإن حالات انعدام الأمن الاقتصادي البشري مثل الفقر والبطالة وعدم المساواة يهدد الحياة اليومية للمواطنين العاديين في العديد من البلدان ويؤدي في بعض الحالات إلى

اضطرابات اجتماعية وعدم استقرار سياسي. وعلاوة على ذلك، تسهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية العميقة إسهاما كبيرا في استمرارية القوالب النمطية الوطنية والدينية السلبية وتدهور العلاقات بين الأعراق أو بين الأديان. وعندما تكون هناك ندرة في الموارد أو المساحة، يقوم القادة السياسيون ووسائل الإعلام والمثقفون بنشر الصور النمطية والدعائية ضد بعض الناس عن قصد، ويقومون بتقديمهم كعناصر دخيلة ويشكلون تهديد، وبالتالي يقومون بإثارة النزاع (Toscano, 1998). ولهذا السبب، من أجل النجاح في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والأمن المستدامين، من الضروري معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية للبلد.

يعتمد النظام الدولي في العادة على احترام الدولة الوطنية. ومع ذلك، ليس من الصعب ملاحظة أن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول قد أصبح مرنا، وهذا يمكن اعتباره عنصرا جديدا في الصراعات المعاصرة. فعلى سبيل المثال، جرت التدخلات الغربية في كوسوفو (1999) والعراق (2003) دون موافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.[7]

توجب على الإصرار على المبادئ القائمة للسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية أن تكون متوازنة مع "المسؤولية تجاه الحماية" على مدى السنوات الماضية، بسبب الدروس المؤلمة من الصراعات مثل التي في الصومال وليبيريا وسيراليون والإبادة الجماعية في رواندا والإبادة الجماعية في سريبرينيتسا (Desmidt & Hauck, 2017). ومع ذلك، وبعيداً عن هذا الالتزام الأخلاقي، تظل الأهمية الجغرافية السياسية لبعض أجزاء العالم حافزا للقوى العظمى للسيطرة عليها. وفي هذا السياق، لن يكون من المبالغة الاعتقاد بأن بعض الحروب في منطقة منظمة التعاون الإسلامي هي حروب بالوكالة - حروب يتم خوضها بين مجموعات أو دول يمثل كل منها مصالح قوى كبرى أخرى، فبدون تمويل وتسليح من الخارج، لن يكون لدى الجهات الفاعلة المحلية الأصغر حجماً وسائل لدعم عملياتها العسكرية. ولهذا السبب، يمكن القول بأن الحرب لم تكن من قبل على الإطلاق قائمة على كثافة رأس المال كما هي اليوم (Srinivasa-Raghavan, 2008).

قد يتفق الكثيرون مع حقيقة أن الغرب ليس متعاونا دائما، بل في بعض الحالات لم تتمكن الدول الغربية من التفاعل مع الدول الأخرى كشريك متساوٍ. كما لا تخفي بعض الدول الغربية حتى شكوكها المتزايدة حول الصين وروسيا القويتين. وفيما يتعلق بروسيا، بعملياتها العسكرية في أوروبا والشرق الأوسط، تتبع موسكو سياسة موازنة الغرب. ومع ذلك، فإن مثل هذه المنافسات ليست خبرا سارا للمناطق غير المستقرة، بما في ذلك بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وهي حساسة جدا للتحولات في العلاقات بين القوى الكبرى. فمن المهم إذن أن تعمل جميع البلدان، الكبيرة والصغيرة، معا من أجل تعزيز النظام الدولي القائم على الأمم المتحدة. وبخلاف ذلك، ستبدأ الدول في تحقيق أمنها ومصالحها الذاتية دون أدنى اعتبار لمصالح

[7] يفضل القانون الدولي والممارسة الدبلوماسية استقلالية الدولة في الأمور التي تعتبر محلية. وعلى الجانب الآخر، تسمح المعاهدات المتعددة الأطراف باتخاذ إجراءات جماعية في الحالات التي تنتهك فيها الحكومات قواعد السلوك المقبولة بشكل عام (Cronin, 2002: 147). ومع ذلك، فإن القانون الدولي ليس جامداً مثل القانون الجنائي، ويسمح بتفسيرات أكثر مرونة، والتي يمكن أن تتشكل وفقاً للتوقعات السياسية. وفي مثل هذه الحالات، فإن ضمان "عدد كاف من البلدان" الداعمة لطريقة معينة للتفسير سيكون أمراً حاسماً، كما هو الحال بالنسبة لاستقلال كوسوفو.

الآخرين وأحاسيسهم، مما يمهد الطريق لمزيد من الخصومات بين الدول، وسباقات جديدة في التسلح، والفوضى في الساحة السياسية العالمية (Iriye, 2008). فأن يمر العالم بالفعل من فترة بناء الجدران بين البلدان والشعوب والثقافات، بما في ذلك إغلاق الحدود في وجه الأجانب "المشبوهين" لحقيقة مقلقة.

كيف يمكن التصدي لتحديات الحرب الجديدة هذه؟ للأسف، لا توجد آلية أو اتفاق مثالي، يمكن أن يعطي إجابة واضحة وشاملة على هذا السؤال. ومع ذلك، لا شك أن الدروس المستفادة من التجربة الدولية في عمليات السلام يمكن أن تكون مفيدة للمناطق الأخرى المتأثرة بالنزاع، رغم أن كل صراع تقريبا قد يحتاج إلى مناهج مختلفة.

2.7. منع نشوب الصراعات والسيطرة عليها : الدروس المستفادة

تتراوح الحلول الممكنة للنزاعات بين الوقاية، والوساطة، والإدارة، والحل والانتقال الديمقراطي. كما أنه من السهل منع اندلاع الصراع، لكن من الصعب جدا إنهاؤه. ولهذا السبب، من المهم التحكم في سلوك الأطراف المتنازعة وعدم تشجيعها على البحث عن حلول من خلال التحريض على النزاع. فعندما يتصاعد الصراع، يهدف تحليل النزاعات إلى الحد من القدرات السلبية والمدمرة للأطراف المتنازعة، وإنهاء الصراعات، والقضاء على الأسباب الجذرية فيها، وضمان المصالحة الوطنية، وكذلك التحرك نحو الانتعاش وإعادة البناء والتنمية (Sousa, 2018).

تشمل عمليات السلام المتعددة الأطراف الأمم المتحدة وعمليات الأمم المتحدة المصرح بها وتلك الغير التابعة للأمم المتحدة. وتظل الأمم المتحدة عنوانا مركزيا للقضايا ذات الصلة العالمية، فعلى مدار أكثر من 70 عاما، نجحت في منع نشوب صراعات عالمية جديدة وساعدت قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في إحلال السلام والاستقرار في العديد من الأماكن. ومع ذلك، بقيت بعض النزاعات المحلية والإقليمية خارج نطاق السيطرة. كما أنه في معظم البلدان المتأثرة بالصراع، لا تزال ثقافة الصراع قائمة.

كما هو موضح في الشكل 1.7، توسعت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بشكل كبير بعد الحرب الباردة. وارتفع عدد القوات المنتشرة لغرض عمليات الأمم المتحدة للسلام من 304 10 شخص في عام 1990 إلى 682 92 في عام 2017. فحوالي 85% من قوات حفظ السلام هم أفراد عسكريون، و 12% من الشرطة والباقي من فئة الموظفين المدنيين الدوليين. من المثير للاهتمام ملاحظة أن عدد الأفراد من الدول المتقدمة التي تعمل في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام آخذ في التناقص. بينما يتزايد عدد الموظفين العسكريين والمدنيين من البلدان النامية في عمليات السلام المتعددة الأطراف. وبحلول نهاية عام 2017، بلغت مساهمة البلدان المتقدمة في تشكيلة الأفراد المنتشرين في جميع عمليات السلام المتعددة الأطراف حوالي 8%، والباقي من العالم النامي. وفي نفس الفترة، كانت الدول الـ33 الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تساهم في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي شكلت حصتها من الأفراد المنتشرين 42% من الإجمالي. فقد كانت بنغلاديش في عام 2017

أكثر الدول مساهمةً في منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 7،246 موظفاً يرتدون الزي الرسمي. وتشكل باكستان (6238) ومصر (3274) والسنغال (3215) وإندونيسيا (2688) باقي الدول الخمس الأكثر مساهمة في المنظمة.

لدى الأمم المتحدة لحفظ السلام ثلاثة مبادئ رئيسية وهي: 1. موافقة الأطراف (لا يمكن لقوات حفظ السلام الدخول إلى بلد ما لم تدعهم الحكومة التي يجب أن تظهر التزاما على الأقل بالسلام)؛ 2. النزاهة (لا تنتمي قوات حفظ السلام للأطراف في النزاعات، بل تساعد ببساطة على تنفيذ اتفاقيات وقف إطلاق النار أو السلام القائمة)؛ 3. عدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس والدفاع عن ولاية البعثة (يعد التدخل العسكري خيارا أخيرا للأمم المتحدة، بالنسبة للأوضاع الميؤوس منها بشكل كبير).

الشكل 1.7: مساهمات بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام، 1990-2017

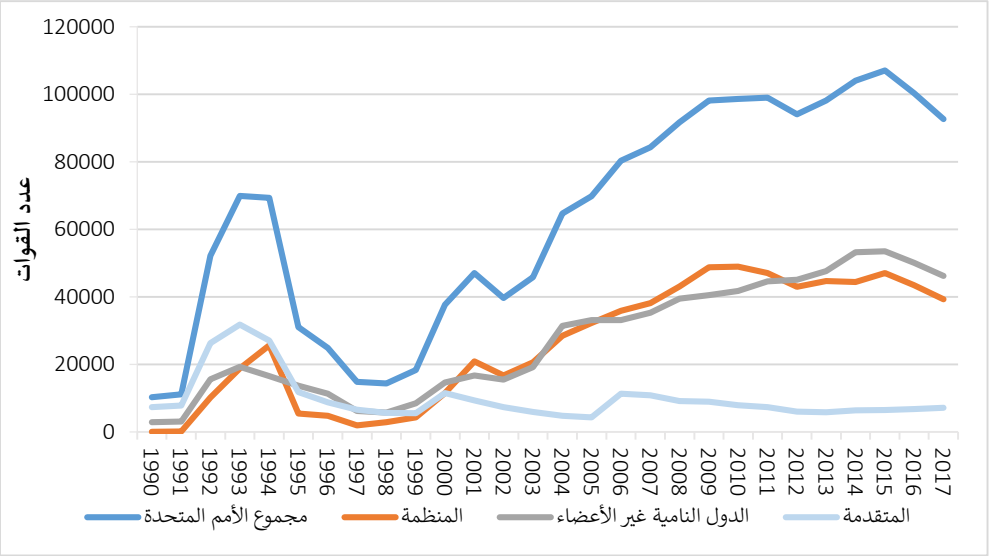

المصدر: بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام..https://peacekeeping.un.org/en/data

خلال النصف الأول من التسعينيات، واجهت بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام تحديات خطيرة أدت إلى مناقشات فكرية حول حفظ السلام (Badsey & Latawski, 2004). فعلى سبيل المثال، أصبحت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك - رمزا لولاية غير قابلة للتحقيق، وأخطاء لا تُغتفر، وموارد غير مناسبة، وتوقعات خاطئة، وتماسك سياسي غير كاف في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، وبدلاً من معاقبة المعتدي وتوفير الحماية الحقيقية لضحايا حرب البوسنة (1992-1995)، تصرف الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن الدولي بطريقة أبدت إمكانية إرادتهم إخفاء الفظائع المرتكبة ضد البوسنيين، مما مهد الطريق للإبادة الجماعية التي وقعت في سريبرينيتسا (Arria, 2008; Türbedar, 2005).

في أبريل 2016، تبنت الجمعية العامة ومجلس الأمن التابعين للأمم المتحدة في وقت واحد قرارات متطابقة بشأن السلام المستدام (الجمعية العامة للأمم المتحدة، GA/11780؛ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، SC/12340)، والتي تحاول الأمم المتحدة من خلالها أن تصبح استباقية، بدلاً من أن تبقى تفاعلية في عمليات السلام. ومن بين ما تدعو إليه القرارات: (1.) التركيز على منع نشوب الصراعات (وقف الصراعات قبل أن تبدأ)؛ (2.) النظر في مزيد من الروابط بين السلام والتنمية وحقوق الإنسان؛ (3.) ضمان وجود صوت دائم للجهات الفاعلة المحلية والدور الحاسم للمرأة والشباب في بناء السلام؛ (4.) تمكين التمويل القابل للتنبؤ والمستدام لبناء السلام؛ (5.) تطوير التناسق داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل الحفاظ على السلام والمزيد من الشراكات الاستراتيجية والوثيقة مع مختلف أصحاب المصلحة.

يعتبر التفاعل مع أصحاب المصلحة الآخرين ذا أهمية خاصة بالنسبة للأمم المتحدة. وعلى غرار التوجه في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، شهد العقدين الماضيين زيادة في دور المنظمات الإقليمية في الأنشطة الرامية لتحقيق السلام. وبشكل عام، تتعاون هذه المنظمات الإقليمية، بما فيها منظمة التعاون الإسلامي، أو تبدي اهتمامها بالتعاون مع الأمم المتحدة في الأنشطة المتعلقة بالسلام (UN, 1999). وعلى وجه الخصوص، يبدو أن الاتحاد الأفريقي معترف به كشريك مهم للأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام.

وفقاً لبيانات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (SIPRI) الواردة في الجدول 1.7، بحلول نهاية عام 2017، كانت 62 عملية سلام متعددة الأطراف نشطة في العالم. وبلغ العدد الإجمالي للأفراد المنتشرين في جميع عمليات السلام المتعددة الأطراف 911 145 شخصا ومن بين الذين تم نشرهم، كان 94% من الأفراد النظاميين (803 125 من الأفراد العسكريين و 172 12 من أفراد الشرطة) في حين كان 936 7 من الأفراد المدنيين الدوليين.

في عام 2017، كانت نصف عمليات السلام المتعددة الأطراف في العالم متعلقة بمنطقة منظمة التعاون الإسلامي. إذ تم نشر 72% من العدد العالمي للأفراد النظاميين في منطقة المنظمة. ويرد في الشكل 2.7 المزيد من التفاصيل حول عمليات السلام المتعددة الأطراف المتعلقة بجغرافية المنظمة.

الجدول 1.7: عمليات السلام المتعددة الأطراف حول العالم، 2017.

	عدد العمليات		الأفراد العسكريون (القوات والمراقبون)		الشرطة		الموظفون المدنيون الدوليون	
	العالم	متعلق بالمنظمة	المجموع	متعلق بالمنظمة	المجموع	متعلق بالمنظمة	المجموع	متعلق بالمنظمة
عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام	16	9	68957	41094	8277	3363	3947	2152
البعثات السياسية الخاصة للأمم المتحدة	7	5	1142	1021	75	30	1070	966
الأمم المتحدة/ الاتحاد الأفريقي	1	1	11449	11449	2731	2731	706	706
الاتحاد الأفريقي	4	2	20530	20522	466	466	108	62
المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا	2	2	707	707	270	270	-	-
الاتحاد الأوروبي	12	7	1361	662	326	90	773	228
منظمة حلف شمال الأطلسي	2	1	19077	15046	-	-	-	-
منظمة الدول الأمريكية	1	0	-	-	-	-	26	-
منظمة الأمن والتعاون في أوروبا،	9	1	-	-	-	-	1000	6
الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي	1	0	222	-	24	-	12	-
تحالفات مخصصة للدول	7	3	2358	1187	3	-	294	273
المجموع	62	31	125803	91688	12172	6950	7936	4393

المصدر: بيانات المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية

الشكل 2.7: عمليات السلام المتعددة الأطراف حول العالم، 2017.

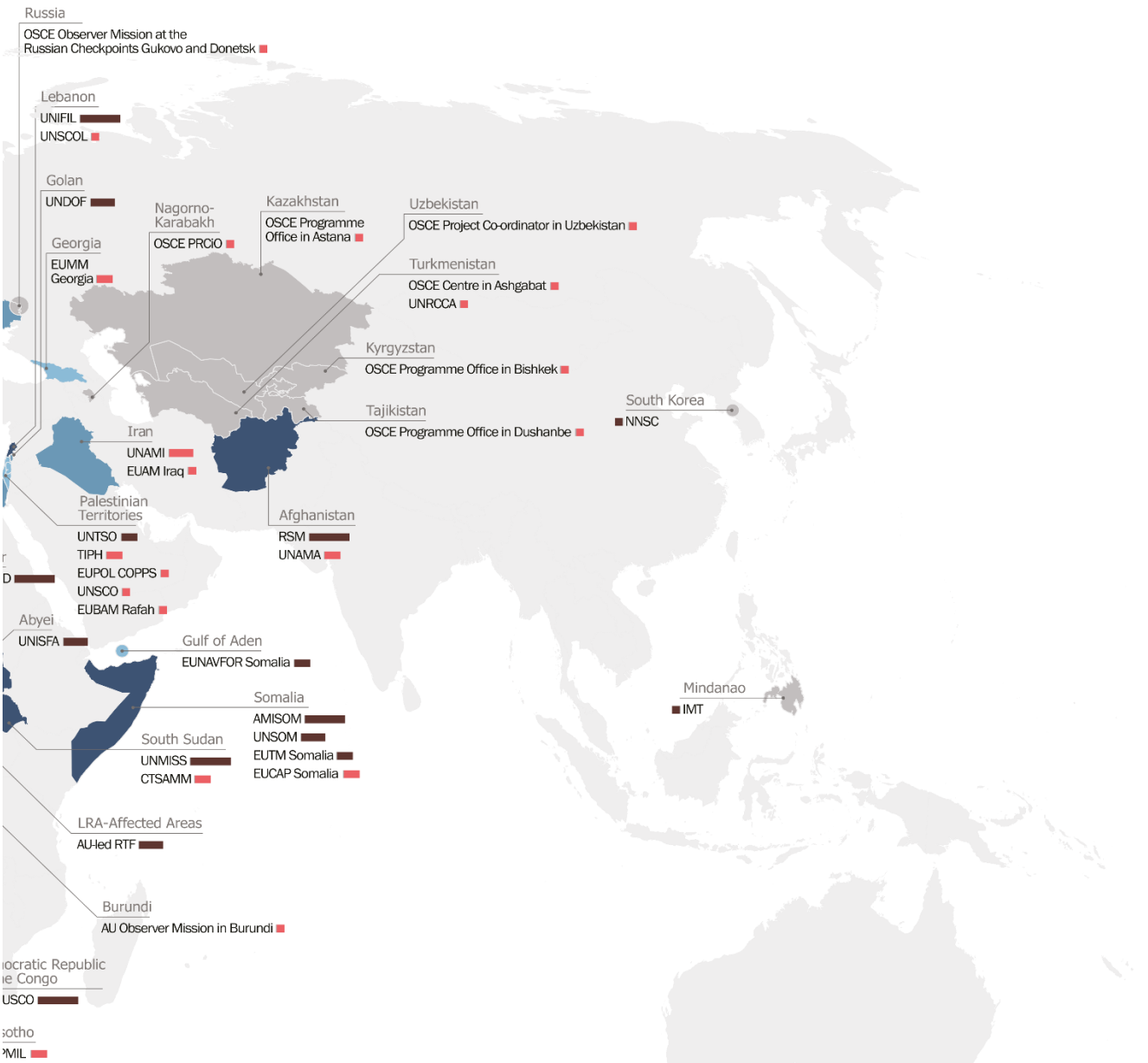

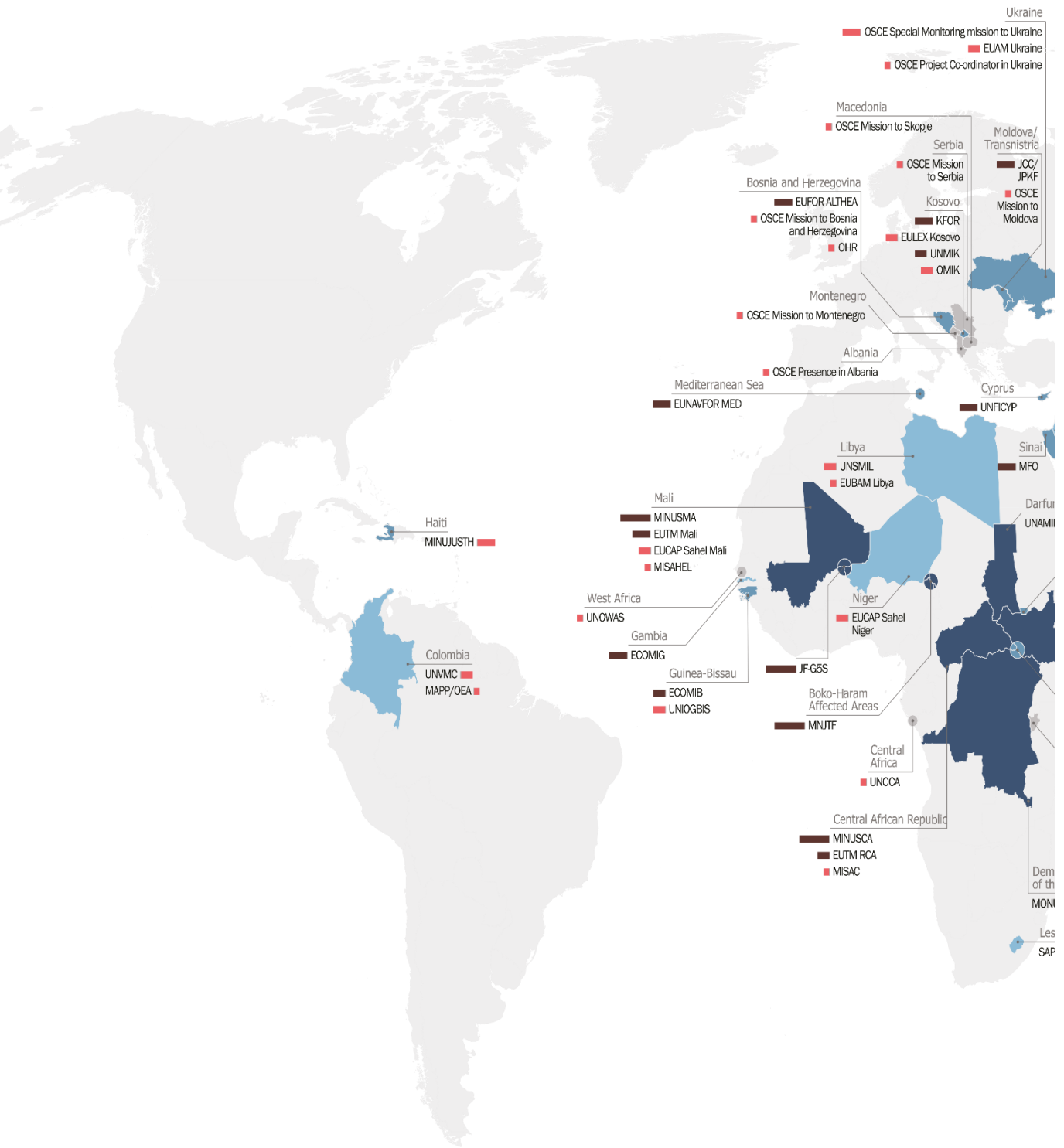
Ukraine
OSCE Special Monitoring mission to Ukraine
EUAM Ukraine
OSCE Project Co-ordinator in Ukraine
Macedonia
OSCE Mission to Skopje
Moldova/ Transnistria
JCC/ JPKF
OSCE Mission to Moldova
Serbia
OSCE Mission to Serbia
Bosnia and Herzegovina
EUFOR ALTHEA
OSCE Mission to Bosnia and Herzegovina
OHR
Kosovo
KFOR
EULEX Kosovo
UNMIK
OMIK
Montenegro
OSCE Mission to Montenegro
Albania
OSCE Presence in Albania
Mediterranean Sea
EUNAVFOR MED
Cyprus
UNFICYP
Libya
UNSMIL
EUBAM Libya
Sinai
MFO
Mali
MINUSMA
EUTM Mali
EUCAP Sahel Mali
MISAHEL
Darfur
UNAMID
Haiti
MINUJUSTH
West Africa
UNOWAS
Gambia
ECOMIG
Guinea-Bissau
ECOMIB
UNIOGBIS
Niger
EUCAP Sahel Niger
JF-G5S
Boko-Haram Affected Areas
MNJTF
Central Africa
UNOCA
Central African Republic
MINUSCA
EUTM RCA
MISAC
Colombia
UNVMC
MAPP/OEA
Dem. of th.
MONU
Les
SAP

المفتاح

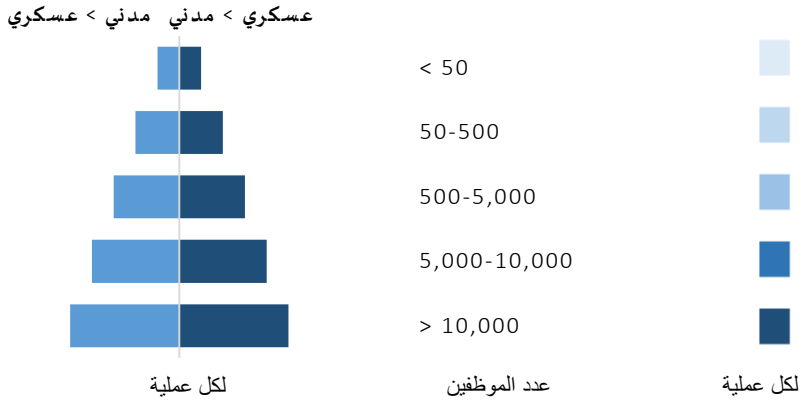

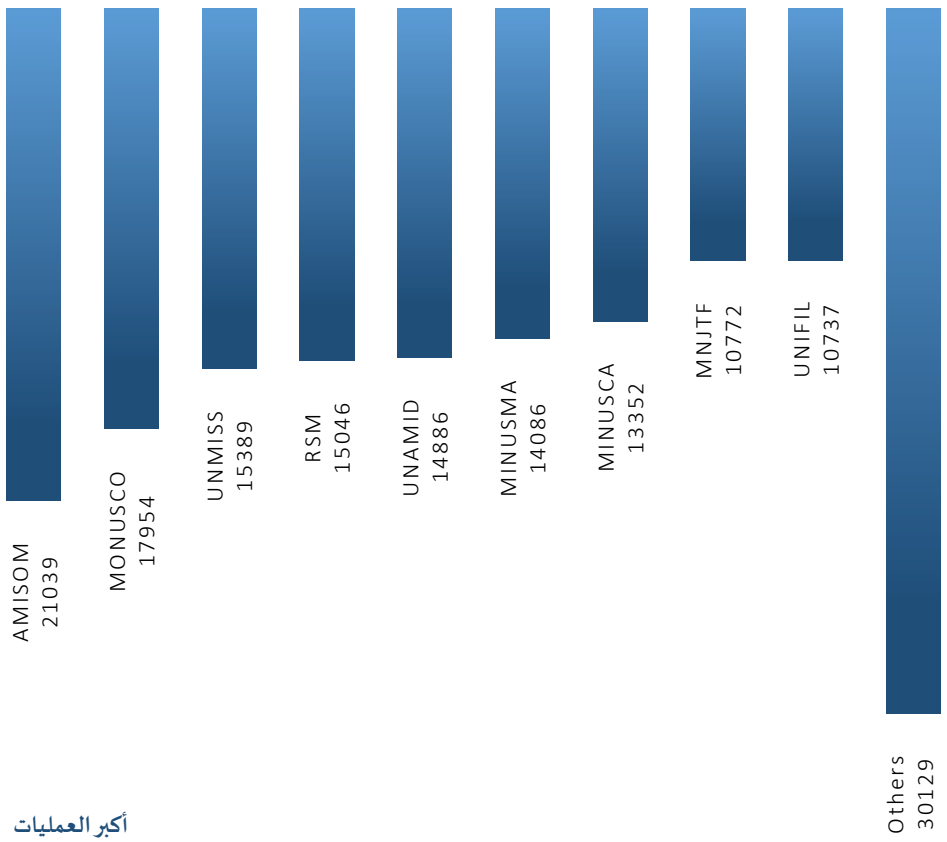

أكبر العمليات

أكثر من 10000 موظف

تقسيم العمليات

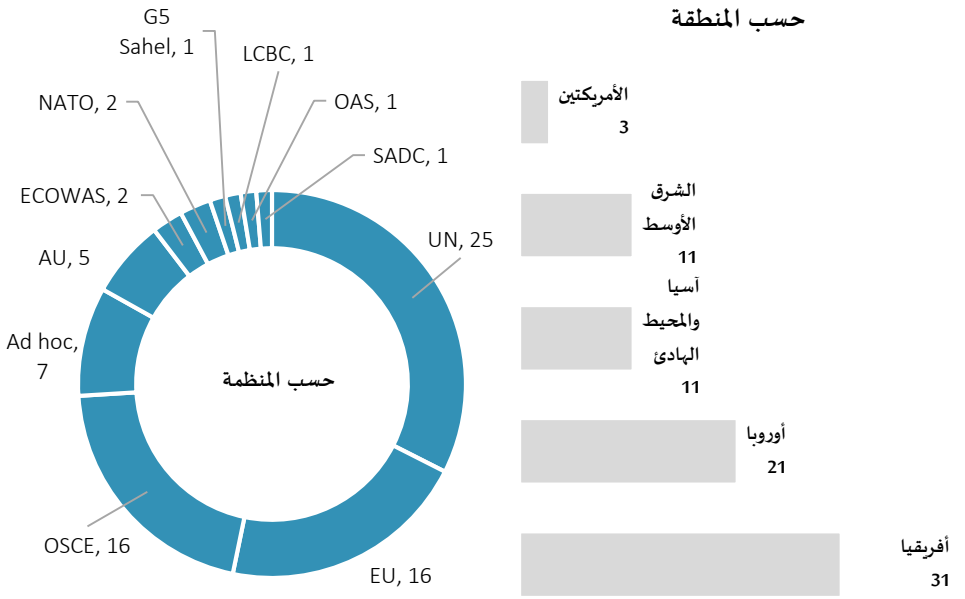

تقسيم الموظفين

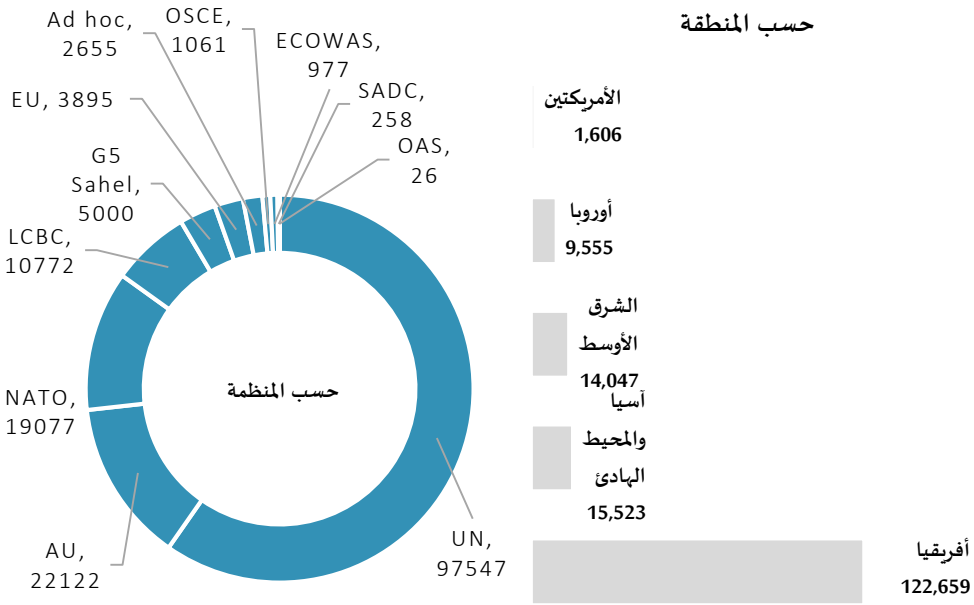

المصدر: يرجى الرجوع إلى الملحق الأول للاطلاع على قائمة مفصلة للعمليات SIPRI (2017).

هناك العديد من الدروس الخاصة بالصراع للاستفادة من مختلف الأنشطة المتعلقة بالسلام في جميع أنحاء العالم. ويمكن إعطاء لمحة عامة عن الدروس المستفادة على النحو التالي:

- **ينبغي أن تدرك الدول أن منع نشوب الصراعات دائما ما يصب في مصلحتها. وأفضل أدوات الوقاية هي ضمان حقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد والمساواة. كما يجب الاعتراف بحقوق الناس والحريات الأساسية بغض النظر عن الإثنية والعرق والدين. وخلاف ذلك، قد تسهم عدم المساواة والاستبعاد في حدوث نزاعات عنيفة (World Bank, 2018). تعتبر المعاملة المتساوية بموجب القانون وشفافية القانون والقضاء المستقل والوصول إلى سبل الانتصاف القانونية عناصر حاسمة بالنسبة للبلدان حتى تكون على الجانب السليم (Jeninngs, 2017).**

- **قد يؤدي تحسين الوصول إلى التعليم إلى تعزيز السلام والأمن بطرق عديدة، سواء من خلال القضاء على الفقر، أو تحسين مستوى الرفاهية الاجتماعية، أو تعزيز المواقف الديمقراطية، أو توليد التوافق الاجتماعي على الإصلاحات الضرورية (Altwaijri, 2014). وعلاوة على ذلك، يلعب التعليم دورا هاما في الحد من التحامل والكراهية التي ترتكز عليها الصراعات، فضلا عن منع انتشار التطرف بين الشباب الذين ينضمون إلى المقاتلين الإرهابيين الأجانب. فالتعليم مهم أيضا لتطوير ثقافة السلام، التي ترفض العنف وتدعو إلى حل المشاكل من خلال الحوار.**

- **هناك عدد من الأدوات والمؤشرات الراقية التي تسعى إلى تحديد مخاطر الصراع العنيف (Look for example the Dialogue, 2013; USIP, 2009; Hinds & Carter, 2015). كما يمكن استخدام المؤشرات الموصى بها كنظام إنذار مبكر للنزاعات، لتجنب اندلاع الصراعات ومعالجة أسبابها الجذرية.**

- **على الحكومات أن تحدد أية سلوكيات قد تثير عدوان الناس وتمنع انتشارها وتعاقب عليها عند التدخل في وضع عنيف، يجب على السلطات أيضا التحكم في عنفهم (Opotow, 2000).**

- **تعد الدبلوماسية المتعددة الأطراف وتسهيل الحوار والوساطة أدوات مهمة في الحفاظ على السلام وتحقيقه. لكن إذا لم تدعمها الإرادة السياسية لجميع الأطراف المتصارعة، فإن جهود الحوار والوساطة محكوم عليها بالفشل. غالباً ما يكون الحوار والتفاوض استمراراً للنزاع بالوسائل اللفظية، ولهذا السبب ينتهي دون حل. ومن ناحية أخرى، قد يؤدي وجود عوامل مفسدة إلى فشل عملية السلام بأكملها.**

- **بالنسبة للدبلوماسية الوقائية الناجحة، يجب إعطاء الأولوية للأهداف ويجب أن تكون متطلبات الوسطاء واضحة ونزيهة وذات مصداقية ومقبولة ومرنة إذا لزم الأمر (Touval, 1996; OSCE, 2011) يجب أن تكون التدخلات المقترحة قابلة للتحقيق عمليا، ومدعومة بالموارد والمعدات الضرورية، وتتناسب مع المشكلة التي تعالجها.**

- إن نشر قوات حفظ السلام لا معنى له دون موافقة الحكومة (الحكومات) المضيفة. وبشكل عام، لا تحب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن يتم التدخل في شؤونها الداخلية. ومع ذلك، إذا أقدمت حكومة ما على مذابح ضد المدنيين بشكل منهجي، فإنه سيتوجب اعتبار مسالة التدخل العسكري بدلاً من عملية حفظ السلام. تحتاج عمليات السلام إلى المزيد من التفويض لاستخدام القوة، من أجل حماية الولاية والمدنيين وموظفيهم (Williams, 2013).

- هناك حاجة إلى إدراج مزيد من المنظورات الجنسانية في عمليات السلام. وقد تعزز حافظات السلام من الفعالية الوظيفية، لا سيما في التعامل مع المقاتلات والنساء ضحايا الحرب (Williams, 2013).

- وتعتبر الجهات الفاعلة في القطاع الخاص عنصرا هاما من العناصر المشكلة لجهود السلام، وذلك بفضل دورها كجهات وسيطة (في التفاوض على انفراد مع القادة السياسيين)، وداعية للسلام (من خلال حملات الإعلام والحملات الدعائية، وتمويل مبادرات السلام) ومبدعة للبيئة الإيجابية للنمو الاقتصادي، وكذلك بفضل سياسات التوظيف الخاصة بها والتي هي في كثير من الحالات داعمة للمصالحة بين المقاتلين السابقين (World Bank, 2018).

- لتخفيف حدة الصراعات، من الممكن في المدى القصير التركيز على أكثر الأسباب وضوحا، بهدف وقف النزاع، ومنع المزيد من الوفيات والدمار، وإعادة الأمن من خلال عملية تجريد فعالة من السلاح. غير أن تهيئة الظروف لسلام واستقرار دائمين أمر بالغ الأهمية. ومع ذلك، ينبغي ألا تحدد الاستجابات القائمة على الأزمات والأهداف القصيرة الأجل جدول أعمال بناء السلام على المدى الأطول. بل على العكس، يجب استخلاص الهدف القصير الأجل من سياق الخطط والأهداف والمشاريع الطويلة الأجل (Lederach, 1998).

- حالة السلم أكبر من مجرد غياب الحرب. والعثور على حل للصراعات دون تغيير أي شيء أمر غير مضمون الاستدامة. إذ أظهرت النزاعات الأخيرة في العالم أن توقيع اتفاقية لا يضع بالضرورة نهاية لجميع ديناميكيات الصراع. حيث أن المشاكل التي تبقى دون حل قد تعيد الصراع عاجلاً أم آجلاً (Reppell at al., 2016). إن الهدف من عملية حل النزاعات في الوقت الحاضر هو وضع الأصبع على الأسباب الجذرية للصراع والقضاء عليها، وبالتالي الانتقال من نظام محفز لنشوب النزاعات إلى آخر يضمن الاستقرار والأمن (Rubenstein, 1993). ولكي يحدث ذلك، من الضروري تعزيز تدابير بناء الثقة والمصالحة على المستوى المجتمعي وتطوير العمليات السياسية المناسبة والأطر التنظيمية والآليات المؤسسية الداعمة للمصالحة.

- قد تكون صدمة العنف عميقة لدرجة أن معالجة القضايا الاجتماعية والنفسية والروحية تصبح أيضاً شرطاً مسبقاً لتغيير العلاقات القائمة على الصراع، بحيث يمكن للأحزاب إعادة بناء

المجتمعات التي مزقتها الصراعات (Bush, 1996). ووفقاً لنتائج البنك الدولي، يعاني 30-70% من الأشخاص الذين عاشوا في مناطق النزاع من أعراض اضطراب ما بعد الصدمة والاكتئاب (World Bank, 2018).

- يود الناس أن ينسوا ما حدث أثناء الحرب، لكنهم لا يستطيعون. تحمل هذه الذكريات والإحباط في حد ذاته إمكانية تجدد الصراعات. لتجنب هذا، يجب على المجتمع الدولي اتخاذ التدابير الحاسمة اللازمة لعودة اللاجئين والمشردين، بما في ذلك مقاضاة جرائم الحرب. ويجب عدم تجنب المواجهة مع تاريخ الأحداث العنيفة والقضايا الأخلاقية مثل الاعتذار. وبدلاً من تركيز الدول فقط على معاناتها الخاصة، يجب أن تكون مستعدة للاعتراف بالمظالم الجدية التي لحقت باسمها على الآخرين.

- لا يمكن للسياسات على المستوى الدولي والوطني إلا أن تدخل التغيير من الأعلى. وتسهم النهج من القمة إلى القاعدة في إنشاء المؤسسات القانونية والسياسية لضمان الأمن البشري والخدمات العامة غير التمييزية والشروع في مشاريع الانتعاش الاقتصادي، لهذا تعتبر كل هذه الشروط أساسية لتهيئة الظروف للسلام والأمن. كما أن النهج المتخذة من القاعدة إلى القمة التي بدأتها الجهات الفاعلة على مستوى القاعدة هي أكثر فعالية عندما يتعلق الأمر بالمصالحة وإعادة الإدماج وتطوير تعايش مستدام (Dimitrijevic & Kovacs, 2004). وبشكل عام، عندما تكون الأسباب الجذرية للصراعات خارج نطاق السلطات، ينبغي إشراك المجتمع المدني. يمكن أن تساعد منظمات المجتمع المدني الحكومات في مواجهة العديد من التحديات الأخرى، مثل معالجة التفاوتات الهيكلية التي تكمن وراء النزاعات، وإعادة توطين اللاجئين، وإعادة إنشاء الخدمات الأساسية (الغذاء والمياه والصحة والمرافق الصحية)، ودعم بناء القدرات المحلية في مختلف المجالات، وإنشاء منتديات محايدة للتواصل، وكذلك بدء التدخلات الاقتصادية المصممة لتوفير بدائل أخرى للشباب عوض القتال. ومع ذلك، من أجل تحقيق نتائج فعالة من خلال هذه الأنشطة، يجب على المجتمع المدني تنسيق عمله بشكل أوثق مع الهيئات الوطنية والدولية ذات الصلة.

- للمنظمات الإقليمية قيمة مضافة في الدبلوماسية الوقائية والهادئة وتسهيل الحوار والوساطة. ولهذا السبب، أصبح حفظ السلام بالشراكة مع منظمة دولية / إقليمية قاعدة جديدة ذات أهمية متزايدة في عمليات السلام، حيث يقدم أحد الأطراف أغلبية الموظفين ووتساعد أخرى فيما يتعلق بالتمويل والتدريب واللوجستيات والتخطيط (Williams, 2013). وبشكل عام، تعتبر الدول المتقدمة مترددة في نشر قواتها العسكرية لمنع الصراعات الأجنبية (انظر الشكل 1.7). ومن ناحية أخرى، ونظراً لتعدد المنظمات الدولية والإقليمية النشطة في نزاع ما، يعتبر وجود تقسيم متوازن للمهام والتنسيق الاستراتيجي أمرين ضروريين (OSCE, 2011). وبالطبع، لا ينبغي المبالغة في تقدير قدرات المنظمات الإقليمية.

3.7. تحسين سياسات وآليات جهود السلام على مستوى منظمة التعاون الإسلامي

عقدت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عزمها على صيانة القيم الإسلامية السامية للسلام وتعزيزها من خلال ميثاق منظمة التعاون الإسلامي ولهذا السبب، ينبغي للدول الأعضاء فيها الأخذ بعين الاعتبار وبجدية موضوع التعاون الأمني، من أجل تعزيز قدرة المنظمة على العمل كمزود للأمن، وتحسين إدارة المخاوف الأمنية وتعزيز الاستقرار في جغرافيتها. من شأن المزيد من الأمن والسلام أن يؤدي إلى زيادة الازدهار.

كخطوة أولى يتعين على منظمة التعاون الإسلامي أيضا أن تنظر في مسألة وضع استراتيجية أمنية، التي ستكون ذات قيمة إضافية ومزايا نسبية ترسم صورة عن التوقعات التي يمكن للمنظمة أن تبني عليها السياسات المتعلقة بفض النزاعات وبناء السلم في منطقة المنظمة في قادم السنوات. ومن المفترض أن توفر الاستراتيجية دعامة في اتجاه مزيد من التعاون في المجال الأمني في منطقة المنظمة، والحاجة إليها لا تقتصر فقط على تحسين المناخ الأمني وإنما تعد ضرورة من الضروريات للنهوض بمستوى رفاهية الدول الأعضاء ومواطنيها.

علاوة على ذلك، يجب أن تعتمد الاستراتيجية على احترام القانون الدولي والدور القيادي للأمم المتحدة، والإعراب عن استعدادها للتعاون مع المنظمات / المبادرات الإقليمية الأخرى ذات الصلة والدول الشريكة، والتي تشترك في قيم المنظمة وترغب في المساهمة في تحقيق الأمن في منطقة المنظمة. وينبغي أن يكون منع التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب والحل السلمي للنزاعات الثنائية من بين الأهداف الأساسية للاستراتيجية، هذا مع مراعاة مبدأ "مسؤولية الحماية" حتى تكون عاملا مساهما في حماية الشعوب من جرائم الفظائع الجماعية.

مع الأخذ في الاعتبار الاختلافات المحتملة في الآراء بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، سواء لأسباب سياسية أو مالية، يمكن للاستراتيجية أن توفر المرونة لإنشاء تحالف أولي من الدول الأعضاء القادرة والراغبة التي ستعمل على توثيق التعاون الأمني، تاركة الباب مفتوحا أمام الدول الأعضاء الأخرى في المنظمة للانضمام في وقت لاحق.

يتعين على منظمة التعاون الإسلامي أن تبذل قصارى جهدها في بناء شبكة للتعاون وتبادل المعلومات بين دولها الأعضاء، من أجل مكافحة فعالة للتهديد الذي يشكله التطرف والإرهاب، بما في ذلك الجهات الفاعلة غير الحكومية التي ترتكز على الإرهاب. وفي هذا الصدد، فإن تدابير مثل تبادل قوائم المشتبه بهم، والشراكة في مراقبة الحدود، والحد من سفر الأشخاص المشتبه بهم وعبورهم، وقطع الوصول إلى الأموال، ومنع الهجمات، فضلا عن السيطرة على أنشطة الجرائم الإلكترونية الخبيثة وعلى حملات التضليل ومحاولات نشر التطرف بين الأفراد الضعفاء في المجتمع هي أمور ضرورية. كما أن إنشاء مركز منظمة التعاون الإسلامي للتعاون والتنسيق بين الشرطة يعد خطوة كبيرة في هذا الاتجاه. وعلاوة على ذلك، على المنظمة أن تنظر في زيادة تعاونها مع الدول الصديقة غير الأعضاء والمنظمات الدولية التي لديها قدرات أو معرفة بهذه المواضيع.

يجب أن يكون حل النزاعات الثنائية أولوية أخرى لدى منظمة التعاون الإسلامي. إذ أن تجارب حل النزاعات الثنائية بنجاح في مناطق من العالم قد تكون بمثابة مصدر للأفكار في بلدان منطقة المنظمة التعاون الإسلامي. في البداية، ينبغي تفضيل حل النزاعات السهلة، مثل قضايا الحدود، ويمكن تسهيل حل هذا النوع من القضايا بشكل رئيسي من خلال المساعدة الفنية، في حين أن تأثيرات الأمثلة الناجحة قد تكون أقوى بكثير، لأنها يمكن أن تكون نموذجا لبلدان أخرى في منطقة المنظمة.

يمكن لإشراك منظمة التعاون الإسلامي أن يكون مثمراً ولا يجلب سوى الحل في حالة وجود التزام محلي. ولضمان هذه الالتزامات، يتعين على المنظمة تعزيز الوساطة من خلال ربط المصالح الوطنية للدول الأعضاء فيها بمزايا منع الصراع أو حله.

إذا تم التوصل إلى اتفاق ثنائي، فسيتوجب إشراك المجتمع المدني لإيصال حلول للجمهور الأوسع، وبالتالي ضمان قبول أكبر للحلول المتفاوض عليها وزيادة احتمال تنفيذها بنجاح. أما إذا تعذر على الأطراف التوصل إلى اتفاق من خلال المفاوضات الثنائية ووساطة منظمة التعاون الإسلامي، فينبغي تشجيعها على الذهاب إلى محكمة العدل الدولية أو هيئة تحكيم أخرى، والموافقة مسبقاً على قبول الحكم النهائي.

مع الأخذ بعين الاعتبار الدروس المستفادة والملخصة أعلاه والوعي بحقيقة أنه لا يمكن ضمان السلام والاستقرار بأجل طويل في منظمة التعاون الإسلامي دون تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان، يتعين على المنظمة القيام على المدى الطويل بالأنشطة التالية على أساس منتظم، وذلك من أجل المساهمة في بيئة أمنية أفضل في جغرافيتها:

- **وضع آلية للتنفيذ، تشمل الهيئات الوطنية المعنية والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الخارجيين الآخرين.**
- **لعب دور حاضنة لمبادرات الأمن الإقليمي الجديدة ذات التكلفة المنخفضة، في المناطق التي فيها حاجة وتغيب فيها آليات التعاون.**
- **إجراء تقييم منهجي لمخاطر بؤر التوتر المحتملة في منطقة منظمة التعاون الإسلامي بنية التحذير من النزاعات المحتملة وتفشي العنف.**
- **توفير بناء القدرات والخبرات والمساعدة لحكومات منظمة التعاون الإسلامي كمساهمة في تحقيق الاستقرار في حالة النزاع أو عدم الاستقرار، وبناء على الطلب، تنظيم تدريب لجنود الدول الأعضاء في المنظمة التي يجب نشرها في بعثات حفظ السلام.**
- **التبسيط مع المؤسسات المالية الدولية ومجتمع المانحين للموارد الخارجية في الأنشطة ذات القيمة المضافة الواضحة لتدابير بناء الأمن في منطقة منظمة التعاون الإسلامي.**

- **تعزيز الحوار بين مختلف المجتمعات الوطنية وتعزيز جهود المصالحة على مستوى القاعدة الشعبية. وفي هذا السياق، دعم السكان المحليين الذين يعملون على سلام دائم والدخول في شراكة معهم.**
- **معالجة انعدام الأمن الإنساني اليومي، مثل سوء الإسكان والبطالة والجريمة وتعاطي المخدرات والفساد والتحديات البيئية.**

كطريقة للاستنتاج، ينبغي التأكيد على أن منظمة التعاون الإسلامي تمكنت عبر عقود من الزمن من خلق جو من الثقة بين الدول الأعضاء المختلفة من الناحية السياسية والاقتصادية والتاريخية. ومع ذلك، يجب على المنظمة ومؤسساتها بذل المزيد من الجهد في الشرح للقادة السياسيين والجمهور العام بشأن الحاجة إلى التعاون الأمني المتعدد الأطراف في منطقتها، حتى تكون جهود منع الأزمات وتصعيدها في مرحلة مبكرة ناجحة.

يتعين على حكومات منظمة التعاون الإسلامي أن تدرك أنها تتحمل مسؤوليات تجاه بعضها البعض وأن لديها العديد من التحديات المشتركة. ومع تعميق التعاون الأمني، لدى الدول الأعضاء في المنظمة فرصة جيدة لتعزيز الاستقرار وتعزيز تنميتها الاقتصادية.

للأسف، من الصعب إدارة الصراعات اليوم بالمقارنة مع ما كان عليه الوضع من قبل. إذ تواجه الدبلوماسية الحديثة عددا من التحديات في الحيلولة دون وقوعنزاعات وحل الجارية منها. كما لم تعد الدبلوماسية في أعلى مستويات الحكومة كافية، ويجب التعامل مع الصراعات الحديثة على مستويات مختلفة، بما في ذلك المستويات الأقل شعبية، من قبل مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة.

هناك جهات فاعلة إقليمية ودولية وغير حكومية تشترك في القيم المشتركة مع منظمة التعاون الإسلامي وأيضا تتعهد بالتزام مشترك لجعل منطقة المنظمة أكثر استقرارا وأمنا. ومع ذلك، فإن السلام عملية متواصلة وليست مجرد مشروع. وبدون معالجة دوافع الصراع على المدى الطويل، لن تحقق الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والأمن سوى نجاح محدود.

الملحقات

الملحق: لائحة عمليات السلام المتعددة الأطراف حول العالم، 2017.

المؤسسة	إسم العملية	العسكرية ا الشرطة ا المدنية الدولية
الأمم المتحدة (UN) عمليات حفظ السلام		
MINUJUSTH	بعثة الأمم المتحدة لدعم العدالة في هايتي، 2017	M-0|P-1199|C-111
MINURSO	بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، 1991	M-227|P-2|C-74
MINUSCA	بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، 2014	M-10683|P-2020|C-649
MINUSMA	بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، 2013	M-11698|P-1725|C-663
MONUSCO	بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، 2010	M-15856|P-1351|C-747
UNDOF	قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط، 1974	M-990|P-0|C-45
UNFICYP	قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص	M-888|P-68|C-32
UNIFIL	قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، 1978	M-10492|P-0|C-245
UNISFA	قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، 2011	M-4522|P-37|C-140
UNMIK	بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، 1999	M-8|P-10|C-95
UNMISS	بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في جنوب السودان، 2011	M-12969|P-1559|C-861
UNMOGIP	فريق المراقبين العسكريين للأمم المتحدة في الهند وباكستان، 1951	M-44|P-0|C-22
UNTSO	هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، 1948	M-152|P-0|C-77

الأمم المتحدة/ الاتحاد الأفريقي		
UNAMID	عملية الأمم المتحدة/ الاتحاد الأفريقي المشتركة في دارفور، 2007	M-11449|P-2731|C-706
البعثات السياسية الخاصة		
UNAMA	بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، 2002	M-4|P-2|C-303
UNAMI	بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، 2003	M-245|P-0|C-313
UNIOGBIS	مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا-بيساو، 2010	M-1|P-11|C-59
UNOCA	مكتب المفوضية الإقليمي لأفريقيا الوسطى 2011	M-0|P-0|C-28
*UNOWAS	مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، 2002	M-0|P-0|C-32
*UNRCCA	مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لوسط آسيا، 2007	M-0|P-0|C-7
*UNSCO	مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، 1999	M-0|P-0|C-28
*UNSCOL	مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص بلبنان، 2007	M-0|P-0|C-18
UNSMIL	بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم إلى ليبيا، 2009	M-232|P-3|C-148
UNSOM	بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، 2013	M-539|P-14|C-143
UNVMC	بعثة التحقق للأمم المتحدة في كولومبيا، 2017	M-121|P-45|C-104
الاتحاد الأوروبي (EU)		
EUAM العراق	البعثة الإستشارية للاتحاد الأوروبي لدعم إصلاح قطاع الأمن، 2017	M-0|P-9|C-14
EUAM أوكرانيا	البعثة الإستشارية للاتحاد الأوروبي لإصلاح قطاع الأمن المدني، 2014	M-0|P-42|C-92
EUBAM ليبيا*	بعثة الإتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة الحدودية في ليبيا، 2013	M-0|P-8|C-15
EUBAM رفح	بعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة الحدودية في معبر رفح، 2005	M-0|P-1|C-7
EUCAP ساحل مالي	بعثة الاتحاد الأوروبي المشتركة للأمن والدفاع في مالي، 2015	M-0|P-38|C-63

EUCAP ساحل النيجر	بعثة الاتحاد الأوروبي المشتركة للأمن والدفاع في النيجر، 2012	M-0|P-30|C-67
EUCAP الصومال*	بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات المتعلقة بالأمن البحري، 2012	M-0|P-6|C-76
EUFOR ALTHEA ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي	العملية العسكرية التابعة للاتحاد الوروبي في البوسنة والهرسك، 2004	M-536|P-0|C-21
EULEX كوسوفو	بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، 2008	M-0|P-194|C-225
EUMM جورجيا	بعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي في جورجيا، 2008	M-0|P-0|C-206
EUNAVFOR MED*	قوات الاتحاد الأوروبي البحرية في البحر الأبيض المتوسط/ عملية صوفيا، 2015	M-944|P-0|C-2
EUNAVFOR الصومال*	قوات الاتحاد الأوروبي البحرية في الصومال/ عملية أتالانتا، 2008	M-377|P-0|C-7
EUPOL COPPS	بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في الأراضي الفلسطينية، 2005	M-0|P-12|C-36
EUTM مالي	بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في مالي، 2013	M-510|P-0|C-31
EUTM RCA	بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في جمهورية أفريقيا الوسطى، 2016	M-163|P-0|C-1
EUTM الصومال	بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في الصومال، 2010	M-152|P-0|C-10
منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)		
OMIK	بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، 1999	M-0|P-0|C-76
مركز OSCE عشق آباد*	مركز منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، 1999	M-0|P-0|C-7
بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في البوسنة والهرسك	1995	M-0|P-0|C-29
بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى مولدوفا	1993	M-0|P-0|C-9
بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى الجبل الأسود*	2006	M-0|P-0|C-8
بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى صربيا	2001	M-0|P-0|C-20
بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى سكوبيه	1992	M-0|P-0|C-37

بعثة مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في نقاط التفتيش الروسية غوكوفو ودونيتسك	2014	M-0|P-0|C-22
OSCE PRCiO	الممثل الشخصي للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الصراع الذي عالجه مؤتمر مينسك، 1995	M-0|P-0|C-6
حضور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ألبانيا	1997	M-0|P-0|C-16
مكتب برنامج منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أستانا*	1998	M-0|P-0|C-7
مكتب برنامج منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في بيشكيك*	مكتب برنامج منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في بيشكيك	M-0|P-0|C-12
مكتب برنامج منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في دوشانبي*	مكتب برنامج منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في دوشانبي	M-0|P-0|C-19
منسق مشروع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا*	1999	M-0|P-0|C-4
منسق مشروع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوزبكستان*	2000	M-0|P-0|C-4
OSCE SMM	بعثة المراقبة الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى أوكرانيا، 2014	M-0|P-0|C-785
الاتحاد الأفريقي (AU)		
AMISOM	بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، 2007	M-20522|P-466|C-51
بعثة مراقبي الاتحاد الأفريقي في بوروندي	2015	M-8|P-0|C-37
AU-led RTF*	قوة العمل الإقليمية بقيادة الاتحاد الأفريقي للقضاء على جيش الرب للمقاومة، 2011	M-1018|P-0|C-0
MISAC	بعثة الاتحاد الأفريقي لجمهورية أفريقيا الوسطى ووسط أفريقيا، 2014	M-0|P-0|C-9
MISAHEL	بعثة الاتحاد الأفريقي لمالي ومنطقة الساحل، 2013	M-0|P-0|C-11
منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO)		
KFOR	القوة الأمنية في كوسوفو التابعة للناتو، 1999	M-4031|P-0|C-0

RSM	بعثة الدعم الوطيد، 2015	M-15046|P-0|C-0
المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)		
ECOMIB	بعثة المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا إلى غينيا - بيساو، 2012	M-332|P-145|C-0
ECOMIG	بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غامبيا، 2017	M-375|P-125|C-0
الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC)		
SAPMIL	البعثة الوقائية التابعة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في مملكة ليسوتو، 2017	M-222|P-24|C-12
لجنة حوض بحيرة تشاد (LCBC)		
MNJTF*	قوة مشتركة متعددة الجنسيات، 2015	M-10752|P-0|C-20
بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل		
JF-G5S	القوة المشتركة لبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، 2017	5000 (كما هو مصرح به)**
منظمة الدول الأمريكية (OAS)		
MAPP/OEA	بعثة منظمة الدول الأمريكية لدعم عملية السلام في كولومبيا، 2004	M-0|P-0|C-26
تحالفات مخصصة للدول		
CTSAMM	آلية رصد الترتيبات الأمنية الانتقالية ووقف إطلاق النار، 2015	M-0|P-0|C-97
IMT	فريق الرصد الدولي، 2004	M-25|P-3|C-8
JCC/JPPKF	لجنة المراقبة المشتركة/ قوات حفظ السلام المشتركة، 1992	M-1136|P-0|C-0
MFO	القوة المتعددة الجنسيات والمراقبين، 1982	M-1187|P-0|C-113
NNSC	لجنة الإشراف للأمم المحايدة، 1952	M-10|P-0|C-0
OHR	مكتب الممثل السامي، 1995	M-0|P-0|C-13
TIPH	الوجود الدولي المؤقت في الخليل، 1997	M-0|P-0|C-63

المصدر: SIPRI (2017)

جميع الأرقام تقديرية للعدد الفعلي للعاملين على أرض الواقع اعتبارا من 31 ديسمبر 2016، ما لم يرد خلاف ذلك.

* ليست بعملية سلام متعددة الأطراف وفقا للتعريف الذي يطبقه المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية

المراجع

Abdo, R. (2014). *The causes of radicalization: A review of social science literature to assess its operational utility for open source social media research*. Retrieved from www.preventviolentextremism.info

Abu Nimer, M. (2000). A framework for nonviolence and peacebuilding in Islam. *Journal of Law and Religion, 15*(1/2), 217-265.

Abu Nimer, M. (2003). *Nonviolence and peacebuilding in Islam*. Florida: University Press of Florida.

Abuza, Z. (2009). The rehabilitation of Jemaah Islamiyah detainees in South East Asia: A preliminary assessment. In T. Bjorgo and J. Horgan (Eds.), *Leaving Terrorism Behind: Individual and Collective Disengagement* (pp. 193-211). New York: Routledge.

ACSS. (2018). *AMISOM's hard-earned lessons in Somalia*. Washington DC: Africa Center for Strategic Studies.

African Union (AU). (2013*). Managing peace processes: Process related questions.* Addis Ababa: AU and Centre for Humanitarian Dialogue. Retrieved from *https://www.hdcentre.org/wp-content/uploads/2016/07/AU-Handbook-Volume-I-Process-related-questions-July-2013.pdf*

Ainley, K., Friedman, R. & Mahony, C. (Eds.). (2016). *Evaluating transitional justice: Accountability and peacebuilding in post-conflict Sierra Leone*. Berlin: Springer.

Akresh, R. & De Walque, D. (2008). *Armed conflict and schooling: Evidence from the 1994 Rwandan genocide*. Washington DC: World Bank.

Alterman, J.B. (1999). *How terrorism ends*. Washington DC: USIP.

Altwaijri, A.O. (2014). *The Islamic World and Millennium Challenges*. Riyadh: Islamic Educational, Scientific and Cultural Organization (ISESCO).

Ansary, A. F. (2008). Combating extremism: a brief overview of Saudi Arabia's approach. *Middle East Policy, 15*(2), 111.

Armed Conflict Location & Event Data Project (ACLED). Retrieved from https://www.acleddata.com

Arria, D. E. (2008). The last chapter of the international community cover-up of the Bosnian Genocide: Srebrenica the perfect crime. In S. Elekdağ and E. Türbedar (Eds.*), International Crimes: The Case of Bosnia and Herzegovina* (pp. 149-156). Ankara: İKSAREN.

Aslam, G. (2017). *Civic associations and conflict prevention: Potential, challenges and opportunities.* Background paper for the United Nations and World Bank Flagship Study, Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict. Washington DC: World Bank.

Aulin, J. (2015). *Multi-stakeholder processes for conflict prevention and peacebuilding: A manual*. Netherlands: Global Partnership for the Prevention of Armed Conflict. Retrieved from *http://www.mspguide.org/sites/default/files/resource/gppac_mspmanual_interactive_version_final_jan2016_1.pdf*

Avis, W. (2016). *The role of online/social media in countering violent extremism in East Africa*. GSDRC Helpdesk Research Report 1,380. UK: GSDRC, University of Birmingham.

Badsey, S. & Latawski, P. (2004). *Britain, NATO and the Lessons of the Balkan Conflicts, 1991-1999*. London: Routledge.

Bangkok Post. (2005). Bid to keep south off the OIC agenda.

Barnes, C. (2009). Civil Society and peacebuilding: Mapping functions in working

for peace. *International Spectator, 44*(1), 131–47.

Bartlett, J. & Reynolds, L. (2015). *The State of the art 2015: A literature review of social media intelligence capabilities for counter-terrorism*. London: Demos.

Bean, H. (2007). The DNI's open source center: An organizational communication perspective. *International Journal of Intelligence and Counterintelligence*, *20*(2), 240–257.

Bercovitch, J. & Jackson, R. (2001). Negotiation or mediation? An exploration of factors affecting the choice of conflict management in international conflict. *Negotiation Journal, 17*(1), 59-77.

Bercovitch, J. & Kadayifci Orellana, S. A. (2009). Religion and mediation: The role of faith based actors in international conflict resolution. *International Negotiation, 14*(1), 175-204.

Bercovitch, J. (1991a). International mediation. *Journal of Peace Research, 28*(1), 3-6.

Bercovitch, J. (1991b). International mediation and dispute settlement. *Negotiation Journal, 7*(1), 17-30.

Bjorgo, T. & Horgan, J. (Eds.). (2008). *Leaving Terrorism Behind: Individual and Collective Disengagement*. New York: Routledge.

Boix, C. & Posner, D. (1996). *Making social capital work: A review of Robert Putnam's 'Making democracy work: Civic traditions in modern Italy'*. Weatherhead Center for International Affairs. MA: Harvard University. Retrieved from https://wcfia.harvard.edu/publications/making-social-capital-work%20-review-robert-putnams-making-democracy-work-civic

Boucek, C. (2007a). Extremist re-education and rehabilitation in Saudi Arabia. *Terrorism Monitor, 5*(16), 1-4.

Boucek, C. (2007b). The Saudi process of repatriating and reintegrating Guantanamo returnees. *CTC Sentinel, 1*(1), 10-12.

Boucek, C. (2008). Counter-terrorism from within: Assessing Saudi Arabia's religious rehabilitation and disengagement programme. The RUSI Journal, 153(6), 60-65.

Boucek, C. (2008a). Jailing Jihadis: Saudi Arabia's special terrorist prisons. *Terrorism Monitor, 6*(2).

Boucek, C. (2008b). *Saudi Arabia's soft counterterrorism strategy: Prevention, rehabilitation, and aftercare.* Washington DC: Carnegie Endowment for International Peace.

Briggs, R. & Feve, S. (2013). *Report on Review of programs to counter narratives of violent extremism: What works and what are the implications for government*. Institute for Strategic Dialogue. Retrieved from http://www.strategicdialogue.org/ISD_Kanishka_Report.pdf

Brown University. (2018). Cost of war project. Watson Institute for International and Public Affairs. Retrieved from http://watson.brown.edu/costsofwar.

Buendia, R. G. (2004). The GRP-MILF peace talks: Quo vadis? *Southeast Asian Affairs*, 205-221.

Bush, K.D. (1996). Beyond bungee cord humanitarianism: Towards a developmental agenda for peacebuilding. *Canadian Journal of Development Studies*, *17*(4), 75-92.

Catholic Relief Services (CRS). (2013). *Strategic community peacebuilding in process*. Maryland: CRS.

Centre for Humanitarian Dialogue. (2011). *Conflict management in Indonesia – An analysis of the conflicts in Maluku, Papua and Poso*. Geneva: Centre for Humanitarian Dialogue.

Chouli, L. (2015). The popular uprising in Burkina Faso and the transition. *Review of African Political Economy, 42*(144), 325-333.

Cordesman, A. H. (2006). Winning the "War on Terrorism": A fundamentally different strategy. *Middle East Policy, 13*(3), 101-108.

Costalli, S., Moretti, L., & Pischedda, C. (2014). *The economic costs of civil war: Synthetic counterfactual evidence and the effects of ethnic fractionalization*. HiCN Working Paper 184. UK: The Institute of Development Studies at the University of Sussex.

Cronin, B. (2002). Multilateral intervention and the international community. In M. Keren and D. Sylvan (Eds.), *International Intervention: Sovereignty versus Responsibility* (pp. 147-165). London: Frank Cass.

Davies, G., Neudecker, C., Ouellet, M., Bouchard, M., & Ducol, B. (2016). Toward a framework understanding of online programs for countering violent extremism. *Journal for De-radicalization, 6*, 51-86.

Davies, L. (2004). *Education and conflict: Complexity and chaos*. New York: Routledge.

Desmidt, S. & Hauck, V. (2017). Conflict management under the African Peace and Security Architecture (APSA): Analysis of conflict prevention and conflict resolution interventions by the African Union and regional economic communities in violent conflicts in Africa for the years 2013-2015. *European Centre for Development Policy Management Discussion Paper No. 211*, April.

Dimitrijevic, N. & Kovacs, P. (2004), *Managing hatred and distrust*. Budapest: Central European University Press.

Ducol, B., Bouchard, M., Davies, G., Ouellet, M., & Neudecker, C. (2016). *Assessment of the state of knowledge: Connections between research on the social psychology of the Internet and violent extremism.* Waterloo, ON: TSAS The Canadian Network for Research on Terrorism, Security, and Society.

Easterly, W. & Levine, R. (1997). Africa's growth tragedy: policies and ethnic divisions. *The Quarterly Journal of Economics, 112*(4), 1203-1250.

Ebrahim, M., Deles, T. Q., & Bin Mohamed, A. G. (2013). Peace at last in Southern Philippines? The Framework Agreement on the Bangsamoro. *Asian Politics & Policy*, *5*(4), 627-653.

Engel, A. & Korf, B. (2005). *Negotiation and mediation techniques for natural resource management*. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations. Retrieved from *https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/NegotiationandMediationTechniquesforNaturalResourceManagement_FAO2005.pdf*

Fink, N. C. & Hearne, E. B. (2008). *Beyond terrorism: De-radicalization and disengagement from violent extremism*. International Peace Institute.

Fox, J. (2004). *Religion, civilization, and civil war: 1945 through the millennium*. Maryland: Lexington Books.

Ganson, B. & Wennmann, A. (2012). *Confronting risk, mobilising action*. Geneva: Friedrich Ebert Stiftung. Retrieved from *http://library.fes.de/pdf-files/iez/global/09577.pdf*

Geinanth, T. V. & Hansen, W. (2005). *Post-conflict peacebuilding and national ownership*. Berlin: Center for International Peace Operations.

Global Terrorism Database. Retrieved from https://www.start.umd.edu/gtd

Global Terrorism Index (GTI). (2017). Institute for Economic Peace. doi:10.1163/2210-7975_hrd-1265-2015004

Government of Lebanon & United Nations. (2017). *Lebanon crisis response plan 2017-2020*. Retrieved from *https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/LCRP2018_EN_Full_180122.pdf*

GPPI. (2017). *Peace & Security*. Retrieved from http://www.gppi.net/issue-areas/peace-security/

Grunenberg, S. & Van Donselaar, J. (2006). De-radicalisation: lessons from Germany, options for the Netherlands. In J. Von Donselaar and P. R. Rodrigues, *Racism and Extremism Monitor: 7th Report*. Amsterdam: Anne Frank Foundation.

Gutierrez, E. & Borras, S. M. (2004). The Moro conflict: Landlessness and misdirected state policies.

Hafez, M. M. (2008). Radicalization in the Persian Gulf: assessing the potential of Islamist militancy in Saudi Arabia and Yemen. *Dynamics of Asymmetric Conflict, 1*(1), 6-24.

Hafez, M. M. (2009). Jihad after Iraq: Lessons from the Arab Afghans. *Studies in Conflict and Terrorism, 32*(2), 73-94.

Hanlon, Q. (2012). *Security sector reform in Tunisia*. Washington DC: United States Institute for Peace.

Hannah, G., Clutterbuck, L., & Rubin, J. (2008). *Radicalization or rehabilitation: Understanding the challenge of extremist and radicalized prisoners*. California: RAND Corporation.

Hannah, S. T., Avolio, B. J., Luthans, F., & Harms, P. D. (2008). Leadership efficacy: Review and future directions. The Leadership Quarterly, 19(6), 669-692.

Hassan, M. H. B. (2006). Key considerations in counter-ideological work against terrorist ideology. *Studies in Conflict and Terrorism, 29*(6), 531-558.

Hayden, M.E. (2017). Muslims 'absolutely' the group most victimized by global terrorism, researchers say. *ABC News*, 20 June.

Heeks, R., Foster, C., & Nugroho, Y. (2014). New models of inclusive innovation for development. *Innovation and Development, 4* (2), 175–185.

Hegghammer, T. (2006). Terrorist recruitment and radicalization in Saudi Arabia. *Middle East Policy, 13*(4), 39.

HIIK (2018). *Conflict Barometer 2017*. Heidelberg: Heidelberg Institute for International Conflict Research.

Hinds, R. & Carter, B. (2015). *Indicators for conflict, stability, security, justice and peacebuilding*. GSDRC Research Report. Retrieved from http://www.gsdrc.org/docs/open/hdq1230.pdf

Homeland Security Institute (HSI). (2009). *The internet as a terrorist tool for recruitment and radicalization of youth*. Retrieved from http://www.homelandsecurity.org/hsireports/Internet_Radicalization.pdf

ICST. (2013). Report on Roles and Functions in Terrorist Groups as They Relate to the Likelihood of Exit. International Center for the Study of Terrorism. Penn State, USA. Retrieved from: https://www.dhs.gov/sites/default/files/publications/OPSR_TerrorismPrevention_Disengagement-Roles-Functions-Report_April2013-508.pdf

IEP. (2018). *Global Peace Index 2018: Measuring peace in a complex world*. Sydney: Institute for Economics & Peace.

IFRC. (2012). *World disasters report 2012: Focus on forced migration and displacement*. Geneva: The International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies.

Ihsanoglu, E. (2010). The Islamic World in the New Century: The Organization of the Islamic

Conference, 1969-2009. New York: Columbia University Press.

IISS. (2017). *The Military Balance 2017: The annual assessment of the military capabilities and defence economics*. London: The International Institute for Strategic Studies.

Institute for Economics and Peace. (2017). *Positive peace report 2017: Tracking peace transitions through a systems thinking approach*. Report number 54. Sydney: IEP.

Institute for Economics and Peace. (2018). *Global peace index 2018: Measuring peace in a complex world*. Sydney: IEP.

International Crisis Group (ICG). (2005). Southern Thailand: Insurgency, not Jihad. Asia Report no. 98. Brussels: ICG.

International Crisis Group. (2007). De-radicalization' and Indonesian Prisons. *Asia Report, 142*(11).

Irani, G. E. (1999). Islamic mediation techniques for Middle East conflicts. *Middle East Review of International Affairs, 3*(2), 1-17.

Iriye, A. (2008). Global governance in the age of transnationalism. In, C. Chari (Ed.), *War, Peace and Hegemony in a Globalized World: The Changing Balance of Power in the Twenty-First Century* (pp. 25-35). London: Routledge.

Izumi, C. (2010). Implicit bias and the illusion of mediator neutrality. *Washington University Journal of Law and Policy, 34*, 71-155. Retrieved from *https://pdfs.semanticscholar.org/1542/fee62e7742332c18f6ee2bdf7adc81ba45d7.pdf*

Jabbour, E. J. (1996). *Sulha: Palestinian traditional peacemaking process*. Israel: House of Hope Publications.

Jeffrey, S. (2017). *Sustaining peace: Making development work for the prevention of violent conflicts*. Case study for the United Nations and World Bank Flagship Study, Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict. Washington DC: World Bank.

Johnstone, N. & Svensson, I. (2013). Belligerents and believers: Exploring faith-based mediation in internal armed conflicts. *Politics, Religion and Ideology, 14*, (4).

Jones, S. (2013). *The terrorist threat from Al-Shabaab - Testimony*. California: RAND Corporation. Retrieved from http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/testimonies/CT400/CT400/RAND_CT400.pdf

Justino, P. (2014). *Barriers to education in conflict-affected countries and policy opportunities*. Background paper for Fixing the Broken Promise of Education for All: Findings from the Global Initiative on Out-of-School Children. Montreal: UNESCO Institute for Statistics.

Justino, P., Leone, M., & Salardi, P. (2013). Short-and long-term impact of violence on education: The case of Timor Leste. *The World Bank Economic Review, 28*(2), 320-353.

Kadayifci Orellana, S. A. (2007). *Standing on an isthmus: Islamic approaches to war and peace in Palestine*. Maryland: Lexington Books.

Khadduri, M. (1997). Sulh. In C.E. Bosworth, E. van Donzel, W.P. Heinrichs, & G. Lecomte (Eds.), *The Encyclopaedia of Islam* (pp. 845-846). Leiden: Brill Publishing.

Khadiagala, G. M. (2001). *The role of the Acholi religious leaders' peace initiative in peacebuilding in northern Uganda*. Washington DC: US Agency for International Development.

Khaled al-Saud, A.B. (2017). The Tranquillity Campaign: A Beacon of Light in the Dark World Wide Web. *Perspectives on Terrorism, 11*(2).

Kleiboer, M. (1996). Understanding success and failure of international mediation. *The Journal of Conflict Resolution, 40*(2), 360-389.

Kumar, C. & De la Haye, J. (2011). Hybrid peace making: Building national infrastructures for peace. *Global Governance, 18*(1), 13-20.

Langis, T. D. (2011). Across conflict lines: Women mediating for peace. Paper presented at the 12th Annual Colloquium, 9-21 January 2011, Washington DC. Retrieved from *https://www.inclusivesecurity.org/wp-content/uploads/2013/05/2011-Colloquium-Report_FINAL.pdf*

Lanz, D., Pring, J., Burg, C. V., & Zeller, M. (2017). *Understanding mediation support structures*. Bern: Swiss Peace Foundation. Retrieved from *http://www.swisspeace.ch/fileadmin/user_upload/pdf/Mediation/swisspeace_MSS_study_18_Oct_Final.pdf*

Lederach, J. P. & Appleby, R. S. (2010). Strategic peacebuilding: An overview. In D. Philpott and G. Powers (Eds.), *Strategies of Peace*. New York: Oxford University Press.

Lederach, J.P. (1998). Beyond violence: Building sustainable peace. In E. Weiner (Ed.), *The Handbook of Interethnic Coexistence* (pp. 236-245). New York: Continuum Publishing.

MacQueen G. & Santa-Barbara, J. (2000). Peace building through health initiatives. *BMJ, 321*(7256), 293-6.

Marc, A., Verjee, N., & Mogaka, S. (2015). *The challenge of stability and security in West Africa.* Washington DC: World Bank.

Mason, S. A. (2007). *Mediation and facilitation in peace processes*. Zurich: ETH. Retrieved from *http://www.css.ethz.ch/content/dam/ethz/special-interest/gess/cis/center-for-securities-studies/pdfs/Mediation-and-Facilitation.pdf*

Mauro, P. (1995). Corruption and growth. *The Quarterly Journal of Economics, 110*(3), 681-712.

McIntosh, K. & Buckley, J. (2015). *Economic development in fragile and conflict-affected states: Topic guide*. UK: GSDRC, University of Birmingham.

Melvin, N. (2007). Conflict in Southern Thailand: Islamism, violence and the State in the Patani insurgency. SIPRI Policy Paper No. 20. Retrieved from https://www.files.ethz.ch/isn/39867/SIPRIPP20.pdf

Miklian, J. & Hoelscher, K. (2018). A new research approach for Peace Innovation. *Innovation and Development,* 8(2), 189-207. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/318339544_A_new_research_approach_for_Peace_Innovation

Mueller, H. & Tobias, J. (2016). *The cost of violence: Estimating the economic impact of conflict*. IGC Growth Brief Series 007. London: International Growth Centre.

Mueller, H. (2017). *How much is prevention worth?* Background paper for the United Nations and World Bank Flagship Study, Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict. Washington DC: World Bank.

Mussinov, A. (2017). OIC and Mediation Efforts. Speech delivered at the Mediation for Peace Program of Diplomacy Academy, 3-7 November 2018, Ankara, Turkey.

Ncube, M. & Jones, B. (2013). Drivers and dynamics of fragility in Africa. *Africa Economic Brief, 4*(5).

Norwegian Nobel Committee. (2015). *The Nobel Peace Prize for 2015*. Press Release. Retrieved from *https://old.nobelprize.org/nobel_prizes/peace/laureates/2015/press.html*

Nygard, H. M. (2018). *Inequality and conflict – Some good news*. Development for Peace, World Bank. Retrieved from http://blogs.worldbank.org/dev4peace/inequality-and-conflict-some-good-news

Nyheim, D. (2015). *Early warning and response to violent conflict: Time for a rethink?* London: Saferworld. Retrieved from *https://www.saferworld.org.uk/downloads/pubdocs/early-warning-and-response-to-violent-conflict---eng.pdf*

OCHA. (2016). *Global humanitarian assistance 2015*. Geneva: Office for the Coordination of Humanitarian Affairs.

OIC. (2016). The OIC - 2025 Programme of Action. *OIC/SUM-13/2016/POA-Final*.

Opotow, S. (2000). Aggression and violence. In M. Deutsch and P.T. Coleman (Eds.), *The Handbook of Conflict Resolution: Theory and Practice* (pp. 403-427). San Francisco: Jossey-Bass Publishers.

Organization for Security and Cooperation in Europe (OSCE). (2014). *Mediation and dialogue facilitation in the OSCE*. Vienna: OSCE Secretariat. Retrieved from *https://www.osce.org/secretariat/126646?download=true*

OSCE. (2011). *Perspectives of the UN & Regional Organizations on preventive and quiet diplomacy, dialogue facilitation and mediation: Common challenges & good practices*, February.

Ozcelik, S. (2006). Islamic/Middle Eastern conflict resolution for interpersonal and intergroup conflicts: Wisata, Sulha, and third-party. *Uluslararasi Iliskiler, 3*(12), 3-17.

Paris, R. (1997). Peacebuilding and the limits of liberal internationalism. *International Security, 22*(2), 54-89.

Parks, T., Colletta, N., & Oppenheim, B. (2013). *The contested corners of Asia: Subnational conflict and international development assistance*. California: The Asia Foundation. Retrieved from *https://asiafoundation.org/resources/pdfs/ContestedCornersOfAsia.pdf*

Pathan, D. (2006, Nov. 3). Surayud apologises for government's abuses in South'. *The Nation*.

Perouse de Montclos, M. A. (2017). *The Republic of Niger: A test-case, with reference to the Republic of Mali*. Case study for the United Nations and World Bank Flagship Study, Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict. Washington DC: World Bank.

Pluchinsky, D. A. (2008). Global jihadist recidivism: A red flag. *Studies in Conflict and Terrorism, 31*(3), 182-200.

Powers, G. F. (2010). Religion and peacebuilding. In D. Philpott and G. Powers (Eds.), *Strategies of Peace*. New York: Oxford University Press.

Qureshi, A. (2015). *Taking away our children: The Counter-Terrorism and Security Bill 2014*. UK: Cage. Retrieved from https://cage.ngo/uncategorized/taking-away-our-children-counter-terrorism-and-security-bill-2014/

Rabasa, A., Pettyjohn, S. L., Ghez, J. J., & Boucek, C. (2010). *De-radicalizing Islamist Extremists*. California: RAND Corporation.

Ranstorp, M. (2009). *Preventing violent radicalization and terrorism: The case of Indonesia*. Stockholm: Center for Asymmetric Threat Studies.

Rapoport, D. C. (2006). The Four Waves of the Modern Terrorist. In D. C. Rapoport (Eds.), *Terrorism, Critical Concepts in Political Science*. Oxford: Routledge.

Rehman, U. (2011). Conflict resolution and peace-making in Islam: Toward reconciliation and complementarity between Western and Muslim approaches. *Islamic Studies, 50*(1), 55-69.

Reppell, L., Rozen, J., & Carvalho, G. (2016). Planning for peace: Lessons from Mozambique's peacebuilding process. *Institute for Security Studies* Paper 291.

Retrevo Blog. (2010). Is social media a new addiction? 326-338.

Romaniuk, P. (2015). *Does CVE work? Lessons learned from the global effort to counter violent extremism*. Global Center on Cooperative Security.

Rother, B., Pierre, G., Lombardo, D., Herrala, R., Toffano, P., Roos, E., Auclair, G. & Manasseh, K. (2016). *The economic impact of conflicts and the refugee crisis in the Middle East and North Africa*. Staff Discussion Note SDN/16/08. Washington DC: IMF.

Rubenstein, R. E. (1993). Analyzing and resolving class conflict. In D. J. D. Sandole and H. Van der Merwe (Eds.), *Conflict Resolution Theory and Practice* (pp. 146-157). Manchester: Manchester University Press.

Sab, R. (2014). *Economic impact of selected conflicts in the Middle East: What can we learn from the past?* IMF Working Paper WP/14/100. Washington DC: International Monetary Fund.

Sandal, N. (2012). The Clash of public theologies? Rethinking the concept of religion in global politics. *Alternatives, 37*(1), 66–83.

Sandal, N. A. (2017). *Religious leaders and conflict transformation*. UK: Cambridge University Press.

Sayen, G. (2003). Arbitration, conciliation, and the Islamic legal tradition in Saudi Arabia. *University of Pennsylvania Journal of International Law, 24*(4), 905-956. Retrieved from https://www.law.upenn.edu/journals/jil/articles/volume24/issue4/Sayen24U.Pa.J.Int%27lEcon.L.905%282003%29.pdf

Schulze, K. (2008). *Indonesia's approach to jihadist de-radicalization. CTC Sentinel, 1*(8).

Schwab, K. (Eds.). (2010). *The Global Competitiveness Report 2009-2010*. Geneva: World Economic Forum.

Sharqieh, I. (2012). Can the Organization of Islamic Cooperation (OIC) resolve conflicts? *Peace and Conflict Studies, 19*(2), 219-236.

Sheridan, G. (2008). Jakarta's Terrorist Rehab. *The Australian*.

SIPRI. (2018). *SIPRI Yearbook 2018: Armaments, disarmament and international security*. Stockholm: Stockholm International Peace Research Institute.

Smock, D. & Huda, Q. (2009), *Islamic peace-making since 9/11*. USIP Special Report. No. 218. Washington DC: USIP.

Smock, D. R. (2006). *Religious contributions to peace making*. Washington DC: US Institute of Peace.

Sousa, R. R. P. (2018). The Context of conflict resolution: International relations and the study of peace and conflict. *CEsA and CSG Working Paper No. 164*.

Srinivasa-Raghavan, T. C. A. (2008). Global prosperity and the prospect of war in the twenty-first century. In C. Chari (Ed.), *War, Peace and Hegemony in a Globalized World: The Changing Balance of Power in the Twenty-First Century* (pp. 71-82). London: Routledge.

Srivalo, P. & Shinworakomol, N. (2006, Nov. 24). South zoned for development. *The Nation*.

Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries (SESRIC). (2015). *OIC economic outlook 2015*. Ankara: SESRIC.

Steven, D. & Sucuoglu, G. (2017). *What works in conflict prevention? Development security diplomacy collaboration towards better results*. Background paper for the United Nations and World Bank Flagship Study, Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict. Washington DC: World Bank.

Stevens, T. & Neumann, P. R. (2009). *Countering online radicalisation: A strategy for*

action. International Centre for the Study of Radicalisation and Political Violence.

Stewart, F. (2011). *Horizontal inequalities as a cause of conflict: A review of CRISE findings*. Washington DC: World Bank.

Strauss-Kahn, D. (2009). *Economic stability, economic cooperation, and peace – The role of the IMF*. International Monetary Fund. Retrieved from https://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/28/04/53/sp102309

Sturge, G., Mallett, R., Hagen-Zanker, J., & Slater, R. (2017). *Tracking livelihoods, services and governance: Panel survey findings from the secure livelihoods research consortium*. London: Secure Livelihoods Research Consortium.

Svensson, I. (2007). Fighting with faith: Religion and conflict resolution in civil wars. *Journal of Conflict Resolution, 51*, 930-949.

The Dialogue. (2013). Peacebuilding and state building indicators: Progress, Interim List and Next Steps, document presented at third International Dialogue Global Meeting "The New Deal: Achieving Better Results and Shaping the Global Agenda". Washington: *The International Dialogue on Peacebuilding and State building*, 19 April.

Thomas, S. (2005). *The global resurgence of religion and the transformation of international relations*. London: Palgrave Macmillan.

Thompson, R. L. (2011). Radicalization and the use of social media. *Journal of strategic security, 4*(4), 9.

Toscano, R. (1998). An answer to war: Conflicts and intervention in contemporary international relations. In *E.* Weiner (Ed.), *the Handbook of Interethnic Coexistence (pp. 263-279).* New York: Continuum Publishing.

Toska, S. (2017). *Sustaining peace: Making development work for the prevention of violent conflicts cases Egypt, Tunisia, Morocco, and Jordan*. Case study for the United Nations and World Bank Flagship Study, Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict. Washington DC: World Bank.

Touval, S. (1996). Case study: Lessons of preventative diplomacy in Yugoslavia. In C. Crocker, F. Hampson and P. Aall (Eds.), *Managing Global Chaos* (pp. 403-418). Washington: United States Institute of Peace Press.

TÜRBEDAR, E. (2005). ULUSLARARASI HUKUK VE ADALETE GÖLGE DÜŞÜREN TRAJEDI: SREBRENITSA SOYKIRIMI. *STRATEJIK ANALIZ*, 63.

UN General Assembly. (2016). Activities of the United Nations System in Implementing the United Nations Global Counter-Terrorism Strategy: Report of the Secretary-General (A/70/826). 12 April 2016.

UN General Assembly. (2016). Resolution on Improving United Nations Peacebuilding Architecture (GA/11780). 27 April 2016.

UN Global Compact. (2017). An SDG Pioneer for the Rule of Law. Retrieved from https://www.unglobalcompact.org/sdgs/sdgpioneers/2017/teresa-jennings

UN Millennium Summit of World Religious and Spiritual Leaders. (2000). About the Summit. Retrieved from *http://www.millenniumpeacesummit.org/mwps_about.html*

UN Security Council. (2005). Effective Protection of Civilians in Armed Conflict Requires Stronger Partnerships (SC/8575). 9 December 2005.

UN Security Council. (2016). Resolution 2282 on Review of United Nations Peacebuilding Architecture (SC/12340). 27 April 2016.

UN. (1999). Cooperation between the United Nations and Regional Organizations/Arrangements in a Peacekeeping Environment: Suggested

Principles and Mechanisms, *United Nations, Department of Peacekeeping Operations, Lessons Learned Unit*, March.

UNDP. (2011). *Disaster-conflict interface: Comparative experiences*. New York: United Nations Development Programme.

UNESCO. (2011). The hidden crisis: Armed conflict and education. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.

UNESCO. (2013). Teaching and learning: Achieving quality for all. Paris: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.

UNICEF. (2011). *The role of education in peacebuilding: Literature review*. New York: UN.

United Nations (UN) & World Bank. (2018). *Pathways for peace: Inclusive approaches to preventing violent conflict*. Washington DC: World Bank.

United Nations (UN). (1999). War foe of development, development best form of conflict-prevention Secretary-General tells World Bank staff (SG/SM/7187). Press Release. 19 October 1999. Retrieved from https://www.un.org/press/en/1999/19991019.sgsm7187.doc.html

United Nations (UN). (2012). Report of the Secretary General on Strengthening the role of mediation in the peaceful settlement of disputes, conflict prevention and resolution (A/66/811). 25 June 2012. Retrieved from *https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/SGReport_StrenghteningtheRoleofMediation_A66811.pdf*

United Nations (UN). (2013). *A life of dignity for all: Accelerating progress towards the Millennium Development Goals and advancing the United Nations development agenda beyond 2015*. Retrieved from http://www.un.org/millenniumgoals/pdf/A%20Life%20of%20Dignity%20for%20All.pdf

United Nations (UN). (2017). *Guidance on gender and inclusive mediation strategies*. Geneva: UN. Retrieved from *https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/1.%20English%20-GIMS.pdf*

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). (2007). *Framework for conflict-sensitive programming in Iraq*. Amman: UNHCR.

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). (2017). Figures at a glance. Retrieved from http://www.unhcr.org/figures-at-a-glance.html

United Nations Peacekeeping. Retrieved from https://peacekeeping.un.org/en/data.

UNODC. (2012). The use of the internet for terrorist purposes. United Nations Office on Drugs and Crime. Vienna. Retrieved from: https://www.unodc.org/documents/frontpage/Use_of_Internet_for_Terrorist_Purposes.pdf

USIP Series on Sectarianism in the Middle East. (2013). Retrieved from https://www.usip.org/publications/2013/11/usip-series-sectarianism-middle-east

USIP. (2009). *Guiding principles for stabilization and reconstruction*. Washington: United States Institute of Peace.

Vukovic, S. (2014). Three degrees of success in international mediation. *Millennium: Journal of International Studies, 42*(3), 966-976.

Wainscott, A. M. (2017). *Bureaucratizing Islam: Morocco and the War on Terror*. Cambridge: Cambridge University Press.

Waldman, S. & Verga, S. (2016). *Countering violent extremism on social media*. ON, Canada: DRDC – Centre for Security Science.

Waterman, S. (2008). Indonesia Tries De-radicalization. *The Middle East Times*.

Weimann, G. (2012). Lone wolves in cyberspace. *Journal of Terrorism Research*.

WHO. (2015). *World Health Organization humanitarian response plans in 2015*. Department for Emergency Risk Management and Humanitarian Response. Geneva: World Health Organization.

Williams, P.D. (2013). *Peace operations in Africa: Lessons learned since 2000*. Africa Security Brief No. 25. Washington DC: Africa Center for Strategic Studies.

Woocher, L. (2008). *The Effects of Cognitive Biases on Early Warning*. Paper presented at the International Studies Association Annual Convention, 29 March 2008. Washington DC: United States Institute of Peace.

World Bank. (2016). GDP per capita growth (annual %). Retrieved from https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.KD.ZG

World Bank. (2016). The Economic Effects of War and Peace. Mena Quarterly Economic Brief, Issue 6, Washington, DC.

Worth, R. F. (2009). Saudis issue list of 85 terrorism suspects. *The New York Times*.

Yamagishi, T. & Yamagishi, M. (1994). Trust and commitment in the United States and Japan. *Motivation and Emotion, 18*(2), 129–166.